

نظرية الحروف العاملة

ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغياً

الدكتور هادي عطية مطر الهلالي

عالم الكتب
مكتبة النهضة العربية


نظرية الحروف العاملة




مكتبة
طريق العلم


نظرية الحروف العاملة
ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني
بلاغياً



بيروت - المزرعة بناية الايمان - الطابق الاول - ص.ب. ٨٧٢٣
تلفون : ٣٠٦١٦٦ - ٣١٥١٤٢ - ٣١٣٨٥٩ - برقياً : نابملبكي - تلكس : ٢٣٣٩٠

الدكتور هادي عطية مطر الهلالي



ومبناها وطبيعة استعمالها القرآني بلاغيا

عالم الكتب

الطبعة الأولى
١٤٠٦هـ/١٩٨٦م

المقدّمة

اهتم علماء اللغة العربية بذكر معاني حروف المعاني فأكدوا ما يعمل منها، وما ليس له عمل في دراساتهم القرآنية واللغوية. فمنهم من أطال في شرح إعمالها وتعدد معانيها ومنهم من اختصر إعمالها وإهمالها ومعانيها.

فاهتم المفسرون والبلاغيون منهم بذكر معانيها الأصلية والفرعية، والسبب في ذلك أنّ لها لطائفاً وأسراراً لا تظهر إلا بوجودها في التراكيب اللغوية، فبها يتم مختلف الأساليب البلاغية كأسلوب النفي، وأسلوب التوكيد، وأسلوب الاستفهام، وأسلوب الجواب، وأسلوب الشرط، وأسلوب النداء إذ تفتقر هذه الأساليب إلى وجود حروف المعاني فبها تقوّم أركانها، ويتم بنيانها، وبدونها تتهاوى الأركان ويسقط بناء هذه الأساليب وأخيراً تفقد اللغة روعتها وجمالها، فلا سلامة للتعبير اللغوي إلّا بوجودها، وعلى هذا اندفع علماء اللغة كافة إلى بيان ما تؤديه هذه الأدوات من أساليب بيانية متنوعة. وإن انشغل النحاة بتفصيل دراسة ما تؤديه من عمل لكنهم لم يتركوا ما تفيده من دلالات أصلية أو فرعية.

فالحروف العاملة تشكل القسم الأعظم من دراساتهم لعوامل النحو العربي فبينوا عمل كلّ أداة منها، وذكروا شروط الإعمال. وأشاروا إلى أسباب الإهمال، وثبتوا ما تركته هذه الأدوات من آثار في القواعد النحوية الأصلية منها والفرعية.

وأطال مناطقة النحو العربي في تعليل إعمالها ومن تعليلاتهم له إرجاعهم

العمل لشبه بعضها بالفعل كإنّ وأخواتها، أو اختصاص بعضها بالدخول على الأسماء كحروف الجرّ، أو دخول بعضها على الأفعال كالحروف الناصبة للفعل المضارع، والجازمة له .

علماً أنّ الرعيل الأول من اللغويين والنحويين أدركوا ظاهرة العمل بذكائهم الفطري وإن سجلوا ملاحظاتهم لما يطرأ من تغيير على أواخر الكلمات المعربة في التراكيب اللغوية بسبب تغير العوامل الداخلة عليها.

إلّا أنّ هذه الظاهرة اللغوية خضعت للتقنين والتقعيد عند الطلائع التالية لهم إذ جعلوا لها أصولاً وفروعاً على الرغم من اختلافاتهم لهذه القواعد الفرعية إلّا أنهم كادوا يجمعون على أغلب القواعد الأصلية .

وهدفنا من تأليف هذا الكتاب بيان أهمية دراسة عمل الحروف في لغتنا العربية فبها يفهم دراسة الأساليب، ويدرك ما في اللغة من روعة وجمال، وهذا هو سر اهتمام النحاة والمفسرين بدراسة معانيها وأعمالها .

وبالإضافة إلى ذلك فإنّنا لم نجد أحداً خصص كتاباً لدراسة عمل الحروف العاملة وحدها من القدماء والمحدثين لكنهم ذكروا عملها ضمن دراساتهم للعوامل النحوية من أفعال وحروف وأسماء مجتمعة. وإن بعضهم ألف كتباً في حروف المعاني عامة كالرماني، والهروي، والمالقي، والمرادي وابن هشام .

فذكروا معاني كلّ حرف، وذكروا العامل والمهمل، وأوردوا آراء علماء اللغة في الإعمال والإهمال .

وبالرغم من هذا العمل الجليل أغفل بعضهم ذكر بعضها ولم يزد آخرون فيها على ما ذكره أئمة النحو في مطولاتهم النحوية أو مختصراتهم لتِلك المطولات، مما جعلنا نجمع الآراء المختلفة جميعاً ونودعها في رسالتنا الموسومة « بالحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين » إذ قمنا

بدراسة شاملة ابتداء بكتاب سيبويه، وآراء شيوخه إلى آخر ما كتب عن النحو والنحاة .

ثم خصصنا كتاباً آخر « لنشأة دراسة حروف المعاني وتطورها » عرفنا به الحرف لغة واصطلاحاً، وفرقنا به بين الحرف والصوت، وذكرنا المؤلفات التي خصصت فصولاً لدراستها أو درست بعضها، أو جميعها، أو دراستها مع العوامل النحوية الأخرى وقد بينا الاختلافات في مناهج بعض هذه المؤلفات .

ويشتمل هذا الكتاب على مقدمة، وأربعة فصول وخاتمة نذكر في الفصل الأول آراء النحاة في نظرية عمل الحروف، وآثار نظرية العمل في القواعد النحوية في إعمالها وإهمالها، أو حذفها، وإبقائها، أو تقديمها وتأخيرها وفي الفصل الثاني نكشف اختلاف القراء وأثر هذه الاختلافات في إفادة النحاة منها في تقنين قواعد فرعية لعمل الحروف أو لإهمالها .

ثم نبين في الفصل الثالث مبنى الحروف العاملة فنذكر آراء علماء اللغة في نحتها وتركيبها ابتداء من الأحادية حتى الخماسية .

فأما في الفصل الرابع فنكشف بيان طبيعة الاستعمال القرآني للحروف العاملة بلاغياً ذاكرين الأساليب التي أغفلها الدارسون، أو أشاروا إلى أسرار بعضها بإيجاز قد تناثرت في كتب التفسير والنحو والبلاغة تاركين ما درسه السلف والخلف مفصلاً من بقية الأساليب كأسلوب التوكيد، وأسلوب النفي .

وقد وجدنا أن نقدم مقدمة موجزة لكلّ فصل وتمهيداً نبين فيهما ما نهدف إليه من بيان وتفصيل ونكشف جهود العلماء المتقدمين والمتأخرين لنبين نشأة الدراسات اللغوية في الحروف العاملة وتطورها وفي الخاتمة نوجز أهم ما توصل إليه البحث .

ونسأل الله التوفيق إنه نعم المولى ونعم النصير، ومنه نستمد العون والسداد.

د. هادي عطية مطر الهلالي

الفَصْلُ الأَوَّل

نَظَرِيَّةُ الحُرُوفِ العَامِلَةِ وَآثَارُهَا فِي القَوَاعِدِ النَّحْوِيَّة

أ ـ نظرية العامل في النحو العربي

تتناول فكرة العمل منذ أن كانت ظاهرة لغوية تدرك بذكاء أهل الفطنة والحس المرهف إلى أن جعلها النحاة نظرية لها أصولها وقواعدها، وإن اختلفوا في الشروط والصفات لقواعد هذه النظرية، ولكنّهم جعلوا لكلّ أثر إعرابي في تركيب الجملة عاملًا مؤثراً فيه من أفعال أو أسماء أو حروف جاعلين لهذه العوامل قدرة على إحداث الآثار الإعرابية كما تؤثر المؤثرات الطبيعية الحقيقية في المادة[1]. ومن هذا يرى بعضهم أنّ هذه الألفاظ اللغوية لا قدرة لها في أنفسها على إحداث الأثر الإعرابي، ويؤكد أنّ العامل من الرفع، والنصب، والجزم « إنّما هو المتكلم نفسه لا شيء غيره وإنّما قالوا لفظي، ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ أو باشتمال المعنى على اللفظ »[2] .

فوجدنا من الأفضل أنْ نتناول مفهوم العمل عند أشهرهم معرفين بأطراف العمل النحوي وصيغه موضحين العلاقة بين أطرافه، وصيغه وما خلفته هذه النظرية من آثار في القواعد النحوية في حذف الحرف العامل وذكره وتقديمه وتأخيره وإهماله وإعماله .

---

(١) الكافية للرضي ١/٨٤، وابن جني النحوي ص ١٩٢ .

(٢) انظر الخصائص لابن جني ١/١٠٩ ـ ١١٠، والرد على النحاة ص ٨٧ ، وابن جني النحوي ص ١٨٧ .

١ ـ مفهوم العمل عند النحاة العرب

كانت العرب في جاهليتها وفجر إسلامها تنطق على سجيتها دون خطأ أو لحن في القول وقد روي أنّه سمع رجل يلحن في عهد الرسول ﷺ فأكد رسول الله ﷺ أنْ يرشدوا الرجل إلى صواب القول بقوله « ارشدوا أخاكم فقد ضل » « وسمع عمر (رض) رجلاً يلحن وكذلك علي عليه السلام حتى حمله ذلك على وضع النحو»[١] وعندما تفشى اللحن سيء استخدام العامل وقد أدرك السلف الصالح هذا الخطر وتظافرت جهودهم على إصلاح ما أفسدته الألسن كما أكدت ذلك المصادر والمراجع فقد نقلت لنا المصادر القديمة ما أدركه السلف بفطنته وذكائه من أثر العامل على معموله فقد روى الحيدرة اليماني خبراً بقوله : « وفي الخبر أنَّ علياً ـ عليه السلام ـ سَمِعَ رجلاً يَقولُ: قَتَلَ النَّاسُ عثمانُ ولم يَعرِب. فَقَالَ لَهُ: ارفعِ الفاعلَ وانْصِبْ المفعولَ ـ رضّى الله فَاكَ »[٢].

إنّنا لا نستطيع أن نرفض الخبر ولكنّنا نعترض على « رفع الفاعل ونصب المفعول » لأنَّ هذا الاصطلاح لرفع الفاعل، ونصب المفعول لم يثبت أنّه مستخدم في زمن الإمام ولا في عهد أبي الأسود علماً أنّ للإمام عَلي القدرة على إدراك الظاهرة اللغوية لما تمتع به الإمام من فطنة وذكاء. ودليل آخر على صحة ما نذهب إليه أنَّ الخبر قد رواه صاحب الطراز بقوله : « فقال له أمير المؤمنين ـ

---

(١) الإيضاح: ٤٢ ـ ٤٣ ، وانباه الرواة ٤/١ ـ ٥ ، والاقتراح للسيوطي ص ٦٥، وقال أحمد حسن الباقوري « وقد بدت طلائع هذا اللحن في صدر الإسلام حين ظهر في المسلمين طلائع من الأمم الأعجمية ». انظر أثر القرآن الكريم في اللغة العربية دار المعارف ص ٧٥ ، وهناك رأي لأبي المكارم بأنّه يرى أن « من الثابت أنّ اللحن كان موجوداً في العصر الجاهلي » علاوة على أنّ اللحن معروف على عهد النبي والإحساس بخطره معروف على عهده أيضاً حتى أنّه ليعبر عن الوقوع فيه بالضلال » انظر تاريخ النحو العربي للدكتور علي أبو المكارم ص ٤٢ .

(٢) كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدة ص ٩ وانظر محاضرة الدكتور عثمان أمين بعنوان فلسفة اللغة العربية ص ١٧ .

كرم اللهُ وجههُ ـ بيّن الفاعل من المفعول »[1] .

أي طلب من الرجل أن يعرب ليوضح القاتل من المقتول، وإن تكلم الرجل متصوراً أنّ ما قصده يفهم بالقرائن في بيان الفاعل والمفعول، ولكن أريد منه مع فهم المعاني بالقرائن أن يعرب لأن بعض الصيغ لا تفهم إلّا بالإعراب أي إظهار الحركات الإعرابية على أواخر الكلمات .

واستطاع أبو الأسود « أن يدرك بذكائه وفطنته الظواهر اللغوية » ولذا عدّ أوّل مَن وضع « حروف النصب، والرفع، والجر، والجزم »[2]، وإنّنا نعتقد أنّه وضعها ضمن الأبواب النحوية الأخرى مثل باب التعجب، والفاعل، والمفعول به، والمضاف، وغيرها من الأبواب[3].

وإن بادر أبو الأسود جامعاً هذه الحروف وعاملاً أبواباً للنحو فإنه لا بد أن يترك ملحوظات عند جمعها ضمن هذه الأبواب استطاع تلاميذه أن يضيفوا إليها ويعدلوا بعضها ويعللوا سبب عملها، وكان لملاحظاتهم أثر في دفع عجلة تقدم علم النحو خطوة حتى استطاع شيوخ الخليل أن يوصلوا للخليل ما تركه أسلافهم له « فاستفاد من الأصول التي وضعوها والاتجاهات التي ابتكروها في مجالي التقعيد والتأصيل فبلورها وحدّد أبعادها ووضعها في مكانها من المنهج النحوي »[4] .

ثم جاء تلميذ الخليل سيبويه فجمع حصيلة ثقافة شيوخه وأودعها في كتابه القيم الذي يعدّ أقدم مصنف جمع مسائل النحو العربي كافة وإن زاد المتأخرون

(١) الطراز ليحيى بن حمزة العلوي المتوفى (٧٤٩ هـ) ١/٢٨ ـ ٢٩ .

(٢) انباه الرواة على انباه النحاة ١/١٦ ، وطبقات النحويين واللغويين ص ٢١ .

(٣) أنباه الرواة على أنباه النحاة ١/١٦ ، وطبقات النحويين واللغويين ص ٢١ ـ ٢٢ والأغاني لأبي الفرج الأصفهاني ١٢/٢٩٨ ، والاقتراح ص ٢٠٣ ، ص ٨٥ الطبعة غير المحققة .

(٤) تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ص ١٢٠ .

كثيراً من تحديد مقاصد النحو وتبيين حدوده لكنّهم لم يكادوا يضيفون إليه شيئاً ذا بال من الملاحظات الهامة والأنظار الجديدة[1] .

والمتأمل في كتابه يرى أنّ أبوابه قد بناها على أساس نظرية العامل وقد أثر منهجه هذا على مناهج النحاة من بعده. فالنظرية في كتابه كاملة غير ناقصة لأنّه عدد ما يعمل من الأفعال والأسماء وعدد الحروف العاملة، وبين شروط عملها .

فمجاري أواخر الكلم من العربية عنده تجري على ثمانية مجارٍ على النصب والجر، والرفع، والجزم، والفتح، والكسر، والضم، والوقف وقد جمع هذه المجاري بأربعة أضرب« فالنصب، والفتح في اللفظ ضربٌ واحدٌ، والجرّ والكسر ضربٌ واحدٌ وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف[2] . . . » وقال: « وإنَّما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ لأفرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يُحدِثُ فيه العاملُ » . . لكلّ عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف وذلك الحرف حرف الإعراب. . . وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة »[3] .

ونضرب مثلاً على ما ذكره سيبويه عن الخليل لعمل الباء قال: « قولك خشنْتُ بصدره فالصدرُ في موضع نصب، والباء قد عَمِلَتْ » ومثله ﴿ قُلْ كَفَى بِاللَّهِ شَهِيداً بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ ﴾[4] إنما هو كفى اللّهُ ولكنّك لمّا أدخلتَ الباءَ عَمِلَتْ، والموضع موضعُ نصب، والمعنى معنى النصب » وقد نسب هذا لشيخه فقال : « وهذا قول الخليل رحمهُ اللّهُ »[5].

---

(١) انظر تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/١٣٥ .
(٢) الكتاب ١/٢ ، ٣ .
(٣) الكتاب ١/٣ .
(٤) سورة الرعد ١٣/٤٣ .
(٥) الكتاب ١/٤٧ ـ ٤٨ .

فالباء حرف جر يعمل الجرّ بالأسماء، وإن كانت زائدة للتوكيد عنده لأنه أوّل الآية بـ « كفى اللّهُ » وتأويل المثال عنده « خشنتُ صدرَهُ »[1] فيكون المجرور بالآية فاعلاً وفي المثال مفعولاً في المعنى .

فالحروف عند الخليل وسيبويه بعضها يعمل النصب بنفسه، وبعضها يعمل الجزم وبعضها يعمل الجرّ لا غير. . . . ، وعندهما أنّ « إنَّ وأخواتها » تعمل عملين مختلفين وهما: نصب الإسم، ورفع الخبر كالفعل الذي يرفع الفاعل وينصب المفعول[2] وهذا خلاف للكوفيين الذين جعلوا لإنّ وأخواتها النصب بالإسم فقط[3] .

وقد نهج البصريون نهجهما إلاّ أنّ هناك خلافات ذكراها في مواضع الحروف التي اشترطا لعملها الاختصاص كما نقل هذا عنهما النحاة كابن

---

(١) انظر ما قاله أبو زيد الأنصاري في نوادره ص ٢٠٤ « الباء دخلت توكيداً كقولهم : ﴿ كَفَى بِٱللَّهِ شَهِيداً ﴾ والتأويل كَفَى اللّهُ شهيدا » .

(٢) قال الأخفش « كما كانت إنَّ تنصب الإسم وترفع الخبر » انظر مخطوط كتاب معاني القرآن للأخفش المكتبة الرضوية مشهد ١٤٢٢ ورقة ٩/٤ .

وقال الزجاج : « إنَّ تنصب. . . الأسماء وترفع الأخبار. . . وإنّما نصبت ورفعت لأنّها تشبه بالفعل وشبهها به أنّها لا تَلِي الأفعال، ولا تعمل فيها، وإنّما يذكر بعدها الاسم والخبر كما يذكر بعد الفعل الفاعل، والمفعول إلاّ أنّه قُدّم المفعولُ به فيها ليفصل بين ما يشبه بالفعل ولفظه لفظُ الفعل وبين ما يُشَبَّه به وليس لفظُهُ لفظَ الفعل . . » انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٤٠/١ ، وانظر في النحو العربي للدكتور المخزومي ص ٣١٤ قال: « إنّها عملت ذلك لشبهها بالفعل لفظاً ومعنى » .

(٣) انظر أنباه الرواة ٣٧٣/٢ وذكر القفطي ردَّ أبي عثمان واحتجاجه عليهم مستدلاً على أنّ اللام لا تدخل إلاّ على ما تعمل فيه إنَّ في مثل إنَّ زيداً لمنطلقٌ ويرى العكبريّ رأي البصريين أنّها عملت لشبها بالفعل .

انظر اللباب في علل البناء والإعراب ٣٨/٢ .

وذهب مذهب البصريين الزمخشريّ، وابن يعيش، انظر شرح المفصل ١٠١/١ ـ ١٠٢ وانظر رأي ابن الحاجب في رفع إنّ وأخواتها للخبر قال: إنّ الابتداء قد زال وبه وبالمبتدأ كان يرتفع الخبر فلما زال العامل بطل أنْ يكون هذا معمولاً فيه . . . » .

انظر مدرسة الكوفة النحوية ص ٢٨٥ ، وابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه » ص ١٢٢ .

الأنباري[1]، والعكبري[2] وابن القيم[3]، وابن النحاس[4] .

وعلى هذا فإنّ الحرف المختص إنّما يعمل العمَل الخاص بالنوع الذي يختص به فالحروف المختصة بالأسماء لا تعميل في الأفعال، والتي تختص بالأفعال لا تعمل في الأسماء وعلى رأي أهل الاختصاص لعملها فإنّ الحرف المشترك لا يعمل .

فحروف الجرّ عملت الجرَّ بالأسماء لاختصاصها بالأسماء، والحروف المختصة بالأفعال جزمت الفعل لاختصاصها بالأفعال، وعلى هذا الأساس يؤكد الدكتور علي أنّ الحروف لا يجوز أن تنصب ولا أن ترفع الأسماء ولا الأفعال، ويرى أنّهم وضعوا مجموعتين من الحروف هما مجموعة « حروف الجزم » ثم مجموعة « حروف الجرّ » واهملوا ما سواهما[5] .

علماً أنّ إنَّ وأخواتها تعمل النصب بالاسم، وترفع الخبر، وإنّ ما، ولا، ولات ترفع الاسم وتنصب الخبر لشبه الأولى بالفعل والثانية بلَيْسَ، واختلفوا في حروف نصب الفعل فالخليل جعل النصب بأَنْ وغيره من جعل النصب بها

(١) انظر أسرار العربية لابن الأنباري ص ٢٥٣ ذكر أنّ حروف الجرّ عملت لاختصاصها بالأسماء، وانظر ما نسبه للبصريين في الانصاف ١/٧٣ ، ١٦٥ .

(٢) انظر ما قاله العكبريّ في اللباب في علل البناء والإعراب ٢/١٥٨ « واختصاص الشيء بالشيء دليلٌ على قوة تأثيره فيه فإذا أثرَ في المعنى أثر في اللفظ ليكون اللفظُ على حسب المعنى » .

(٣) بدائع الفوائد لابن القيم ١/٣٠ وأصل الحروف أن تكون عاملة عند ابن القيم، وقد تابعه السهيلي كما ذكر له السيوطي في الأشباه والنظائر ١/٢٤٨ .

(٤) نقل السيوطيّ عن ابن النحاس من « التعليقة » قوله الحروف المختصة أصالة في العمل من حيث كانت إنّما تعمل لاختصاصها بالقبيل الذي تعمل فيه، وإنّما كان الاختصاص موجباً للعمل ليظهر أثر الاختصاص موجباً للعمل .

(٥) انظر ما ذكره الدكتور على أبو المكارم في تقويم الفكر النحوي ص ١٩٣ - ١٩٤ ، وأصول التفكير النحوي ص ١١ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٩٤ ، ١١٢ ، ١٥٥ وذكر عمل الحروف لشبه بعضها بعضاً كشبه « أنْ » لـ « أنَّ » ولان لـ « إنّ » ولا ولشبه بعضها الفعل لـ « أنّ » في ص ١٥٥ ، وأكد أنّ الكوفيين يرون أنّها تنصب الاسم فقط .

وبكـي، وبإذن وبلَنْ ، والنصب بإضمـارها بعـد حَتّى، والواو، والفـاء، وأَوْ، أو النصب بـالخلاف وغيـر ذلك مـا نذكـره من اختـلافـاتهم في مـواضـع الحـروف وشروطهم لعمل بعضها ومن هنا أنّ شروط العمل لها عندهم هي :

الاختصاص، وشبه الحروف بالفعل، وقد ذكر سيبويه ومن اتبعه شرطاً آخر لعمل الحروف العـاملة، وهو أن لا يفصـل بين الحرف العـامل ومعمـوله. فـأكد سيبويه منع الفصل بين الحرف الناصب للفعل وفعله بالاسم كمـا منع أنْ يفصـل بين إنَّ وأخواتها ومعمـولها بـالفعل، ومنـع الفصل بين الحـروف الجازمـة والفعل المجزوم باسم، ومنع الفصل بين الجار والمجرور بفعل .

ويـرى أنّ الجزم نـظير الجـرّ ولم يجز أن يفصـل بين حرف الجـزم والفعل المجـزوم بحشو كعـدم جواز الفصـل بين الجـار والمجـرور بحشـو إلاّ في شعـر لقوله: « وصـار الفصلُ في الجـزم والنصب أقبح منـه في الجرِّ لِقلة مـا يعمل في الأفعال، وكثْرة ما يَعمل في الأسماء»[1] .

أما ما نُسب إلى الأخفش فإنّه يجوز الفصل بين إنَّ واسمها ويعملها نحـو : إنّما زيداً قائمٌ. وقد عزى مثل ذلك إلى الكسائي، وأكـد مَن نسب لهما إعمـالها وإعمال « أنَّ » إذ فصل بينها وبين اسمها « بما »[2]، ونرى أنّ الصـواب ما ذهب إليه الخليل وسيبويه[3] والمبرد. ولكن نسب أبو حيان لسيبويه أنّه أجاز عمل لَيْتَ

---

(١) الكتاب ١/٤٥٦ ـ ٤٥٧ .

(٢) ذكـر الدكتـور عبد الأمير الـورد أن الـزيـادة بين العـامـل والمعمـول لا تؤثـر في العمـل في بعض الأحوال، ونسب ذلك إلى الأخفش، وعزى مثل ذلـك للكسائي. انـظر منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية رسالة ماجستير له ص ٢١٠ ، وذكر أنّ الذي عزى للكسائي رأيه في جـواز الفصل هو ابن الناظم .

(٣) زعـم الخليل أنّ إنّما بمنزلة فعـل مُلغى لأنها لا تعمـل فيما بعـدها ويـرى سيبويـه أنّها لا تعمـل إذا اتصلت بها « ما » انظر الكتاب ١/٤٦٥ ـ ٤٦٦ ، ١/٤٥٩ ، وأصول النحو لابن السراج ١/٢٨٢ ـ ٢٨٣ ، وانظر رأي المبرد في إبطال عملها إذا كفت بما المقتضب ٢/٣٦٣ .

وهي متصلة بما[1] ولكن سيبويه أكد أنّه يحسن عنده إلغاءها كما أجاز إلغاء لَعَلَّما، وكَأَنَّما[2]، وقد ذكروا آراء النحاة في إعمال إنَّ وأخواتها وإهمالها في مواضعها بمؤلفاتهم النحوية .

وألف النحاة في العوامل وهم الخليل[3]، وأبو طالب المكفوف، والكسائيّ وسعيد بن سعيد الفارقي، وأبو علي الفارسي، ومكي بن أبي طالب، وعبد القاهر الجرجاني الذي أفاد من كتب السابقين وربّما كان اعتماده على ما ألفه الفارسيّ لأنّه تلمذ على آبن أخت أبي علي الفارسي وقد قال أحد الباحثين: « كان يُعدُّ إمام النحاة بعده »[4]، وقد قام الجرجاني بتأليف كتابه « العوامل المائة » في النحو[5] وقد اختصره في كتابه الجمل[6] الذي يخالفه في منهجه فقد قسم في الأول العوامل إلى لفظية ومعنوية، وقسم اللفظية إلى سماعية وقياسية أما في كتابه الثاني فقد جعل عوامله ثلاثة أقسام: عوامل من الأفعال، وعوامل من الحروف، وعوامل من الأسماء، وقد أجمل العوامل من الحروف وعدّها سبعة وثلاثين حرفاً .

ثم قام نفر من النحاة فشرحوا عوامله، وقام غيرهم فاختصر هذه الشروح، وكلّهم عيّالون عليه .

---

(١) مخطوط الارتشاف ٦٠٣/٢ وقد قال أبو حيان : « وذهب الفراء إلى أنّه لا يجوز كف « ما » للَيْتَ ولا للَعَلَّ بل يجب إعمالها فتقول: لَيْتَما زيداً قائمٌ، ولَعَلَّما بكراً قادمٌ » .

(٢) الكتاب ٢٨٣/١ .

(٣) وفيات الأعيان ٢٤٦/٢ وقد ذكر القفطي أنّه منحول عليه وذكر له الدكتور علي أبو المكارم في كتابه تاريخ النحو العربي ص ١٠٨ .

(٤) انظر ما ذكره الدكتور شوقي ضيف في كتابه: البلاغة تطور وتاريخ ص ١٦٠ ، وهو أبو الحسين محمد بن الحسن الفارسي ابن أخت أبي علي الفارسي . انظر ترجمته في معجم الأدباء ١٦/١٤ طبعة مصر ١٣٥٥/١٩٣٨ .

(٥) كتاب العوامل المائة له طبع استانبول ١٣١٧ هـ .

(٦) كتاب الجمل حققه علي حيدر. دمشق ١٣٩٢/١٩٧٢ .

ولم يكتفِ النحاة بالإعراب بل اهتموا بالمعنى إلى جانبه وقد يطلق المحدثون اتهامات عليهم بأنهم اهتموا بالعمل الإعرابي دون الالتفات إلى المعنى. وهم بهذا يحيون تهمة قديمة وجهها بعض نحاة الكوفة إلى نحاة البصرة يتهمونهم بتطبعهم بطباع أهل البدو، وهو اهتمامهم بالإعراب وقد ادعى الفراء بأنّ طباع الكوفيين هي طباع أهل الحضر وقد قال: « إذا رجعت إلى الطبع لحنت » وقد وضح ثعلب[1] كلام الفراء فعدّه قد عمل العربية على كلام العرب، وإنّه كان يؤكد أن يوافق الإعراب المعنى والمعنى يجب أن يوافق الإعراب ولذا قدمه على سيبويه وعدّ سيبويه مخطئاً لأنّه عمل كلام العرب على المعاني، وتخلى عن الألفاظ ثم أشاد ثعلب بما نقله هشام الكوفي عن الكسائي - وهو شيخ الكوفيين - ولكنّه عاب عليه قياسه لبعض المسائل النحوية مدعياً أنّه اتفق مع سيبويه، ونهج نهجه. ويرى أنّ اعتماد الكسائي على القياس أنّه يعمل العربية على المعاني تاركاً الألفاظ. وبهذا جعل الفراء أبرع منهما لأنّه حمل العربية على الألفاظ والمعاني، وعلى هذا الأساس قدمه عليهما. ومثل ثعلب لذلك بقوله: « قولك مَاتَ زيدٌ، فلو عاملت المعنى لوجب أنْ تقولَ: مَاتَ زيداً. لأنّ الله هو الذي أماته، ولكنّك عاملت اللفظ فأردت: سَكَنت حركاتُ زَيدٍ »[2] .

ونحن لا نتفق مع ما ذهب إليه أبو العباس ثعلب علماً بأنّنا لا ننكر أنَّ للفراء جهوداً كبيرة في المعاني وكتابه «معاني القرآن» خير دليل على علو كعبه في علوم العربية وبالرغم من هذا لا يعني أنّه فاق سيبويه والكسائي علماً بأنّه «كان يخالف على الكسائي في كثير من مذاهبه، فأمّا على مذاهب سيبويه فإنه يتعمّد

---

(١) ثعلب: هو أبو العباس ثعلب كان ثقة صدوقاً حافظاً للغة عالماً بالمعاني ومن علماء الكوفة المشهورين.

انظر ترجمته في مراتب النحويين ص ١٥١، وطبقات النحويين واللغويين ص ١٤١ .

(٢) انظر ما رواه الزبيدي عن ثعلب في طبقات النحويين واللغويين ص ١٣١ .

خلافه حتّى ألقاب الإعراب وتسمية الحروف»[1].

ولعلّ ما قدمه ثعلب من تفسير للجملة السابقة قد لفتت نظر ابن مضاء لقوله : «لأن الله هو الذي أماته» فاتخذ ابن مضاء هذا القول حجة على النحاة لمطالبته بإلغاء العامل، ونرى أنَّ ابن مضاء كوفي المذهب وإن تستر بما ادعاه بإلغاء نظرية العامل.

ونرى أنَّ النحاة لم يهملوا المعنى بالرغم من انشغالهم بالعامل اللفظي. فالزجاجيّ كان يعدّ الإعراب دليلاً على المعنى لأنّه جعل حركات الإعراب في الأسماء الفاعلة والمفعولة والمضافة والمضاف إليها - تنبيء عن هذه المعاني[2]، واعتماداً على هذا الرأي جعل أحد الباحثين[3] الزجاجي سابقاً لابن جني الذي قال: إنَّ العمل في الرفع والنصب والجرّ والجزم للمتكلم نفسه[4] ونرى أن يعدّ الزجاجي، وابن جني أسبق من ابن مضاء في دعوته أنّ الحركات الإعرابية ما وجدت لتدل على عوامل معينة وإنّما جاءت لتدل على معانٍ في نفس المتكلم[5].

وعللوا رفع الفاعل ونصب المفعول كما روى ابن جني في خصائصه أنّ أثر العامل من رفع الفاعل ونصب المفعول قد علله أبو إسحاقَ الزجاج بأنَّهم

(١) انظر مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي ص ١٣٩ - ١٤١ قال في ترجمته للفراء «وأما علماء الكوفيين بعد الكسائي فأعلمهم بالنحو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء وقد أخذ علمه عن الكسائي . . . وأخذ نُبَذاً عن يونس، وأهل الكوفة يدّعون أنّه استكثر منه مات الفراء وتحت رأسه كتاب سيبويه . . . .».

(٢) انظر قول الزجاجي في كتابه الإيضاح في علل النحو ص ٦٩ ونقل قوله الدكتور مازن المبارك في كتابه «النحو العربي» العلة النحوية نشأتها وتطورها ص ٩٩.

(٣) هو الدكتور مازن المبارك انظر كتابه السابق النحو العربي ص ٩٩.

(٤) انظر الخصائص ١/١١٥، ومدرسة الكوفة النحوية ص ٢٦٤، وابن كيسان النحوي ص ١٢٦ - ١٢٧ وقال ابن جني في سر صناعة الاعراب ١/٤٥ : «وكما أنّ الاسماء لا تنتصب الاّ بناصب لفظي فكذلك الأفعال لا تنتصب الا بناصب لفظي».

(٥) الرد على النحاة مدلول كلام ابن مضاء ص ١٤٢ - ١٥٠.

رفعوا الفاعل ونصبوا المفعول للفرق بينها، ولم يجوزوا العكس بسبب أنّ الفعل له فاعل واحد وتتعدد المفعولات للفعل فرفعوا الفاعل لقلته، ونصبوا المفعول لكثرته وذلك يقل في كلامهم ما يستثقلون ويكثر في كلامهم ما يستخفون[1].

ولكنَّ أبا علي قد ذكر سبعة أقوال عن سبب اختيارهم الضم للفاعل والفتح للمفعول به والكسر للمُضافِ إليه .

(١) الأول: أنّهم ضموا أحد الاسمين وفتحوا الآخر للفرق بينها وأكد أنَّه يجوز في القياس ضم المفتوح وفتح المضموم ولم يعدَّه لحناً لكنّه قال: إنَّ العرب رسمت ورتبت أي ضمت الفاعل ونصبت المفعول .

الثاني : ذكر أنَّ ضم الفاعل حملاً على تاء المتكلم.. فحكم بالضم الذي هو أثقل الحركات وفتح المفعول الظاهر لبعده من الفاعل، وإنه مبنيٌّ على الحلول وقال: «بعد استحقاق الفاعل السبق والتقدمة ونأي المفعول عن محل الفاعل فأعطي الحركة البعيدة من حركة الفاعل إذ الضمة تخرج من أوّل الفم ... ، والفتحة أصل مخرجها من الحلق ثم تمتد مع النفس»[2].

الثالث : أنّه يرى لما كان الفاعل الأوّل في الترتيب فأعطى أوّل حركة التي هي الضم وأعطى المفعول المتأخر الحركة المتأخرة وهي الفتح، ونسب ذلك للخليل، وأكد أنَّه ليس في كتاب سيبويه .

الرابع : أنه يرى أن تقدم الفاعل حمل على الضمة الثقيلة لقدرة اللسان عليه وانبساطِهِ في التكلم به. ولما كان موضع المفعول آخر الكلام ضعف اللسان

---

(١) الخصائص ١/ ٤٩ «باب ذكر علل العربية».

(٢) قال الزجاجي «والفتحة تخرج مع النفس بلا علاج» اللامات للزجاجي ص ٩، وانظر ما ذكره الرماني في كتابه الحدود في النحو ضمن رسائل في النحو واللغة ص ٥٠ «حدّ العلة الحكمية».

عنه لم يحمل من الحركات إلّا أخفها[1] لتعب اللسان عند وصوله إليه.

الخامس: فإنْ تقدم المفعول على الفاعل باللفظ فهو مؤخر في النية، وأكد أنّهم كرهوا أنّ يخلوهما من الإعراب.

السادس: بيّن أنّهم ضموا الفاعل لقلته في الكلام، ونصبوا المفعول لكثرته فأثروا بالخفيف ما يكثر على اللسان وبالتمثيل ما يقل على اللسان ليعتدل الإعراب ويحمل اللسان ما يطيقه وينسبط به .

السابع : خص الفاعل بالضم لقوته وغلبته على الكلام بينما يرى أنّ المفعول أوثر بالفتح لضعفه وخروجه من الغلبة على الكلام.

وأكد أنَّ الكسرة هي بين الضمة والفتحة إذ الكسرة مِن الياء والياء مخرجها من وسط اللسان ، وذكر أنَّ الضمة من الواو والواو تخرج من بين الشفتين والفتحة من الألف والألف تخرج من الحلق وتمتد مع النفس ولذلك يرى أنَّه حرك المضاف إليه بالحركة التي هي بين الضمة والفتحة[2].

وإن أطالَ أبو علي ولكنّ تعليله كان أوضح من تعليل الزجاجي لرفعهم الفاعل ونصبهم للمفعول وهكذا نرى أنّ الفرق بين المتقدمين والمتأخرين كثيرٌ ما يكون صعباً بل أكثر اغراقاً وتعقيماً لما يعللون بسبب حذفهم لأساليب الجدل وتمكنهم من القدرة على استخراج القياس والعلل.

---

(١) قال الزجاجي : «فإنَّ من العرب مَن يفرُّ من الضم والكسر إلى السكون تخفيفاً ولا يَفرّونَ من الفتح إلى السكون قال سيبويه : قلت للخليل ما الدليل على انَّ الفتحة أخفُّ الحركات: قال: قول العرب في عَضُد: عَضْد وفي كَبِد: كَبْد ولم يقولوا في جَمَل جَمْل، ولا في قَمَر قَمْر، فدلّ ذلك على أنَّ الفتحة أخف الحركات ومع ذلك فإنَّ الضمة والكسرة تخرجانِ بتكلّف واستعمال للشفتين». انظر اللامات ص ٩.

(٢) انظر مخطوط مسألة الاخيار لأبي علي الفارسي لوحة (١٠ - ١٤) لقد لخصت تعليله لحركات الإعراب ورأيه في رفع الفاعل ونصب المفعول وجرّ الاسم.

ولشبه «لا» بالفعل كما شبهت إنَّ بالفعل فقاسوا عملها على عمل «إنَّ» فنصبت الاسم ورفعت الخبر وقال الأخفش: إنَّ خبرها رفع وهو بمنزلة الفاعل وصار اسمها المنصوب بمنزلة المفعول به و «لا» بمنزلة الفعل»[1].

وعملوا اسم الفعل لما ضارع الفعل، وعَدُّوا الاسم يعمل المعنى الحرف في الإضافة وغير عامل في الفعل والحرف بل يعمل فيه الفعل والحرف[2].

وقد ذكر ابن السراج الحروف العاملة في الاسماء وهي نوعان : أوّلهما يجرُّ الاسماءَ، ويدخل ليصل اسماً باسم أو فعلاً باسم .

وثانيهما : ينصب الاسم ، ويرفع الخبر، ويرى أنّ هذه الحروف بأجمعها لا تعمل في الفعل ولا تدخل عليه[3].

وثم ذكر الحروف التي تدخل على الأفعال ولا تدخل على الأسماء وهي حروف نصبها وجزمها[4].

وقد أورد السيوطي آراء العلماء القائلين بالعامل وعمله وهم ابن السراج والجرجاني، وركن الدين الأستربادي؛ وابن النحاس ، وابن يعيش، وبدر الدين ابن مالك، وابن فلاح، وابن الحاجب، والسهيلي، وابن أياز، والشلوبين وأبو حيان الأندلسي وبيّن آراء البصريين، وآراء الكوفيين في عمل العامل[5].

---

(١) انظر كتاب معاني القرآن للأخفش مخطوط المكتبة الرضوية بمشهد ورقة ١٠ / ط ذكر حذف التنوين من اسم «لا» ونصبه بغيره «وذلك أنَّ كلّ اسم منكور نفيته بلا وجعلت «لا» جانب الاسم فهو مفتوح بغير تنوين لان «لا» تشبه بالفعل .. وإنَّما حذفت التنوين منه لأنّك جعلته ولا اسماً واحداً وكلّ شيئين جُعِلا اسماً لم يُصرفا . . .».

(٢) الأصول في النحو لابن السراج ١/٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، تحدث عن العوامل وشروط العمل فيها.

(٣) المصدر السابق ١/٥٨ ، ٥٩ .

(٤) المصدر نفسه ١/٥٩ .

(٥) انظر الأشباه والنظائر ١/٢٤١ ـ ٢٥٦ .

فكلّ النحاة متفقون في عمل العوامل إلا ابن مضاء القرطبي فقد خالفهم لأسباب قد ذكرها القدماء والمحدثون، وهي اعتناقه المذهب الظاهري حيث كان قاضي القضاة لدولة أهل الظاهر التي كانت تدعو إلى ثورة على المشرق وأوضاعه في الفقه وفروعه فحرقت كتب المذاهب الأربعة بأمر من يعقوب أمير دولة الموحدين، وأكد أحد الباحثين أنَّ ابن مضاء تبع أميره فألف كتابه «الرد على النحاة» ليرد نحو المشرق على المشرق لكنّه ادعى أن يرد بعض أصول هذا النحو، وأن يخلصه من كثرة الفروع ، وكثرة التأويل[1] فيه.

فالمحاولة لا تهدف فقط إلى تخليص النحو من كثرة الفروع وكثرة التأويلات لكنّها خلاف عقدي. وكان القصد وراء إزالة التأويلات القضاء على مسائل عقدية تتعلق بمعتقدات المذاهب الإسلامية.

فالتقدير عند النحاة وعدم التمسك بحرفية آي الذكر الحكيم يرجع لأمور تتعلق بجوهر معتقداتهم العقدية والمذهبية التي يعدها أصحاب أهل الظاهر مخالفة لما يعتقدون وهو تمسكهم بحرفية آي القرآن الكريم.

وإنّ ما ادعاه ابن مضاء لتأليف الكتاب كان القصد منه أنْ يحذف من النحو ما يستغني النحويُّ عنه وينبه على ما أجمعوا على الخطأ فيه فمن ذلك قوله: «ادعاؤهم أنَّ النصب والخفض والجزم لا يكون إلّا بعامل لفظي ، وإنَّ الرفع منها يكون بعامل لفظي وبعامل معنوي»[2].

فلم يَلقَ ابن مضاء ما أراده قبولاً وتأييداً إذْ لَمْ يسر عليه النحاة من بعده بل حصل ردّ فعل منهم فتصدى ابن خروف المتوفى (٦٠٩ هـ) للردّ عليه بكتاب

---

(١) انظر ما ذكره الدكتور شوقي ضيف في مقدمة كتاب الرد على النحاة ص ٨ ـ ٩ وقد نقل هذا الرأي الدكتور مازن المبارك في كتابه العلة النحوية ص ١٤٨.

(٢) الرد على النحاة ص ٨٥.

سماه «تنزيه أئمة النحو عما نسب إليهم من الخطأ والسهو»[1] ولم يتأثر آبن مالك بصيحته ولا آبنه بدر الدين[2] ولا أبو حيان النحوي الأندلسي[3].

أما المحدثون فكثيرون منهم ـ وعلى رأسهم الأستاذ إبراهيم مصطفى ـ يعتقدون أنَّ لا أثر لعامل من اللفظ بل هما من عمل المتكلم وهذه الفكرة هي التي نادى بها ابن مضاء، وإنْ بيّنا أنَّ ابن جني قد سبقه إلى هذا، وقالوا: أراد أنْ يلغي العامل ليريح النحاة. وقال إبراهيم مصطفى متحمساً: «فهذا جوهر الرأي عندنا، وخلاصة ما تسعى بعد في تفضيله وتأييده»[4].

وأكد باحث محدث أنَّ الثائرين لم يأتوا بالبديل الذي يقيمون عليه منهجهم في عرض القواعد. . . . ، وأكد أنَّهم عجزوا وأحالوا ذلك على الزمن، ويرى أنَّ مما يردّده النحاة من العامل والمعمول هو بعينه ما يريده ابن مضاء من التعلق وما كلمة العامل إلاّ تقريب على المبتدئين والناشئين[5]. وإنْ تحمس إبراهيم مصطفى إلى رأي ابن مضاء فإنَّه قد تحمس أيضاً إلى آراء أبرز القائلين بنظرية العامل بل ألف فيها كتابه «العوامل المائة» فمدحه وقال «ولقد آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا وأنْ يكون هو سبيل البحث النحوي»[6].

وتعالت الصيحات مدوية بعد الأستاذ إبراهيم مصطفى من قبل تلاميذه أو من دعاة تيسير النحو وتهذيبه[7].

---

(١) الدرس النحوي في بغداد للدكتور مهدي المخزومي ص ١٧٨.

(٢) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص ٥٧.

(٣) أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي ص ٣٩٧.

(٤) انظر احياء النحو لإبراهيم مصطفى ص ٥٠ ـ ٥١ وانظر ما أنكره الاستاذ مصطفى السقا لانتقاده لنظرية العامل عندهم في مقدمة كتاب الدكتور المخزومي في النحو العربي نقد وتوجيه ص ٨ طبع بيروت ١٩٦٤، ورأي المخزومي في ص ٢٣٠ من الكتاب نفسه.

(٥) انظر ما فصله الدكتور محمد إبراهيم البنا في كتابه ابن كيسان النحوي ص ١٢٦ ـ ١٢٧.

(٦) إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ص ٢٠.

(٧) انظر النحو العربي نقد وبناء للدكتور إبراهيم السامرائي ص ٨ ولكنه وجه نقداً لابن مضاء بقوله: =

ويرى أحد الباحثين إن انكار نظرية العامل إنكار للنحو كلّه. . . . وقال إنّ الدعوة التي قام بها ابن مضاء ليهدم هذه النظرية نظرية العامل[1] .

وإنّنا نرحب بأي عمل يخدم النحو العربي على أساس تهذيبه وتيسيره بحذف ما علق به من زيادات ليس من موضوعه، أو تبسيط التعليلات المنطقية على أن لا يكون ذلك هدماً لنظرية العامل عند النحاة. ونحن نعتقد أنّ أحلام بعض المحدثين في هدم أركان هذه النظرية ستظل حلماً دون أن تتحقق، وسيظل النحو كما رسمه الأئمة الأفذاذ قائماً على أسس أركان نظرية العامل التي شيدها النحاة .

وإنّ للباحثين المحدثين آراء نقدية لتقويم آراء النحاة عندما كشفوا أخطاء وقعوا فيها نرى أنّها بناء لصرح دعائم النحو لتثبيته وإصلاح ما اعوج من قواعده[2] .

وقد نفى أحد الباحثين مذهب ابن مضاء وجعله مرتبطاً بالمدرسة الكوفية مستنداً إلى أقواله وأمثلته التي عرضها للمناقشة. فيرى أنّها تنمّ على أنّه مرتبط ارتباطاً تاماً بالكوفيين ومذهبهم[3] .

ونرى في هذا الرأي شيئاً من الصحة والصواب لأنّ نظرية العامل بصرية

= «لم يفكر في مقالته لرفض العامل تفكيراً لغوياً قائماً على العربية وحدها». وانظر مدرسة الكوفة النحوية للدكتور المخزومي ص ٢٦٥ ـ ٢٦٩ ومقالته في ملحق الأجيال العدد الرابع لمجلة المعلم الجديد ايلول ١٩٧٣ وعددها العشرين ص ٢٠ ومقالته «الدرس النحوي في الأندلس والدرس النحوي في بغداد للمخزومي أيضاً ص ١٧٩، ورأي الدكتور تمام في كتابه اللغة بين المعيارية والوصفية ص ٥١ قال: الحقيقة أن لا عامل. . .».

(١) انظر القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم مكرم ص ١٧٠ .

(٢) انظر رأي أبي المكارم في آراء النحاة حول نظرية العامل في كتابه تقويم الفكر النحوي ص ١٩٢ ـ ١٩٦ .

(٣) الدرس النحوي في الأندلس ملحق الأجيال ص ٢٠ .

الأصل. وبالإضافة إلى مَن خالفهم من الكوفيين قد وجدت خلافات نحوية بين زعماء المدرسة البصرية ونرى أنَّ هذه الخلافات ما هي إلاَّ اجتهادات فردية للنحاة ولا يمكن ان تجعل من كلّ خلافات مدرسة نحوية. فإنْ جعلتها على أساس الخلافات يصبح كل علم من أعلامها مدرسة قائمة بذاتها.

ونرى أنَّ ابن مضاء قد استعان بحجج أهل الخلاف ليدلل بها على صحة دعواه بهدف إلغاء نظرية العامل البصرية ولذا فإنّنا نرى أنّه إنْ لَمْ يكن كوفياً وأخفى انتسابه للكوفيين فإنّه آعتمد عليهم لتأييد ما ذهب إليه علماً بأنّنا ذكرنا الانتقادات التي وجهها ثعلب إلى سيبويه وإلى مذهب الكسائي في القياس[1].

ورجحنا أنَّ آبن مضاء قد استعان بها للرد على النحاة .

وأخيراً فإنّنا لا نتفق مع ما ذهب إليه ابن مضاء أو غيره من المحدثين إذا كان هدفهم هدم نظرية العامل أما اصلاح ما أعوج منها وتيسيره وتهذيبه لخدمة اللغة فهو حسن وغاية ما نتمناه ونؤكد أنّه لا يمكن للنحوي أن يستغني عن العامل وأثره في معمولاته وتغيير الحركات التي لا تتم إلاّ بعامل لفظي أو معنوي .

ب ـ أطراف العمل النحوي « أركان النظرية »

جعل النحاة للنظرية ثلاثة أركان هي: العامل، والمعمول، وما يحدثه العامل من أثر إعرابي ويُسمّى بالحركة المتغيرة لفظاً أو تقديراً .

(١) فالعامل:

ما يحدث تغييراً في الحركات فيحدث الرفعَ أو النصبَ أو الجزمَ أو الخفضَ وقد يكون العامل فعلاً أو شبهه، أو حرفاً عاملاً وقد كنى النحاة ذلك بالعامل اللفظي، ولكنّهم ذكروا أنَّ العامل ما كان لفظياً أو معنوياً .

---

(١) انظر ص ٤٩ ـ ٥٠ من هذا البحث.

وإنّنا قد ذكرنا آراء البصريين والكوفيين حول العامل اللفظي فيما تقدم ونود أن نذكر هنا آراء قسم من النحاة أفراداً أيضاً في العامل النحوي .

لقد أكد ابن كيسان أنّ العامل في النعت هو العامل في المنعوت، وإنّه ينصبُ عليهما انصبابةً واحدة(١) .

ويرى الأخفش أنّ عامل رفع المبتدأ هو الابتداء، وعامل الخبر هو الابتداء أيضاً(٢)، ولكنّه ذكر أنّ بعضهم يرى أنّ الخبر مرفوع بالمبتدأ واستحسنه وجعل الأوّل ـ أي رأيه ـ أقيس(٣) .

ويرى ابن جني أنّ العمل اللفظي يأتي مسبباً عن عامل لفظي كالباء نحو: مررت بزيدٍ، ولَيْتَ نحو: لَيْتَ عمراً قائمٌ(٤). وأما معنى العامل المعنوي فيراه طرفاً من العمل يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به كرفع المبتدأ بالابتداء، ورفع الفعل المضارع لوقوعه موقع الاسم(٥) .

وقد أكد ابن جني أنّ رافع الخبر ليس المبتدأ وحده، وإنّما الرافع له المبتدأ وهو العامل اللفظي المذكور ـ والابتداء الذي هو عامل معنوي(٦)، وعلى هذا تمكن الدكتور فاضل من اطلاق عامل الرفع في خبر المبتدأ بالعامل اللفظي المعنوي(٧) .

وأشار ابن جني إلى أنّه لا يجوز الفصل بين الجار والمجرور لكونهما في

---

(١) انظر ارتشاف الضرب لأبي حيان نسخة من رسالة دكتوراه بكلية اللغة العربية في الأزهر ص ٨٣٧
(٢، ٣) مخطوطة كتاب المعاني له ورقة ٤/٩ قوله: « فكذلك رفع الابتداء الاسم والخبر » وقال: « وقال بعضهم رفع المبتدأ خبرَهُ وكلٌّ حسنٌ والأول أقيس » .
(٤) الخصائص ١٠٩/١ وابن جني النحوي ص ١٩٤ وقد ذكر أنّ عوامل ابن جني هي « لفظية ومعنوية، ولفظية معنوية » .
(٥) انظر الخصائص ١٠٩/١، وابن جني النحوي ص ١٩٥ .
(٦) انظر الخصائص ٣٨٥/٢ .
(٧) ابن جني النحوي للدكتور فاضل السامرائي ص ١٩٧ .

كثير من المواضـع بمنزلـة الجزء الـواحد[1]، وهـو رأي سيبويـه الذي ذكـرناه لـه سابقاً[2] كما أكد الرمانيّ أنّ عامل الإعـراب هو مـوجب لتغيير في الكلمـة على طريق المعاقبة لاختلاف المعنى[3].

ويرى الجرجاني أنّ الأفعال هي الأصل في العمل لذا بدأ بهـا، وأكد أنّها تعمل الرفع والنصب في الأسماء وقال: فكلّ فعل يرفع اسماً واحداً بأنّه فاعله إذا أسند إليه مقدماً عليـه فإنْ لم يكن ظـاهراً فمضمـرٌ[4]. ويرى الـرمانيّ أنّ الفعـل «أقوى في الفعل من الإسم لأنّه يمكن أن يُدَل به على أنّه عامل في كلّ موضع يقع فيه وليس ذلك في الاسم»[5]، وأكد أنّ العامل لا يعمل إلاّ في مذكور «ولا يعمل عاملان في معمول واحد»[6].

وأشـار السهيلي إلى وجوب أن يكـون الحـرف عامـلاً في كـلّ مـا دلّ على معنى فيـه لأنه يـرى أنّ الألفاظ تـابعة للمعـاني كما تثبت الحـرف بما دخـل عليه معنىً وجب أن يتثبت به لفظاً وذلك هو العمـل[7]، ويرى أنّ الفعـل لا يعمل في الحقيقة إلاّ فيما يدل عليه لفظه كالمصدر والفاعل والمفعول به[8].

---

(١) انظر الخصائص ١٠٦/١ .

(٢) الكتاب ٤٥٦/١ ـ ٤٥٧ .

(٣) الحدود في النحو للرماني ص ٢٩ ضمن رسائل في النحو واللغة .

(٤) الجمل للجرجـاني ص ١٣ وانظر المصباح للمطرزي وهـو شرح لعـوامل الجـرجاني ص ٦١ ص ٦٣، وابن جني النحوي للدكتور فاضل ص ٦٧ ذكر أنّ أصل العمـل للفعل وجـاء فيه أنّ العـوامل ضربان: لفظيٌّ ومعنويٌّ فاللفظي ضربان: قياسيٌّ وسماعيٌّ وجاء في الطراز تعريف العامـل ص ٦١ بأنّه «عندهم ما أَوْجَبَ كون آخر الكلمة على وجهٍ مَخصوص من الإعراب» .

(٥) الحدود في النحو ضمن ثلاث رسائل في النحو واللغة ص ٤٨ .

(٦) المصدر السابق ص ٤٨ .

(٧) ابن كيسان النحوي للدكتور محمد إبراهيم ص ١٢٩، نقله عن كتابه نتاج الفكر في النحو للسهيلي نسخة بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ص ١١ .

(٨) نتاج الفكر ورقة ٩٥، وابن كيسـان النحوي ص ١٢٨ وقال الدكتور محمـد: «فالعمـل إذاً اصطلاح نحوي يعني أنّ بين العامل والمعمول ارتباطاً معنوياً» .

وأكد العكبريّ في التبيين أنّ العامل مع المعمول كالعلة العقلية مع المعمول »[1] .

وقد بيّن العكبريّ سبب اهمال « يا » في العمل بالمنادى لضعف شبهها بالفعل لقلة حروفها، وجعل العمل لفعل محذوف استغنى عن اظهاره لدلالة « يا » عليه .

وقد أورد حجج من جعله يشبه الفعل :

الأولى: أنّ معناه معنى الفعل بل أقوى من حيث أنّ لفظ الفعل عبارةٌ عن الفعل الحقيقي . . .

والثانية : جعلها تشبه الفعل لأنّها أُمِيلت .

والثالثة : لتعلق حرف الجرّ بها وحرف الجر لا يتعلق إلاّ بالفعل أو ما عمل عمله[2] .

ويرى ابن منظور أنّ « يا » عاملة في الاسم الصحيح بنفسها ولم يجعلها نائبة عن فعل عامل بالأصل « كهَلْ، ومَا، ولا[3]، وقد جعلها ابن الخشاب نائبة عن العامل[4]، ويرى أنّ العامل له حكم المتصدر على معموله[5]، ونبّه إلى أنّ الحروف العاملة، شديدة الاتصال بمعمولها[6] . .

---

(١) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٢٥٦/١ ، والدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري للدكتور فاضل السامرائي ص ٦٤ وقال الرماني في حدّه للعلة بأنّها « تغيير المعمول عمّا كان عليه » انظر الحدود في النحو ص ٣٨ ضمن رسائل في النحو.

(٢) انظر اللباب في علل البناء والاعراب للعكبري ٢٦٦/٢ .

(٣) انظر لسان العرب لابن منظور طبعة بيروت ١٠٠٠/٣ .

(٤) المرتجل لابن الخشاب ص ١٩٢ .

(٥) المصدر السابق ص ٢٢٧ .

(٦) المصدر نفسه ص ١٧٨ ، وفي ص ١١٤ قسم العوامل اللفظية الى عوامل من الأسماء وثانية من الأفعال، وثالثة من الحروف .

وأشار العكبريّ إلى أنَّ من العرب من يُعمل « لا » عَمَلَ « مَا » لاشتراكهما في المعنى[1]. وهذا يتفق مع ما ذهب إليه سيبويه لعمل مَا، ولاَ عمل لَيْسَ[2] .

وقد ذكر العكبريّ اختلافاتهم في عامل المبتدأ، وعدَّ منها خمسة أقوالٍ هي[3]:

(١) **الابتداء**: وهو كون الاسم أولاً مقتضياً ونسبه لجمهور البصريين، وجعله القول المحقق .

(٢) **التجرد**: إن العامل فيه تجرُده عن العوامل اللفظية واسناد الخبر إليه ونسب هذا القول إلى رواية عن المبرد وغيره .

(٣) إنَّ العامل فيه ما في النفس من معنى الإخبار، ونسب ذلك إلى رواية عن الزجاج .

(٤) إنَّ عاملَهُ هو الخبر .

(٥) إنَّ عاملَهُ عائد الخبر، وقد نسب القولين الأخيرين إلى الكوفيين .

ومثل أبو عثمان لحرف بعمل عملين النصب والجرّ وهو « خَلاَ » بنحو: أتاني القومُ خَلاَ زيدٍ، وخَلاَ زيداً[4] .

---

(١) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٢/١٢٧ .

(٢) الكتاب ١/٢٨ ـ ٢٩، ١/٣٥٤ .

(٣) اللباب للعكبري ٢/٧٥ ـ ٧٦ وانظر ما فصله ابن الأنباري في الانصاف ١/٤٤ ـ ٥١ « مسألة القول في رافع المبتدأ ورافع الخبر » .

(٤) أنباه الرواة على أنباه النحاة للقفطي ٢/٣٧٣ وقد أورد القفطي هذا عن أبي عثمان عندما طلب منه أبو يَعْلي بن أبي زرعة أن يمثل لحرف يعمل عملين .
وانظر المقتضب ٤/٣٩١ جعلهن المبرد أفعالاً، وأما ابن السراج في الموجز في النحو ص ٤١ فقد خلاَ حرفاً، وكذلك الرماني عدّها حرفاً انظر معاني الحروف له ص ١٠٦ وانظر ما بينه ابن الانباري في حَاشَا الانصاف ١/٢٧٨ إذْ بين في موضعها اختلافاتهم في حرفيتها وفعليتها .

فمن نصب الاسم بعدها وبعد عَدَا وحَاشَا جعلهن أفعالاً، ومَن جرَّ بعد هذه الحروف جعلها حروفاً[1] .

وخالف ابن مضاء النحاة لأنَّه جعل العوامل اللفظية أصواتاً من فعل الله تعالى وقال: « إنَّما انتسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية »[2] بينما يرى ابن الحاجب أنَّ العامل هو « الأمر الذي يتحقق به المعنى المقتضي للإعراب »[3] .

وأكد الرضي أنَّ العامل ما به يتقوم المعنى المقتضى. . . وقد سمّى العامل الآلة .

ويرى أنَّ النحاة جعلوا الآلة كأنَّها هي الموحدة للمعاني وعلاماتها[4]، وأكد أبو حيان أنَّ العامل لا يؤثر أثرين في محل واحد، ويرى أنَّه لا يجتمع عاملان على معمول واحد إلاّ في التقدير نحو: لَيْسَ زَيدٌ بجبانٍ خلافاً[5] للفراء .

وعرّفه الجرجانيّ أنَّه ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص[6]، وقد عرفه المراديّ أنّه « ما أثّر فيما دخل عليه رفعاً أو نصباً أو جراً أو جزماً »[7] .

وأجمع أغلب النحاة على أنَّ العامل من الحروف منها ما يعمل عملاً واحداً ومنها ما يعمل عملين .

---

(١) أبو حيان في الارتشاف ٢/٤١ .

(٢) الرد على النحاة لابن مضاء ص ٨٦ .

(٣) الايضاح شرح المفصل لابن الحاجب مخطوط بمكتبة الأوقاف ببغداد برقم ١٦٠٥٠ ورقة ٢٩ وانظر أحاسن المحامل في شرح العوامل مخطوط تيمور ٦٧٥ نحو قال صاحبه « وعبارة الشيخ ابن الحاجب ما به يتقوم المعنى المقتضي للإعراب » انظر ص ٤ من أحاسن المحامل.

(٤) الرضي على الكافية ١/٢٥ وانظر الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص ٦٤ .

(٥) مخطوط الارتشاف لأبي حيان ٢/٣٥٧ .

(٦) التعريفات للسيد الجرجاني ص ١٢٦ .

(٧) الجنى الداني ص ٢٧ .

فـالذي يعمـل عملاً واحـداً كالحـروف الناصبـة للفعل المضـارع كأنْ ولَنْ وإذَنْ. . أو الجازمة له كَلم ولا الناهية، ولام الأمر. . . أو الجـارة للأسمـاء وهي حروف الجرّ كالباء واللام . . .

وقد جعل الفراء حرفاً واحداً يعمل الرفع بالاسم وهو « لَولاَ » وهـذا خلاف اجماع البصريين على أنَّه مرفوع بالابتداء[1] .

أمـا ما يعمـل عملين فهي : إنَّ وأخواتهـا، ومَـا ، ولاَ ، ولاَتَ، المشبهـات بليس ولا التبرئة العاملة عمل « إنَّ » .

٢ ـ المعمـول

فهو المتأثر أو المتغير بالعامـل اللفظي أو المعنوي ويكون المعمول مرفوعـاً أو منصوباً أو مجروراً أو مجزوماً .

فالمرفوع : « كلمة عَمِلَ فيها عامل الرفع »[2] .

والمنصوب : « كلمة عَمِلَ فيها عامل النصب »[3] .

والمجرور: « كلمة عَمِلَ فيها عامل الجرّ »[4] .

والمجزوم: كلّ فعـل مضارع اقتـطعت منه حـرف العلة ، أو حذفت حـركة الصحيح من آخره[5].

فـالمعمول المـرفوع مـا يرفـع بعامـل معنوي كـالمبتـدأ والفعـل المضـارع

---

(١) المصـدر السـابق ص ٢٧ . والانصـاف لابن الأنباري ٧١/١ ذهب الكـوفيـون إلى أنَّ لـولا عملت الرفع لنيابتها عن الفعل .

(٢، ٣، ٤) كتاب الحدود للرماني ضمن رسائل في النحو واللغة ص ٣٩ .

(٥) قال ابن جني : « قال أبو حاتم إنّما سُمّي جزماً لأنّه جُـزم من المُسْنِد اي أُخـذ مِنْهُ فمعنى جُـزم اي قُطِعَ منه ووُلـد عنـه ومنـه جَـزْم الإعـراب لأنّـه اقتـطاع الحـرف عن الحـركـة ومـدّ الصـوت بهـا للإعراب. . . » انظر سر صناعة الاعراب لابن جني ٤٥/١ .

المتجرد عن الناصب والجازم. أو ما يرفع بعامل لفظي كاسم لَيْسَ، وَمَا، وَلا، ولَاتَ، المشبهات بها، أو خبر المبتدأ، وخبر إنّ وأخواتها . . .

والمنصوب كالمضارع الذي يسبقه حرف ناصب أو المفعول به أو اسم إنّ وأخواتها أو خبر لَيْسَ وما شبه بها، وكلّ ذلك منصوب بعامل لفظي .

والمجرور وهو الاسم فقط الـذي سبق بحرف جرّ والمجزوم هـو الفعل فقط كالذي يجزم بلَمْ . . .

٣ ـ الحركة الإعرابية « أثر العامل »

يؤثر العامل في معموله فيغير حركته والتغيير « تصير الشيء على خـلاف ما كان بانقلابـه عمّا كان »[1] أي تسمّى هذه ظاهرة التصرف الإعرابي أو بالإعـراب والإعـراب « تغيير آخـر الاسم بعامـل »[2]، وكون الإعـراب داخـلاً لـلابـانـة عن المعاني هو قول جميع النحويين إلا قطربا[3].

وقال الزمخشريّ في وجوه إعـراب الاسم: « هي الرفـع، والنصب، والجرّ وكلّ واحد منها علم على معنى، فقد أكد أنَّ الرفع علم الفاعليـة، والنصب علم المفعولية والجرّ علم الإضافة[4] .

وقد ذكر ابن الخشاب أنّ الإعراب يحـدث عن عامـل وحدّه، وإنّـه « تغيير يلحق آخر الكلمة المعربة. بحـركة أو سكـون لفظاً أو تقـديراً بتغيـر العوامـل في أولها »[5] وهـذا هو حدّ الجرجاني نفسـه فالإعـراب هو « أن يختلف آخـر الكلمة

(١، ٢) الحدود في النحو للرماني ص ٣٨ .

(٣) الجمـل للزجـاجي ص ٢٦٠، والايضـاح في علل النحـو للزجـاجي ص ٦٩ ـ ٧٠، والبـرهـان للزركشي ٢/١٦٥ قال: « وأما الإعراب، فما كان اختلافه مُحِيلاً للمعنى . . . » .

(٤) المفصل للزمخشري ١/٥٠ ونقل هذا عنه الدكتور فاضل في كتابه الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري ص ٣٣٤ .

(٥) المرتجل لابن الخشاب ص ٣٤ .

باختلاف العوامل في أولها »[1] .

ولكنّ ابن الخشاب بيّن فائدة الإعراب بأنّه يفرق بين المعاني المختلفة التي لو لم يدخل الإعراب لالتبست[2] .

ويرى صاحب أحاسن المحامل أن الإعراب « أثرٌ ظاهرٌ أو مقدرٌ بعامل في آخر اسم متمكن أو مضارع لم يتّصل به نون إناثٍ ولا تأكيد »[3] .

وقد ذكر العكبريّ ألقاب الإعراب الأربعة وهي : رفع ونصب وجرّ وجزم، وأكد أنّ الحركة الإعرابية تحدث عن عامل، وقد أكد أنّ الإعراب عند النحويين « هو اختلاف آخر الكلمة لاختلاف العامل فيها لفظاً وتقديراً »[4] وهذا الحدُّ حدّ الجرجانيّ وابن الخشاب كما تقدم ذكره .

وقد حدّه ابن معط بأنّه « تغيُّرُ أواخرِ الكَلِم لاختلاف العوامل الداخلة عليها عند التركيب بحركاتٍ ظاهرةٍ أو مقدَّرةٍ أو بحروف أو بحذف الحركات أو بحذف الحروف »[5] .

فإذا كانت الحركات هي : الفتحة، والضمة، والكسرة، والسكون، وتنوب عنها حروف تكون فيها علامة الإعراب « فجعلت الياء للنصب والجرّ نحو: العالمين، والمتقين، فنصبُهما وجرُّهما سواءٌ، كما جعلتَ نصبَ الاثنين وجرهما

---

(١) الجمل للجرجاني ص ٦، والمصباح للمطرزي ص ٤٣، وأحاسن المحامل في شرح العوامل مخطوط تيمور ٦٧٥ نحو ص ٣ ـ ٤ .

(٢) المرتجل لابن الخشاب ص ٣٤ قال الإعراب في أصل الوضع مصدر أعربَ الرجل إعراباً إذا أبان عمّا في نفسه . ومنه الحديث البِكرُ تستأذنُ وإذنُها صُماتُها والثَّيبُ يُعْربُ عَنْهَا لسانُها . الحديث في صحيح البخاري ٣٠١/١٢، وصحيح مسلم ٤١٢١، ومسند ابن حنبل ١٩٢/٤ وقد ورد في هذه المسانيد بروايات مختلفة .

(٣) أحاسن المحامل في شرح العوامل للشيخ محمد بن محمد الحنفي ص ٣ ـ ٤ .

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ١١/٢ .

(٥) الفصول الخمسون لابن معطي ص ١٥٤ .

سواءً ولكن كسر ما قبل ياء الجمع، وفتح ما قبل ياء الاثنين ليفرق ما بين الاثنين والجمع، وجعل الرفع بالواو ليكون علامة للرفع، وجعل رفع الاثنين بالألف »[1].

ونُسب لابن مالك أنَّه قال: « الإعراب ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف »[2]. وأما الإعراب في الاصطلاح فيرى أنَّه هو الحركات اللاحقة آخر المعربات من الاسماء والأفعال »[3]، وقد أكد أبو حيان أنَّه على هذا فالإعراب عندهم لفظي، وذكر أنَّه اختيار بن خروف، والأستاذ أبي علي، وابن الحاجب، وابن مالك[4].

وأكد السيوطيّ أنّ قولهم: « الحركات أنواع: صاعدٌ عال، ومنحدرٌ سافل ومتوسط بينهما» « فإنَّه مأخوذ من صناعة الموسيقى »[5].

وبيّن الدكتور المخزومي أنَّ حركات آخر المضارع تتعاقب لتعاقب الدلالات المختلفة فهي إما أن تدلّ على الحاضر فترفع، أو تدلّ على المستقبل فتنصب، فإذا دلت على غير الحاضر والمستقبل فلم يكن لها غير الجزم[6].

ويرى الدكتور علي أبو المكارم أنّ ظاهرة الإعراب نعني بها ظاهرة تغير الحركات في أواخر الكلمات، واتصال هذا التغير ـ إلى حد ما ـ بالمعنى »[7].

---

(١) انظر مخطوط كتاب معاني القرآن للأخفش ٦/ ٩ قال الأخفش: « وهذه النون وينصد بها النون في جمع المذكر السالم ونون التثنية تسقط في الاضافة كما تسقط نون الاثنين . . »، وانظر الجمل للجرجاني ص ٦ ـ ٧، والمصباح للمطرزي ص ٤٣ ـ ٤٨، والمرتجل لابن الخشاب ص ٣٤ ـ ٣٩.

(٢) مخطوط الارتشاف لأبي حيان مصورة الظاهرية ٢/ ٣٥٧.

(٣، ٤) مخطوط الارتشاف ٢/ ٣٥٧ قال أبو حيان: « الإعراب في اللغة الإبانة أعرب عن حاجته أبان عنها، والتحسين أعربت الشيء حسَّنته، والتغيير: عربت مَعِدة الرجل، وأعربها الله: غيّرها.

(٥) نقل ذلك السيوطي عن صاحب المستوفى: انظر الاقتراح ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٦) في النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي ص ٣٠٠.

(٧) تاريخ النحو العربي للدكتور علي أبو المكارم ص ٧٠ وقال في تقويم الفكر النحوي ص ١٩٥ =

وأخيراً فإنَّ كلّ علامة من علامات الإعراب سواء أكانت فتحة أو ضمة أو كسرة أو سكون أو حروف بدلها كالواو والياء والألف فإنّها أثر للعامل فإنْ كان مذكوراً في التركيب اللغوي فهو عامل لفظيٌّ وإلاّ فهو عامل معنويٌّ كعامل الابتداء عند البصريين وعوامل الخلاف عند مخالفيهم. وقد أكد النحاة المتقدمون والمتأخرون أنّ هذه الحركات « تبين الفاعل من المفعول وتفرق بين المعاني »[1] .

جـ ـ صيغ العمل النحوي

قولهم: ما أحسنَ زيداً! وما أحسنَ زيدٌ، وما أحسنُ زيدٍ؟ يرى ابن الخشاب أنّ صيغة الكلام واحدة ومعانيه مختلفة وذكر أنّ صيغة « مَا أحسنَ زيداً » هي صيغة تعجبية بسبب نصب زيد، وفتح النون من أحسن .

والصيغة الثانية، ما أحسنَ زيدٌ هي صيغة منفية بسبب رفع زيد، وفتح النون من أحسن .

أما الصيغة الثالثة « ما أحسنُ زيدٍ » فهي صيغة استفهامية بسبب رفع أحسن، وجرّ زيد[2] .

ولولا الإعراب لما فرق بين المعاني المختلفة للصيغة المذكورة، وأكد العكبريّ أنّه إذا عُرّي قولهم: « ما أحسنَ زيداً » عن الحركات فتحتمل الصيغة النفي، والاستفهام والتعجب[3] .

وذكر الدكتور علي أنّ في الأبواب النحوية عديداً من الصيغ التي ينبغي

= « والحركة المتغيرة في اللفظ أو في التقدير رمز عمل العامل في المعمول والدليل عليه... وكلّ حركة تتغير بالفعل أو بالقوة لا بد وراءها من عامل ومعمول معاً ... » .

(١) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٢/١١ .

(٢) المرتجل لابن الخشاب ص ٣٤ .

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ٢/١١ .

بمقتضى تلك الأحكام النحوية الشاملة أنْ تعمل ومع ذلك ليس ثمة معمـول لها، وهنـاك الكثير أيضـاً من الصيغ التي تتغيـر حركتهـا دون أنْ يكون وراءهـا عـامـل أحدث هذا التغيير »[1] ثم قال: إنّ هذا الموقف هو أهم الأسباب التي اضـطرت نحاة العربية إلى اصطناع التأويـل وجعله جُزءاً جـوهريـاً من منهجهم في التقنين والتفسير معاً .

د ـ العلاقة بين أطراف العمل النحوي وصيغه

العلاقة بين العامل ومعمـوله هي عـلاقة تـأثر وتـأثير فـالعامـل يؤثر بصيغـة معموله فيغير حركة إعرابها التي تنتج من تأثير المؤثر أو المغير بالمتأثر أو المتغير، وتكون هذه الحركة المتغيرة ملحوظة وملفوظة أو مقدرة أحياناً .

وإنّ تغير الحركات في أواخر كلمات أي صيغة لغوية أو لـزومها يـدلّ على معنى معين فحركة الرفع تـدل على الفاعـل أو المبتدأ أو الخبـر. . وحركـة الفتح تـدلّ على المفعول أو اسم إنَّ أو خبـر كان أو فعـل منصوب، وحـركة الجرّ تدل على المجرور بحرف الجرّ أو بالاضافة، وحركة السكـون تدل على جـزم الفعل. ويتحتم على هذا وجود عوامل الـرفع والنصب والجرّ والسكون المؤثـرة بالصيغـة التي ينتج من تأثيـرها في معمـولها حـركات إعـرابيـة تـدلّ على هـذه الأسـاليب المختلفة كالفاعلية، والمفعولية والاضافة. وإنَّ الإعـراب داخلاً لـلابانـة عن هذه المعاني في التراكيب والصيغ اللغوية .

ونمثل لما قدمناه لنوضح تـأثير العـامل على معمـوله بـالجملة الآتية نحـو: محمـدٌ رسـولٌ، هـذه جملة اسمية متكـونـة من ركنين همـا «محمدٌ» المبتـدأ، و« رسول » الخبر وقد قدمنا رأيهم في عامل المبتدأ والخبر سابقاً فلا نرى ضرورة من اعادته هنا .

---

(١) تقويم الفكر النحوي للدكتور علي أبو المكارم ص ١٩٥ .

فعند دخول « إنّ » على هذه الجملة تصبح إنّ محمداً رسولٌ فتغير تحركات الجملة لأنّ العلاقة بين صيغة الجملة الاسمية، وإنّ الحرف العامل هي علاقة تأثر وتأثير أو عامل ومعمول. عامل نسخ عمل ما في الصيغة فغير الحركتين أي نصب اسم الصيغة ورفع خبرها على رأي البصْريين، وعلى رأي الكوفيين أنّها نصبت اسم الصيغة لا غير.

وممّا قدمنا نستنتج أنّه لا تتم هذه العلاقة إلّا بوجود أطراف العمل أي أركانه الثلاثة العامل والمعمول والأثر.

وهناك صيغ لغوية تتغير حركة إعرابها دون وجود عامل فنراهم يؤولون ويقدرون عاملاً محذوفاً ليدعموا ما أوجبوه من وجود الترابط بين العامل والصيغة وسوف نذكر تقديراتهم للعوامل المحذوفة « في الحذف والذكر ».

هـ ـ آثار النظرية في القواعد النحوية

بيّنا آراء نحاة العربية في « نظرية الحرف العامل » فذكرنا آراءهم في عمله وأثره على معموله، وعلاقة هذا الأثر أي حركات الإعراب على معنى الصيغ اللغوية.

ونقتصر القول هنا على توضيح آراء النحاة في ذكر العامل وتقديرهم له دعماً لتغير حركة أي صيغة لغوية خلت من العامل اللفظي فيها، ونورد بعض آرائهم في التقديم والتأخير للعامل والمعمول وإهماله وإعماله. وإنّنا لا نرى فائدة في الإطالة في توضيح حذف العامل وتقديمه أو تأخيره وإعماله وإهماله.

ولم نقتصر القول على ما يعمل من الحروف بل نذكر بإيجاز لما قدروه من عوامل الأسماء والأفعال لغرض توضيح الغاية التي دفعتهم إلى ذلك التقدير.

١ ـ ذكر الحرف العامل وحذفه

لا بد لنا أن نذكر حدَّ الحذف وحدَّ الذكر، ونبين ما يحذف من حروف بنية

الحرف أو حذفه ثم نورد آراء النحاة حول المحذوف أو ما يسمّونه مضمراً ويقدرونه . فحدُّ الحذف عند الرماني « هو اسقاط كلمة بخَلَفٍ منها يقوم مقامَها »[1] أما الذكر فقد حدّه بأنّه « وجود كلمة على جهة التذكير بالمعنى »[2] .

وأكد الرمانيّ أنّ المحذوف هو الذي يدلّ عليه ما قبله من الكلام دلالة تضمين أو ما يدلّ عليه ما بعده .

ومثل لدلالةِ التضمين على حذفه بقوله تعالى : ﴿ وَقَالُواْ كُونُواْ هُوداً أَوْ نَصَارَى تَهْتَدُواْ قُلْ بَلْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً ﴾[3] فقال: « لأنّ : كونوا هوداً أو نصارى يدلّ على أنّ المعنى اتبعوا اليهودية أو النصرانية »[4] .

فالمحذوف على تقديره هو الفعل « نتبع » فتكون « ملة » منصوبة بهذا الفعل المقدر ويرى الزجاج أنّها منصوبة به أيضاً وأجاز أن تنصب على معنى « بل تكون أهل إبراهيم، وتحذف الأهل قياساً على قوله تعالى : ﴿ وَٱسْأَلِ ٱلْقَرْيَةَ ٱلَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾[5] وأجاز رفعها « بل مِلَّةُ إبراهيم »، ويراه مجازاً، ويرى أنّ نصبها أجود وأكثر[6] .

أما المحذوف الذي يدل عليه ما بعده فقد مثل الرماني له بنحو : فأما زيداً

(١، ٢) الحدود للرماني ضمن رسائل في النحو واللغة ص ٤٠ .

(٣) سورة البقرة ٢/١٣٥ .

(٤) الحدود للرماني ص ٤٧ .

(٥) سورة يوسف ١٢/٨٢ كلمة « واسْأَل » « وَسَْالِ » في المصحف قال الأخفش :

« قال: وَسَلِ القرية يريد أهل القرية، وَٱلْعِيْرَ أي وَسلِ أصحاب العير » معاني القرآن للأخفش ورقة ٢٢/ظ .

(٦) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٩٣ - ١٩٤ .

قال الزجاج : « ومجاز الرفع على معنى قل ملتُنا ودينُنا ملّةُ إبراهيم » .

مَـرَرْتُ بِهِ . فقـال: « كَأَنَّـه قال: أجزْتَ زيداً مَـرَرْتَ بِهِ. فجعله منصـوباً بفعـل أجزتُ »[1] .

ويرى الرماني أنَّ دلالة الكلام على المحذوف دلالـة تضمين تقتضي معنى ما لم يذكر مما تقديره أن يـذكر وهي ثـلاثة أقسـام: متقدم، أوْ متـأخر، أوْ دلالـة الكـلام الذي حـذف منه ومثـاله آيـة سورة « البقـرة ٢/١٣٥ »، وقـولـه تعـالى: ﴿ أَبَشَراً مِّنَّا وَاحِداً نَّتَّبِعُهُ ﴾[2] فيـرى أنَّها تـدلّ على معنى « اتبعوا بَشَـراً »، وأكد الأخفش أنَّـه يستحسن مجيء الفعل بعـد حرف الاستفهـام، وأما إذا بـدأ بالإسم بعده فأضمر له فعلاً[3] .

أما رأيه بدلالة الخلف من المحذوف فيرى أنَّها دلالة شيء يقتضي معنى ما لم يذكر مما تقديره أن يذكر وذلك نحو تكبير النـاس عند طلب الهـلال فيرى أنَّـه يقتضي معنى رأى الهلال كَأَنَّه ناطق به وتوقع الناس للهلال إذا قال قـائل في تلك الحال: « الهلال واَللهِ » يقتضي « هذا الهلال » ثم ذكر الفعل للشـاهد منْ نحـو: الضرب، والاعطاء إذا قال قائل: وزيداً . فيرى أنَّه يقتضي اضربْ زيداً، أو اعطِ زيداً .

وقد سمى دلة الخلف من المحذوف بدلالة الحال التي تصحب الكـلام[4] وقبل البدء بذكر آراء علماء اللغة بما حذف وقدر نود أنْ نذكر ما يحذف « من بنية

---

(١) الحدود للرماني ص ٤٧ .

(٢) سورة القمر ٥٤/٢٤ .

(٣) قال الأخفش: « وإنَّما فعل هذا في حروف الاستفهام لأنَّـه إذا كان بعـد اسم وفعل كـان أحسن أن يبدأ بالفعل قبل الاسم، فإنْ بدأتَ بالاسم أضمرتَ لـه فعلاً حتّى تحسن الكـلام به، وإظهـار ذلك الفعل قبيح وما كان من هذا من غير الأمر، والنهي، والاستفهام، والنفي فوجه الكلام فيه الرفع، وقد نصبه ناس من العرب كثير وهذا الحرف قد قرىء نصباً ورفعاً﴿ وأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾فصلت ٤١/١٧. انظر كتاب معاني القرآن للأخفش مخطوط الرضوية بمشهد ورقة ١/٣٥ .

(٤) الحدود للرماني ص ٤٨ .

الحرف نفسه » .

فإنّ الحرف لَعَلَّ قد ذكروه محذوف اللام أي « عَلَّ » وادعى النحاة أنَّ عَلَّ لغة للعَلّ وقد ذكر هذه اللغة الخليل، وذكر أنَّ معناها « يُقرِّبُ مِن قَضَاء الحَاجَةِ وَيُطْمِعُ » وقد مثل لها وهي عاملة كما تعمل « لعلَّ » بقول العجاج[1] .

عَـلَّ الإِلَـهَ ٱلْبَـاعِـثَ ٱلأَثْـقَـالاَ يُـعْـقِـبُـنِـي مِنْ جَـنَّـةٍ ظِـلاَلاَ

ولم يكتفِ الخليـل بالشـاهد الشعـري، ولكنّه مثـل لحذف الـلام بقولهم: « عَلَّ أَخَاكَ ». ويرى أنَّ لَعَلَّنِي بمعنى لَعَلِّي في بيت توبة بن الحمير[2] :

وَأُشْـرِفُ مِنْ فَـوْقِ ٱلبِـطَاحِ لَعَلَّنِي أَرَى نَـارَ لَيْلَى أَوْ يَـرَانِي بَصِـيـرُهَـا

فعلَّ تشبه « لَعَلَّ » معنىً وعملاً عند الخليل ولذا عدّها لغة لها وإن اختلفت معها في البناء .

وتعمل « رُبَّ » محذوفة الباء فقالوا : رُبَ رَجُـلٍ رَأَيتُ ويريـدون « رُبَّ »، ومثل ابن جني لعملها مخففة بقول الشاعر[3] :

رُبَ هَيْضَلٍ مَرِسٍ لَفَفْتُ بِهَيْضَلٍ

وفي لغة بلحارث تحذف اللام والألف من (عَلَى) الجارة إذا وليها ساكن فيقولون : « رَكِبْتُ عَلقرسِ »[4] فيجرون بما بَقِي مِنْهَا وهو حرف العين فقط .

ويرى ابن جنى أنّ « لَكِنْ » إذا خففت أي إذا حذفت منها نوناً من نونها المشدّدة فهي حرف عطف لا غير لأنّه يرى أنّ الحرف لا يليق به الحـذف، وأكد

(١) ديوان العجاج ص ٤٣ ، والعين ١/١٠١ .

(٢) انظر العين دون أن ينسبه ١/١٠٢ وانظر آمالي القالي ١/٨٨ وفيه « بالقُور اليَفَاع » بدل « مِن فَوقِ البِطَاحِ » .

(٣) انظر التصريف الملوكي لابن جني ص ٢٤ ، والممتع في التصريف لابن عصفور ٢/٦٢٦ .

(٤) انظر الألفاظ اللغوية خصائصها وأنواعها للأستاذ عبد الحميد حسن ص ٥٨ .

أنَّ الحذف قليل في الحروف ولا يكاد يرى إلاَّ في المضعف نحو : رُبَّ، وإنَّ، وكَأنَّ، ولكِنَّ، ويرى أنَّ المشدد قد يخفف وهو قليل في بابه، ويرى أنَّ حذف المخفف إجحاف مُفْرِطٌ[1] معتمداً على ما ذهب إليه وعلى ما أخبره شيخه أبو علي عن أبي بكر بأنَّ حذف الحروف ليس بالقياس، وذلك لأنَّ الحروف إنَّما دخلت الكلام لضرب من الاختصار، فاختصارها بحذف حرف منها اختصار لمختصر ولذا قال: إنَّ اختصارَه إجحافٌ به[2]. وقد نفى ابن يعيش الحذف في الحروف لأنّه يرى أنَّ الحذف ضرب من التصرف، والحروف لا تصرف لها لجمودها، ولكونها بمنزلة جزء من الاسم والفعل ولذا أكد أنَّ جزء الشيء لا تصرف له، ثم ذكر أنَّها قد جيء بها للإيجاز والاختصار لذا عدّ اختصار المختصر إجحاف به أيضاً[3] .

وذكر أغلب النحاة حذف الحرف ففي قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ ﴾[4] فيرى سيبويه أنَّ كسر همزتها أجود، ويرى الخليل فتح همزتها على تقدير حرف جرّ محذوف وهو اللام فيقدرها « لأنَّ هَٰذِهِ » ، ونبّه سيبويه إلى نصب المصدر المتكون من أنْ وقال: « هذا قول الخليل »[5] .

وذكر أنَّ المصدر قد يكون في محل جرّ بحرف الجرّ لأنه « كثر استعماله في كلامهم فجاز حذفُ الجار فيه كما حذفوا رُبَّ »[6] ونسب هذا إلى من ادعى أنَّه مجرور بحرف الجرّ المحذوف لقوله : « ولو قال إنسان: إنَّ أنَّ في موضع جرٍّ

---

(١) المنصف شرح التصريف لابن جني ٢/٢٣٠ .

(٢) انظر الخصائص ٢/٢٧٣ .

(٣) انظر شرح المفصل ٤/٩٤ ، والأشباه والنظائر ١/٣٣ ـ ٣٤ .

(٤) سورة المؤمنون ٢٣/٥٢ .

(٥) قال سيبويه: « سألت الخليل عن قوله جلّ ذكره« وَأَنَّ هَٰذِهِ . .) فقال: إنَّما هو على حذف اللام كأنّه قال: ولأنَّ هَٰذِهِ فإن حذفت من أن فهو نصب هذا قول الخليل » . انظر الكتاب ١/٤٦٤ .

(٦) الكتاب ١/٤٦١ .

في هذه الأشياء ولكنّه حرف كثر استعماله في كلامهم فجاز حـذف الجار فيه كما حذفوا رُبَّ » .

ونرى أنَّ سيبويـه لا ينكر حـذف حرف الجـرّ، ولكنّه نسب نصب المصـدر عند حذفه للخليل، وأمَّا الجرّ فعلى من ادعى حـذفه، وأجـاز له العمـل محذوفاً على قياس عمل رُبَّ وهي محذوفة .

وقد نسب مكي إلى الخليل أنْ يكـون المصدر المتكـون من أنَّ وما بعـدها في موضع خفض بحرف الجرّ المحذوف، وأكد هذا بقوله « وهو مـذهب الخليل لما كثر حذفه مع « أن » خاصة عمل محذوفاً عمله موجوداً في اللفظ » .

ولكنّـه يرى أنَّه منصوب بسبب تعدي الفعل فنصب المـوضـع لمـا حـذف الحرف قال هذا عند إعـرابه لقـوله تعـالى : ﴿ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ وكـان التقديـر عنده بأَنَّهُمْ وَلأَنَّهُمْ[1] . وذكر قولاً مفاده إنّ المصدر في هذه الآية في موضع رفع على البدل من كلمات واستحسنه وقال: « فهو بدل الشيء من الشيء »[2] .

وذهب الفراء إلى أنّها تكون نصباً بسقوط الخافض في قوله تعـالى : ﴿ أَنَّ دَابِرَ هَؤُلَاءِ مَقْطُوعٌ ﴾[3] لأنّه جعل المصـدر المتكون من أنّ واسمهـا وخبرهـا في موضع نصب بوقوع القضاء عليه[4] .

ونبّه ابن جني على أنَّه شذَّ عندهم حـذف الجار وابقـاء عمله لشدة اتصـال الجار بالمجرور[5] .

وقد حكى سيبويه حذف حرف الجرّ من قـول بعض العرب « آللهِ لأفعلنَّ »

(١) سورة يونس ٣٣/١٠ .

(٢) كتاب مُشكل إعراب القرآن لمكي ٣٨١/١ .

(٣) الحجر ٦٦/١٥ قال تعالى: ﴿ وَقَضَيْنَا إِلَيْهِ ذَٰلِكَ ٱلْأَمْرَ أَنَّ . . . ﴾ .

(٤) معاني القرآن للفراء ٩٠/٢ .

(٥) انظر سر الصناعة لابن جني ١٤٩/١ .

فجرّ لفظ الجلالة، وذلك أنَّه أراد حرف الجرّ وإيَّاه نَـوى وذكر أنَّـه جاز ذلـك لأنه « كثر في كلامهم وحذفوه تخفيفاً وهم ينونه كما حذف « رُبَّ »[1]، فسيبويـه أجاز حذف حرف القسم، ويرى أنّ حذفه تخفيف قياساً على حذف رُبَّ فـإنَّما جـاز ذلك مع هذا الاسم خاصة على خلاف القياس لكثرة استعماله. وقـد احتج بهـذا الكـوفيون على البصريين الذين أجمعـوا على أنّ الأصل في حـروف الجرّ أن لا تعمل مع الحذف، وإنَّما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض كجوازهم لعمل « رُبَّ » مع الحذف بعد الواو، والفاء، وبل[2]. فلم يجـز عمل الحرف محذوفاً عند سيبويه فقـد قال: « إنَّ حـرف الجرّ لا يُضْمَـرُ »، وقدر فعـلاً لقول العجاج:

يَذْهَبْنَ فِي نَجدٍ وَغَوْراً غَائِراً .

وقدر للاسم« غوراً »المنصوب فعلاً بقوله: « وَيَسلكن غوراً غائِراً »، ويـرى أنَّ معنى يذهبْنَ فيه يَسلكْنَ ولذا لم يجز عنده أن يضمر فعـلاً لا يَصل إلاّ بحـرف جرٍّ لأن حرف الجرِّ لا يضمر[3].

وقد قدر سيبـويه فعـلاً إلى « الحذَر »، ويـرى أنّها بـدلاً من الفعل احـذرْ، ويرى أنّ سقياً، ورعياً، وخيبةً، ودفراً، وجدعاً، وعقراً، وبؤساً، وأفةً... وبُعْـداً وسُحقاً أنَّها تنتصب على إضمار الفعل لقـوله: « كـأنَّك قلت: سقـاكَ اللّهُ سَقياً،

(١) الكتاب ٢/١٤٤، ١/٥٤، ١/٤٦٥.

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف للانباري ١/٣٩٦.

قال ابن الأنباري في ١/٣٩٣ « ذهب الكـوفيون إلى أنَّـه يجوز الخفض في القسم بـإضمار حـرف الخفض من غير عوض ».

ويرى ابن جني أن الواو تحذف معها رُبَّ في أكثر الأمر غير أنَّه جعل الجرَّ برُبَّ المحذوفة لا للواو قياساً على عمل (أنْ) النصب بالفعل وهي مضمرة بعد الفاء والواو، وأوْ.

انظر الخصائص ١/٢٦٤.

(٣) الكتاب ١/٤٩.

ورعاك الله رعياً، وخيبكَ اللّهُ خيبةً . . . . ، وأشار إلى أنّهم اختزلـوا الفعل هـاهنا لأنّهم جعلوه بدلاً من اللفظ بالفعل(١) .

وقد ذكر الزجاجي نصب هذه المصادر بأفعال مخزولة مضمرة، ونبّه إلى أنّ لام التبيين تلحق بعد هذه المصادر لتبين مَن المَدعوُّ له بهـا اعتماداً على مـا ذكره سيبويه وقد أورد نصّ كلامه(٢) .

وإنّ الحـرف إذا حذف فيـرى سيبويـه أنّه لا يعمـل، وجعل العمـل للفعل لقـوله: « فَلَمـا حَذفـوا حَـرفَ الجـرِّ عَمِـلَ الفعـل » ومثـل لمـا ذهب إليـه بقـول المتلمّس :

آليتَ حَبَّ آلعِــرَاقِ آلــدَّهْــرَ أَطْعمُــهُ   والحبُّ يَــأكُلُهُ فِي آلقَـريــةِ السُــوسُ

وقد قدر « حَبَّ » بـ « عَلَى حَبِّ العراقِ »، ويرى أن تقدير « نُبئتُ زيداً » بـ « عَنْ زَيدٍ »(٣) .

وممـا قدمنـاه نرى أنّ سيبـويه وإن أنكـر عمل الحـرف محذوفـاً، ونبّه إلى اعمال الفعل ولكنّه لا ينكر حذف حرف الجرّ بل قـدره، وأكد حـذفه. ونـرى أنّه أجاز اعمال رُبَّ محذوفة بعد الواو لأنّه ذكر أنّ العرب إذا عملت شيئاً مضمـراً لم يخرج عن عمله مظهراً في الجرّ والنصب والـرفع، ومثـل لهذا بنحـو: وَبَلَدٍ على تقدير « ورُبَّ بَلدٍ » وبنحو : زَيداً على تقدير « عَلَيْكَ زَيداً » وبنحـو: الهلالُ على تقدير « هذا الهلال »، ويرى أنّه يَعمل عملَه مظهراً(٤) .

وهـو بهذا قـد قدر حـرف جرّ بعـد الواو وهـو رُبَّ واسم فعل نـاصب وهـو

(١) الكتاب ١٥٧/١ باب حروف الإضافة إلى المحلوف به وسقوطها .
(٢) انظر اللامات للزجاجي ص ١٢٩ ـ ١٣٥ .
(٣) الكتاب ١٧/١ .
(٤) الكتاب ٥٤/١ وانظر مـا ذكره المـطرزي لاضمار رُبَّ والاضمـار في العوامـل السماعيـة في كتابـه لشرح عوامل الجرجاني المصباح ص ١٥٥ ـ ١٥٨ ـ ١٥٩ .

« عليك » ومبتدأ هو « هذا »، ونستنتج أنّه يرى أنَّ العرب تجرُّ الإسم بـرُبَّ محذوفة لوجود عوض عنها وهو واو رُبَّ، وتنصب صيغة المفعول بتقدير فعلٍ، وأما الرفع فقدر له اسماً رافعاً له وهو المبتدأ .

وقد مثل لحذف رُبَّ وابقاء عملها لأنّه عوض عنها بالواو بقول الشاعر(١) :

وَبَلدٍ تَحْسَبُه مَكْسوحاً

فإذا كان سيبويه جعل رُبَّ عاملة وهي محذوفة لأنّه عوض عنها بالواو، وقد أشار أبو حيان إلى أنَّ الفراء قد زعم أنَّ الجرَّ بعد حَاشَى يكون بلام مضمرة(٢)، وأجاز الكوفيون الخفض في القسم بإضمار حرف الجرّ من غير عوض، وهو ما رواه سيبويه عن العرب كما ذكرنا سابقاً إلاّ أنَّ البصريين لم يجز عندهم عمله محذوفاً إلاّ بعوض كألف الاستفهام نحو « آللهِ مَا فَعَلْتَ كَذا »(٣) .

فإنْ صحَّ ما نسبه أبو حيان إلى الفراء أنّه جعل الجرَّ بلام محذوفة بعد حَاشَى فإنّه قال خلاف ما زُعِم له، فيرى الفراء أنَّ الإسم بعد حَتَّى مخفوض بها في قوله تعالى : ﴿ تَمَتَّعُواْ حَتَّى حِينٍ ﴾(٤)، و ﴿ سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ ٱلْفَجرِ ﴾(٥) وعلل سبب جرها للاسمين في الآيتين لأنّه ليس قبلهما اسم يعطف عليه ما بعد حَتَّى لذا يرى أنّها جرتهما وهي بمعنى « إلى »(٦) .

واختلاف القراء في قراءة قوله تعالى : ﴿ بِهِ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾(٧) فمنهم مَن جَرَّ

---

(١) الكتاب ١/٤٦٥ .

(٢) مخطوط الارتشاف لأبي حيان ٢/٤١ مصورة الظاهرية .

(٣) انظر الانصاف ١/٣٩٣ وقد أورد ابن الأنباري أمثلة نحوية، وشواهد للخفض بحرف محذوف في ١/٣٩٣ - ٣٩٦ .

(٤) سورة الذاريات ٥١/٤٣ .

(٥) سورة القدر ٩٧/٥ .

(٦) معاني القرآن ١/١٣٧ قال: « فالحرف بعد حَتَّى مخفوض في الوجهين » .

(٧) سورة النساء ٤/١ .

الأرحامَ، ومنهم مَن نصبها، فالنصب على تقدير فعل وهو رأي سيبويه والبصريين من بعده لأنّ جرها يستلزم عندهم إعادة الخافض بعد الواو، وإنْ حذف فيكون النصب بفعل وقدر ذلك بـ « واتقوا الأرحامَ لا تقطعوها » .

فأما الكوفيون فأجازوا قراءة الخفض لـ « الأرحام » بحجة إضمار الخافض واستدلوا بقول العجاج[1] ـ وقيل رؤبة [2] ـ كان إذا قيل له كيف تجدك ؟ يقول: خيرٍ عَافَاكَ اللّهُ: وإرادته بخيرٍ أي أنّه حذف الباء .

وعلى هذا قدر بعضهم المعنى بالآية « واتقوه في الأرحامِ أن تقطعوها » .

فلم يجز سيبويه « مَرَرْتُ بِكَ أنتَ وزيدٍ، وأجاز ذلك لضرورة شعرية: ومثل للضرورة بقول الشاعر[3] :

آبَكَ أَيِّهْ بِيَ أو مُصَدَّرِ ... مِن حُمُرِ الجِلَّةِ جَأْبٍ حَشْوَرِ

ومثل لها بقول الآخر[4] :

فَاليومَ قَرَّبْتَ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا ... فَاذْهَبْ فَمَا بِكَ وَالأَيَّامِ مِنْ عَجَبِ

ومثل ابن خالويه لاجازة جرّ المعطوف على المجرور بحرف جرّ لضرورة الشعْر بهذا البيت وقال: إنّ البصريين لا يجيزون جرّه في القراءة لأنّه ليس في القرآن موضع اضطرار له[5] .

---

(١) انظر الحجة لابن خالويه ص ٩٤ ـ ٩٥ ، والانصاف ٣٧٨/١ .

(٢) جعلها ابن جني حكاية لأبي العباس عن رؤبة انظر سر صناعة الإعراب ١٤٩/١ ونسبه الزمخشري إلى رؤبة أيضاً . انظر المحاجاة بالمسائل النحوية للزمخشري ص ١١٤ قال الزمخشري: « قال رؤبة خيرٍ إذا صُبّح أي بخير » .

(٣) الكتاب ٣٩١/١ قال الشنتمري في الحاشية: « الشاهد في عطف المصدر على المضمر المجرور دون إعادة الجار وهو من أقبح الضرورة » .

(٤) الكتاب ٣٩٢/١ قال الشنتمري في حاشية الكتاب: « الشاهد فيه عطف الأيام على المضمر المجرور، والقول فيه كالقول في الذي قبله » .

(٥) الحجة لابن خالويه ص ٩٤، وانظر البيت في الانصاف في مسائل الخلاف أيضاً ٣٩٢/١ .

وقد ردّ ابن خالويه على البصريين بعمل حرف الجرّ وهو محذوف دون عوض بقول الشاعر :

رَسمِ دَارٍ وَقفْتُ في طَلَلِه كِدْتُ أَقْضِي الْحَياةَ مِن خَلَلِه

وقد قال: إنّ الشاعر « أراد ورُبَّ رَسمِ دَارٍ »(١) .

ونسب باحث محدث إلى الأخفش أنّه قال بحذفِ إلى الجارة في قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ يَنظُرُ ٱلْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ ﴾(٢) لأنّه قدر إِلَى مَا قَدَّمت يَدَاهُ (٣) .

وفي قوله تعالى : ﴿ يَسْأَلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ ﴾(٤) فقدر « عَن » الجارة محذوفة في الآية لأنّه قدرها في الآية « عَنْ قِتَالٍ فِيهِ »(٥) .

وقد قدر «في» محذوفة في قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتِرَكُمْ أَعْمَالَكُمْ﴾(٦) لقوله: « أي في أعمالِكم »(٧) .

وفي قوله تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَارَتُهُمْ ﴾(٨) قال: «وإنّما يريد فما ربحوا في تجارتهم»(٩). وأجاز الزجاج حذف «في» في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾(١٠)، ونفى ما زعمه الأخفش أنَّ «أنْ» زائدة في الآية، ورجح

(١) الحجة لابن خالويه ص ٩٥، وانظر الانصاف ١/٣٧٨ .

(٢) سورة النبأ ٧٨/٤٠ .

(٣) نقلاً عن مخطوطة المعاني للأخفش ورقة ٩٦/ظ، والباحث هو الطالب عبد الأمير الورد انظر منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية ص ٢٥٤ . وقد كتب عن الحذف والتقدير عنده من (ص ٢٥٤ - ٣٣٣) حيث ذكر حذف الحروف، وحذف الأسماء، وحذف الأفعال والجمل .

(٤) سورة البقرة ٢/٢١٧ .

(٥) مخطوطة المعاني للأخفش ورقة ٦٣/٩ . ومنهج الأخفش ص ٢٥٩ - ٢٦٠ .

(٦) سورة محمد ٤٧/٣٥.

(٧) مخطوط كتاب معاني القرآن للأخفش ورقة ١٦٩/٩.

(٨) سورة البقرة ٢/١٦ .

(٩) مخطوط كتاب معاني القرآن للأخفش ورقة ٢٢/ظ، ومنهج الأخفش الأوسط ص ٢٦١ .

(١٠) سورة البقرة ٢/٢٤٦ .

حذف «في» فيها.

ويرى الأخفش أنّ «على» محذوفة في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْزِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ﴾[1] وقدر «أي عَلَى عقدة النكاح»[2]، وذكر أنَّ «على» محذوفة في قوله تعالى: ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[3] لتقديره «عَلَى صِراطِكَ»[4] وقد ذكر له هذا التقدير الزجاج أيضاً[5] وقال: «ومن ذلك قولك: ضُرِبَ زَيدٌ الظهرَ والبطنَ» أي عَلى الظهر والبطنِ[6].

كما أنّه يرى أنّها محذوفة في قوله تعالى: ﴿وَاقْعُدُوا لَهُمْ كُلَّ مَرْصَدٍ﴾[7] أي على كلِّ مَرصد كما نسبه له الزجاج[8].

وَيَرَاها محذوفة في قوله تعالى: ﴿وَلَكِن لاَّ تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا﴾[9] ونسب له تقديرها محذوفة ابن هشام في هذه الآية وذكر التقدير «أي عَلَى سرٍّ أي نكاح»[10]

---

(١) معاني القرآن للزجاج ١/٣٢٣ قال الزجاج «زعم أبو الحسن الأخفش أنَّ «أنْ» زائدة قال المعنى ومالنا لا نقاتل في سبيل الله، وقال غيره ومالنا في أَلَّا نُقَاتل في سبيل الله، و«أسقط في»؛ ويرى أنّ القول الصحيح عدم الغاء «أنْ»، ويرى أنّ المعنى وأي شيء لنا في أنْ لا...».

(٢) سورة البقرة ٢/٢٣٥.

(٣) مخطوط كتاب معاني القرآن للأخفش ٦٣/ط، ٦٤/ظ.

(٤) سورة الأعراف ٧/١٦.

(٥) مخطوط كتاب معاني القرآن للأخفش ورقة ١١٣/ ظ.

(٦) انظر اعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/١١٧، وقدره كتقدير الأخفش في كتابه معاني القرآن الكريم وإعرابه ٢/٣٥٨.

(٧) انظر معاني القرآن للزجاج ٢/٣٥٨ وقال عبد الأمير الورد في منهج الأخفش في الدراسة النحوية ص ٢٥٩ «وهو يرى حذفها وتقديرها في قول القائل ضُرِبَ عبدُ اللَّهِ الظهرَ والبطنَ ومعناه عَلَى الظهرِ والبطنِ، ومثل بالآيات القرآنية على حذف «على» الجارة، وانظر ما ذكره له ابن هشام في المغني ١/١٤٢ قال «وقد حمل الأخفش على ذلك ﴿لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ﴾ أي عَلَى صِرَاطِكَ.».

(٨) سورة التوبة ٩/٥.

(٩) سورة البقرة ٢/٢٣٥.

(١٠) مغني اللبيب لابن هشام ١/١٤٢.

ويرى الأخفش أنّ الباء محذوفة في قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾(١) لتقديره «بحُسْبَانٍ» ويرى أنّها محذوفة في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِ﴾(٢) وقد مثل لحذف الباء في قول الشاعر:

وقد مثل لحذف الباء في قول الشاعر:

نُغَالِي ٱللحمَ لِلأَضيَافِ نَيئاً   وَنُرْخِصُهُ إِذَا نَضِجَ القُدورُ

وقد أكد الزجاج أنّه مثل لحذفها بهذا البيت(٣)، وكذلك أوردها الدكتور عبد الأمير(٤) الورد ويريان تقديره «نغالي باللحم»(٥).

ويرى الأخفش أنّ مضمرة في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوْا يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً﴾(٦) مستدلاً على الحذف «بتنوين يوماً»، وأشار إلى أنّ «فيه» مضمرة من صفة اليوم، وقدر القول «يوماً لا تَجزِي نَفْسٌ عَن نفسٍ فيه شيئاً»(٧).

وذكر الزجاج اضمار «في» في قوله تعالى: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُ﴾(٨) لأنه يرى أنّ المعنى «سَفِهَ فِي نَفسِه»، ويرى أنّها حُذِفت كما حُذِفت حروف الجرّ في غير موضع (٩). فمثل: لحذف اللام الجارة بقوله تعالى: ﴿فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا وَإِنْ أَرَدتُّم أَن تَسْتَرْضِعُوا أَوْلَادَكُمْ﴾(١٠).

---

(١) سورة الانعام ٦/٩٦.
(٢) سورة الانعام ٦/١١٧.
(٣) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ١/١٩١، ٢/٤٧٦.
(٤) منهج الأخفش الأوسط لعبد الأمير الورد ص ٢٥٦ ـ ٢٥٧.
(٥) انظر مخطوط كتاب معاني القرآن للأخفش ورقة ٦٤/٩، ١٢٤/ظ وفيه «نبذله» بدل «نطعمه».
(٦) سورة البقرة ٢/٤٨.
(٧) مخطوط كتاب المعاني للأخفش ورقة ٣٩/٩.
(٨) سورة البقرة ٢/١٣٠.
(٩) معاني القرآن للزجاج ١/١٨٩ ـ ١٩٠.
(١٠) سورة البقرة ٣/٢٣٣.

وقدر المعنى بـ « أنْ تسترضعوا لاولادِكم »[1]، ونبّه إلى ما استعمل من خف حروف الجرّ ويرى أنّه موجود في كتاب الله ، وفي أشعار العرب ، ونثرها ، ويراه مذهباً صالحاً[2] .

وذهب الزجاج مذهب الخليل ، وسيبويه ، والفراء لتأكيـده نصب المصدر إذا حذف حرف الجرّ ذكر ذلك عندما قدر معنى قوله تعالى: ﴿أَن يُجَاهِدُوا بِأَمْوَالِهِمْ﴾[3] بـ «في أن يجاهدوا» فهـو يرى أنّ الفعـل قد أقضى فنصب أنْ أي نصب المصدر ، ولكنّه قال: «إنّ سيبويه أجاز أن يكـون موضعهـا جراً ، والـدليل على ذلك قال لأنّ حذفها هٰهنا إنّما جـاز مع ظهـور «أنْ» فلو اظهرت المصـدر لم تحذف « في »[4] .

واستدل الزجاجي بقول رؤبة على صحة حذف الباء الجارة ، وقد رأى أنّهم يضمرون «مِن» في قولهم «بكم درهم اشتريت ثَوْبَكَ »[5] .

وقـد حـذف الحـرف «من» من قـولـه تعـالى : ﴿لِكَيْ لَا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا﴾[6] بدليل ورودها في قوله تعالى : ﴿مِن بَعْدِ عِلْمٍ شَيْئًا﴾[7] .

(١ - ٢) معاني القرآن للزجاج ١٩١/١ ذكر الآية «ولا جُناح عليكم ان تسترضعوا أولادكم» فذكرنا الصواب من القرآن الكريم.

(٣) سورة التوبة ٩/٨١.

(٤) معاني القرآن للزجاج ٢/٤٩٨ .
ويرى الزجاج أنَّ المصدر منصوب لاسقاط فِي وأكد أنّه قال غير واحد من النحويين: إنّ موضعها جائز أنْ يكون خفضاً ، وإنْ سقطت في لأن أنَّ الحذف معها مستعمل ومثل لذلك بنحو: جئت لأنْ تضربَ زيداً ، وجئت أن تضرب زيداً . فيرى أنّ اللام قد حذفت مع «أن» انظر معاني القرآن للزجاج ٢٩١/١ وقد جوز حذف «في» في قوله تعالى : (٨٤/٩).

(٥) اشتقاق اسماء الله الحسنى للزجاجي ص ٣٥.

(٦) سورة النحل ١٦/٧٠.

(٧) سورة الحج ٢٢/٥.

فيرى الزركشي أنّ التقدير في الآية الأولى « مِن بَعْدِ عِلْمٍ »[1].

ونبّه العكبريّ إلى أنّ حذف حرف الجرّ ليس بقياس[2] لكنه يرى أنّ حذفه أسوغ من الحكم بزيادته[3]، وقد مثل الزمخشري لاضمار «إلى » في قوله تعالى: ﴿سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَىٰ﴾[4] وقدرها «إلى سيرتها» [5] .

وقد نفى السهيلي [6] ، والأستربادي حذف حروف المعاني لأن القياس يقتضي عدم حذفها وكذلك عدم زيادتها [7] .

وإنكار السهيلي إلى أنّها لو اضمرت لاحتاج المخاطب إلى وحي يطلعه على ضمير المتكلم وإنّه أرادها ونواها .

وأجاز سيبويه أن تضمر لام الأمر في الشعر وتعمل مضمرة، وأشار إلى أنّهم جعلوها عاملة وهي مضمرة لأنّهم شبهوها بأَنْ إذا عَمِلت مضمرة ومثل لاضمارها بقول الشاعر[8]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ شَيءٍ تَبالاً

وإنّما أراد لِتَفْدِ، وعدّ الأخفش هذا التقدير قبيحاً، ومثل له بشاهد الكتاب.

---

(١) البرهان ١/١٩٩،

(٢) اللباب ١/٢٠٩ - ٣١٣.

(٣) اللباب ٢/٢٠٣.

(٤) سورة طه ٢٠/ ٢١.

(٥) الدر الدائر المنتخب من كنايات واستعارات وتشبيهات العرب للزمخشري ص ١٤.

(٦) أمالي السهيلي ص ١٠٢

(٧) . انظر الأشباه والنظائر ١/٣٣ نقل السيوطي رأي الاستربادي عن كتابه البسيط.

(٨) الكتاب ١/٤٠٨.

قال الشنتمري في الحاشية ١/٤٠٩ من الكتاب «الشاهد فيه اضمار لام الأمر في قوله «تفد» والمعنى لتفد نفسك وهذا من أقبح الضرورة لأن الجازم أضعف من الجار، وحرف الجرّ لا يضمر، وقد قيل هو مرفوع حذفت لامه ضرورة واكتفى بالكسر منها وهذا أسهل في الضرورة وأقرب».

ليدلل على حذف اللام[1].

ولكنّه نبّه إلى أنَّ كلًّ من الأمر والنهي في هذا النحو. منصوب نحو قولك زيداً فاضربْ أخاهُ لأنّ الأمرَ والنهي مما يضمران كثيراً ، ويحسن فيهما الاضمار والرفع أيضاً جائز على أنْ لا يضمر ومثل له قول الشاعر:[2].

وَقَـائِلَةٍ خُـولان فـانْكِـح فَتَـاتَهُـمْ وأُكـرومَـةُ الحيَّيْن خَـلوٌ كَمَـاهِـيَـا

وذهب المبرد والزجاجي نفس ما ذهب إليه الأخفش لأنهما يريان أنَّ لام الأمر لا تعمل مضمرة كما أجاز النحاة عملها مضمرة لضرورة شعرية كما يراه سيبويه وقد أشرنا إلى أنَّه أجاز عملها مضمرة لضرورة الشعر. ودليل المبرد الذي احتج به على عدم عملها مضمرة لأنّه يرى أنّ عوامل الأفعال لا تضمر وأضعفها الجازمة .

وإنّنا نرى أنَّ سيبويه ومن اتبعه لاجازة عملها محذوفة في شاهدي الكتاب هو أن المعنى يقتضي ذلك. وقد مثل الزجاجي لحذفها بشاهد[3] الكتاب ونسب للكوفيين اضمارها[4] كما أنَّه نسب للبصريين منع ذلك[5].

---

(١) انظر مخطوط معاني القرآن للأخفش ورقة ٣٤/ظ و ٩/٣٥ والبيت على اضمار اللام هو قول متمم بن نويرة.

عَلَى مثلِ أصْحابِ آلبَعوضةِ فاخمشي لَكِ الويلُ حُرَّ الوجهِ أوْيبكِ مَن بَكَى

وأراد لِيَبْكِ مَن يكن، فحذف وانظر الكتاب ٤٠٩/١ .

وقال الأخفش: «وسمعت من العرب من ينشد هذا البيت بغير لام ومثل للحذف به:

فَيبكِ عَلَى المنجابَ أضيافُ قَفْرِهِ سَروا وأُسارَى لَمْ تُفَكَّ قيودُهَا

يريد فليبكِ فحذف اللام.

(٢) كتابه المتقدم ورقة ٩/٣٥ .

(٣) اللامات للزجاجي ص ٩٤.

(٤) اللامات له ص ٩١.

(٥) نفس المصدر ص ٩٢ - ٩٣.

وبيّن النحاس أنّ البيت حجة ، ويرى أنّ العرب لا تأمر الغائب الاّ باللام فقال: «لا تقول: يذهب زيدٌ ولكن ليذهبْ زيدٌ» ثم قال: «يزعم أنَّ العرب تحذف اللام في الشعر أراد لتفدِ نفسَكَ كلُّ نفس»، ومن خلال كلامه أنَّه يذهب مذهب الأخفش والمبرد وغيرهما بدليل قوله: «ويزعم»[1].

وقد نسب المرادي للكسائي أنَّه أجاز حذف لام الأمر بعد الأمر بالقول مستدلاً على ذلك بقوله تعالى: ﴿قُلْ لِعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ آمَنُوٓا يُقِيمُوا ٱلصَّلَاةَ﴾[2] أي ليُقيمُوا الصلاة[3].

وجعل الداني نصب الفعل في قوله تعالى: ﴿وَلِنَجْعَلَهُ آيَةً لِّلنَّاسِ﴾[4] بكَي محذوفة بتقدير «ولِكَيْ نجعلَهُ آيةً للنَّاسِ»[5].

أجاز الخليل أنْ تعمل «أنْ» مضمرة ومظهرة وقد ذهب إلى أنْ لا ينتصب فعل البتَّة إلاّ بأنْ مضمرة ومظهرة[6]، وإن اتفق معه سيبويه في هذا لكنّه أجاز أن ينتصب بلَنْ وإذَنْ وقد ذهب المبرد ومن اتبعه من البصريين إلى ذلك .

فأجاز ابن الخشاب أنْ تضمر أنْ بعد حَتَّى وواو المعية، وأو التي بمعنى إلاّ

---

(١) كتاب شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر احمد بن محمد النحاس ص ٢١٠ .

(٢) سورة إبراهيم ٣١/١٤.

(٣) انظر الجنى الداني للمرادي ص ١١٣، وأشار المرادي إلى أنّ مذهب الجمهور أنّه لا يجوز اضمارها الاّ في ضرورة الشعر وانظر ما نسبه صاحب جواهر الأدب لعملها محذوفة للكسائي ص ٣٧ .

(٤) سورة مريم ٢١/١٩ .

(٥) انظر المكتفى في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني دراسة وتحقيق رسالة ماجستير اعداد الطالب جايد زيدان مخلف كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر ١٣٩٧ /١٩٧٧ ص ١٩٣ .
وقد عمل الطالب في آخر رسالته لما ذكره الدّاني فهرساً بعنوان : «النصب على فعلٍ محذوف» .

(٦) انظر المقتضب للمبرد ٦/٢ .
والأشباه والنظائر للسيوطي ١٠٩/٢ .
ومذهب الخليل في النحو للدكتور المخزومي ص ٢٠٦ .

أو إلى، وفاء السببية، ولام التعليل ، ولام الجحود[1] وعدّلها الشلوبين ثلاثة مواضع: موضع يلزم فيه اضمارها، وموضع يلزم فيه اظهارها، وموضع يجوز فيه الأمران، فيرى أنّ إضمارها بعد حَتَّى إذا كانت تعني ، إلى[2]، ومثل لإضمارها بقوله تعالى: ﴿وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ﴾[3].

وأكد أبو حيان أنّ «أنْ» مضمرة بعد لام الجحود، وهي العاملة عندهم لا اللام خلافاً للكوفيين فيرون أنّ اللام هي ناصبة بنفسها ، وأما عند ثعلب فإنّ اللام ناصبة لقيامها مقام إذ[4].

ويرى العكبريّ أنّ المنادى منصوب اللفظ والموضع، ونبّه إلى أنّهم اختلفوا في ناصبه فقال بعضهم: الناصب له فعلٌ محذوفٌ لم يستعمل اظهاره وهو أُنَادِي وأدعوُ وأنبه. والحجة لأن «يا» حروف والأصل في الحروف ألّا تعمل لأنّها لو عُملت لكان لشبهها بالفعل، وشبهُها به ضعيف لقلة حروفها، ولذا جعلوا العامل به فعلاً محذوفاً استغنى عن اظهاره لدلالة «يا» عليه[5].

ومُثل لحذف المنادى واضمارُه بقراءة قوله تعالى: ﴿أَلَا يَسْجُدُوا۟ لِلَّهِ﴾[6] بالتخفيف لأنّ المعنى ؛ ألا يَا هؤلاء اسجدوا لِلَّهِ»[7].

---

(١) المرتجل لابن الخشاب ص ٢٠٨. وانظر المصباح للمطرزي ص ١٠٠ ، ١٠٣، ١٥٥ «تكلم عن اضمار «أنْ» بعد الحروف الستة.
(٢) التوطئة لأبي علي الشلوبين ص ١١٠.
(٣) سورة البقرة ٢/٢١٤.
(٤) مخطوط الارتشاف لأبي حيان مصورة الظاهرية ٢/٩٣.
(٥) انظر اللباب للعكبري ٢/٢٦٥ ـ ٢٦٦.
(٦) سورة النمل ٢٧/٢٥.
(٧) لسان العرب طبعة بيروت ٣/١٠٠١ «وحجة من خفف أنّه جعله تنبيهاً واستفتاحاً ويعني به حرف «ألا»، ثم نادى بعده فاجتزأ بحرف النداء من المنادى لاقباله عليه، وحضوره فأمرهم حينئذ بالسجود وتلخيصه ألا يا هؤلاء اسجدوا لله، والعرب تفعل ذلك كثيراً في كلامها» انظر الحجة لابن خالويه ص =

قدمنا آراءهم في حذف العوامل ونود أن نورد ما قدره من معمولات العوامل فأجاز الخليل بن أحمد حذف اسم إنّ وأخواتها وشاهده قول الشاعر: [1] .

فَلَوْ كُنْتَ ضَبيًّا عَرَفْتَ قَرَابَتِي   وَلَكِنَّ زِنْجِيٌّ عَظِيمُ المَشَافِرِ

والتقدير « ولكنّكَ زنجيٌّ » .

ويرى سيبويه أنّ النصب أكثر في كلام العرب فيكون زنجي اسمها، وخبرها محذوف، ويراه الشنتمري أقيس[2]، وأجاز أبو حيان حذفه إذا دلَّ على ذلك دليل[3]، وهو متفق مع الخليل، ومثله شاهد الكتاب المتقدم، وقد أجاز مثله المالقي[4]، وابن هشام[5] .

نستنتج مما قدمناه أنّ أغلب النحاة من بصريين وكوفيين ذكروا ما يحذف من عوامل الأسماء والأفعال، والفعل العامل، والمعمولات، ولكنّهم اختلفوا في حذف العامل وابقاء عمله، ومنهم من جعل له العمل وهو محذوف. وذكرنا اختلافاتهم وشروطهم لعمل بعضها محذوفة .

وذكر عبد الحميد[6] أحمد أنّ موقف المحدثين من الجملة يتمثل أغلبه في أنّ ضمائم محذوفة ويقولون بالجملة ذات الطرف الواحد، وذكر قولاً لأحدهم[7] إنّ

= ٢٤٦ قرأ الكسائي «فهم لا يهتدون ألاّ يا اسجدُوا» بتخفيف اللام و «ألا» تنبيه وبعدها يا التي ينادي بها...».

انظر حجة القراءات لأبي زرعة ص ٥٢٦ .

(٢،١) الكتاب ٢٨٢/١ . وقال الشنتمري في حاشية الكتاب: «ونسب سيبويه البيت للفرزدق وليس في ديوانه».

(٣) مخطوط الارتشاف لأبي حيان ٥٨٤/٢ - ٥٨٥ .

(٤) رصف المباني للمالقي ص ٢٧٩ - ٢٨٠ .

(٥) المغني ٢٩١/١ .

(٧،٦) انظر منهج النحاة العرب من خلال الاقتراح لجلال الدين السيوطي رسالة ماجستير اعداد عبد

الدراسات الحديثة لا تأبه بغير الشكل اللغوي فلا حذف ولا تقدير، ولا استتار، وهو بهذا ينكر الحذف بأنواعه .

وذكر الدكتور شوقي ضيف أنّ فرض نظرية العامل جعلت النحاة يكثرون من التقدير ويرى أنّه تقدير يؤدي إلى عدم التمسك بحرفية آي الذكر الحكيم تلك الحرفية التي كان يعتد بها أصحاب المذهب الظاهر، وأكد أنّهم يذهبون إلى نفي العلل والقياس في الفقه ولذا نادى ابن مضاء بتعميم ذلك في النحو ليتخلص من كلّ ما يعوق جريانه وانطلاقه في العقول والافهام(١). وقد ناقشنا آراء ابن مضاء والمحدثين فلا نرى ضرورة من اعادة ذلك .

٢ ـ تقديم الحرف العامل وتأخيره

يرى سيبويه أنْ يكون الفاعل قبل مفعوله ومقدماً عليه ، ولكنّه أجاز تقديم المفعول على فاعله لقوله: «وإنْ قَدّمْتَ المفعول وأخرتَ الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الاول»(٢) وان تقدم المفعول عن فاعله فهو متقدم لفظاً لا معنى، وإن تأخر الفاعل لفظاً فهو متقدم معنى.

وأشار إلى أنّ العرب تقدم وتأخر مبيناً فائدة التقديم فأكد أنّهم «يقدمون الذي بيانُه أهم لهم وهم ببيانه أعْنَى وإنْ كان جميعاً يُهمّانِهم ويَعْنيانِهم»(٣)

وهكذا فانّنا نستنتج من هذا أنّ سيبويه لم يكتفِ بالعامل ومعموله لكنّه

= الحميد أحمد حماد كلية دار العلوم بالقاهرة ١٣٩٣/١٩٧٣ ص ٣٠٨ وقد نقل عن رسالة الماجستير بعنوان التضام في النحو العربي لمحمد صلاح الدين عندما نقل قولاً للدكتور عيد.

(١) انظر كتاب الرد على النحاة مقدمة الدكتور شوقي ضيف ص ٨ .

(٢، ٣) الكتاب ١/ ١٤ ـ ١٥ .

وضح الفائدة والسر في غاية تقديم المفعول على الفاعل لفظاً، أو تقديم الفاعل على المفعول لفظاً ومعنى، فالسر في التقديم والتأخير عنده هو لغرض العناية والاهتمام. فأفاد بهذا رجال المعاني وخاصة البلاغيين منهم لأنه فتح لهم باباً من سر التقديم والتأخير. وأجاز تقديم المفعول على الفعل نحو: زيداً ضربتُ.

ويرى أنّه عربيٌّ جيد والغاية في تقديمه هي الإهتمام والعناية[1]. وكذلك إجازته لتقديم خبر «إنَّ» وتأخير اسمها عن الخبر لغاية العناية والاهتمام أيضاً لقوله: «واعلم أنَّ التقديم والتأخير والعناية والاهتمام ههنا مثله في باب كان ومثل ذلك قولك: إنَّ أسداً في الطريق رابضاً، وإنَّ بالطريق أسداً رابضٌ»[2].

ويرى أنَّ جميع ما ذكره من التقديم والتأخير في «باب الفاعل والمفعول» وغيرهما عربيٌّ جيد كثير مستدلاً على رأيه بقوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾[3] ثم ذكر أن أهل الجفاء من العرب يقولون. ولم يكنْ كُفُوراً له أحدٌ[4].

ومنع سيبويه الفصل بين الحروف الناصبة والأفعال المنصوبة بها وبيّن الحروف الجازمة والأفعال المجزومة بها بالاسماء، وبيّن الحروف الجارة والاسماء المجرورة بها بالأفعال، وبيّن إنّ وأخواتها والاسم المنصوبه بها بفعل أيضاً[5]، وأنبّه إلى أنّ «الفصل في الجزم والنصب أقبح منه في الجرّ لقلة ما يعمل في الأفعال، وكثرة ما يعمل في الاسماء»[6] وقولهم: «وأَنَّ ٱلْمَسَاجِدَ لِلَّهِ».

فقد ذكر سيبويه أنّهم لا يقدمون «أنَّ» ويبتدئونها ويعملون فيها ما بعدها.[7]

---

(١) الكتاب ١/٤١.

(٢) الكتاب ١/٢٨٥ قال سيبويه «وإن شئت جعلت بالطريق مستقراً ثم وصفه بالرابض». ونرى من كلامه أنّه جعل الجار والمجرور معمولاً للخبر رابض فأجاز تقديمه.

(٣) سورة الاخلاص ١١٢/٤.

(٤) الكتاب ١/٢٧ قال سيبويه معلقاً على أهل الجفاء وكأنّهم أخروها حيث كانت غير مستقرّ.

(٥، ٦) الكتاب ١/٤٥٧.

(٧، ٨) الكتاب ١/٤٦٥ جعل قولهم في فتح همزة «أنَّ» في قوله تعالى: ﴿وأَنَّ المَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾.

الاّ أنّ سيبويه قد ذكر حجة الخليل بن أحمد فقال: «يحتج الخليل بأن المعنى معنى اللام فإذا كان الفعل أو غيرُه موصَلاً إليه باللام جاز تقديمه وتأخيره لأنّه ليس هو الذي يعمل فيه في المعنى فاحتملوا هذا المعنى . . .»[٨].

وأسند الدكتور عبد الأمير[١] إلى الأخفش أنّه يرى تقدم العامل على معموله ويباشره وهو بهذا متفق مع ما ذهب إليه سيبويه كما ذكرنا له رأيه.

وأشار إلى أنّه ضعف أن يتأخر العامل عن معموله ففي قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَداً﴾[٢] ذكر ما قاله الأخفش: «يقول: «فلا تدعوا مع اللّهِ أحداً لأنَّ المساجد لله» وفي هذا الإعراب ضعف لأنّه عمل فيه ما بعده أضاف إليه بحرف جرّ»[٣].

واختلف الكوفيون في جواز تقديم التمييز إذاكان العامل فيه فعلاً متصرفاً فمذهب بعضهم إلى جوازه ووافقهم على ذلك المازني، والمبرد من البصريين وذهب أكثر نحاة البصرة إلى أنّه لا يجوز تقديمه على عامله[٤].

وحجة نحاة البصرة في منع تقديمه لأنهم يرونه فاعلاً في المعنى وهم لا يجيزون تقديم الفاعل على الفعل. ولكنّهم أجازوا تقديم الحال على الفعل نحو راكباً جاءَ زيدٌ لأنّ الفاعل هو زيد لفظاً ومعنى، ولما استوفى الفعلَ فاعله من جهة اللفظ والمعنى اعتبروا راكباً بمنزلة المفعول فجاز تقديم الحال كما أجازوا تقديم المفعول على الفعل[٥]، وقد أشار عبد القاهر الجرجاني إلى أنّه إذا نصب الحال

= سورة الجن ١٨/٧٢ وقد قرأ القراء بفتح الهمزة انظر الحجة في القراءات لأبي زعة ص ٧٢٧.

(١) هو الدكتور عبد الأمير الورد في رسالته للماجستير منهج الأخفش الاوسط في الدراسات النحوية ص ٢٠٤ - ٢٠٥.

(٢) سورة الجن ١٨/٧٢.

(٣) منهج الأخفش الأوسط ص ٢٠٥ نقلاً عن كتاب معاني القرآن للأخفش ورقة ٤٨/ظ.

(٤، ٥) الانصاف في مسائل الخلاف ٨٢٨/٢ - ٨٣٢.

عن النكرة فيتقدم الحال عليها نحو: جَاءَنِي راكباً رجلٌ[1].

ويرى الزجاجي أنّ سائر حروف الجرّ تتقدم وتتأخر الاّ «رُبَّ» ويعلل لأن حروف الخفض إنَّما جاز تقديمها وتأخيرها لأنها صلات للأفعال والاسماء المشتقةمنها ـ أي ما تضمن معنى الأفعال وإذا تصرف العامل تصرف المعمول فيه وما اتصل به أما «رُبَّ» فأكد أنّها ليست بصلة فعل ولا شيء متضمن معناه «فلذلك لزمت موضعاً واحداً لأنّ تأويلها أن تدل على الشيء الذي يقل وقوعه ولا يكون بعدها الاّ ما يدل على أكثر منه»[2].

أما مذهب أبي علي الفارسي الذي كان به يأخذوبه يفتي فعنده وإن كانت رُتبة الاسم في النفس من حصَّة القوة والضعف فيرى أنْ يكون قبل الفعل، ويكون الفعل قبل الحرف . . . ، وأكد أنَّهم علموا أنَّهم محتاجون إلى العبارات من المعاني ولابدَّ لهذه العبارات من الاسماء والأفعال والحروف فلا عليهم بأيّها بدأوا بالاسم أم بالفعل أم بالحرف، ويرى لأنّهم قد أوجبوا على أنفسهم أن تأتوا بهنَّ جُمَعَ، وأشار إلى أنّ المعاني لا تستغني عن واحد منهنَّ[3].

وذهب ابن جني مذهب شيخه أبي علي فيرى أنْ يبدأ بالأسماء ثم يبدأ بعدها بالأفعال التي بها تدخل الأسماء في المعاني والأحوال ثم يبدأ فيما بعد بالحروف وعلل ذلك لأنّها لواحق بالجُمَل بعد تركبها واستقلالها بأنفسها[4] .

ولكن ابن جني لم يجز أن يتقدم المرفوع على رافعه، ويرى أن تقدم

(١) الجمل لعبد القاهر الجرجاني ص ١٧ .
(٢) انظر اشتقاق اسماء الله لأبي القاسم عبد الرحمن الزجاجي تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك مطبعة النعمان بالنجف ص ٥٠ .
(٣) الخصائص لابن جني ٢ / ٣٠.
(٤) الخصائص لابن جني ٢/ ٣٣ .

الخبر فقط على المبتدأ لأنّ عامل الرفع به هو الابتداء والمبتدأ معاً[1]. ولم يجز تقديم المجزوم على الجازم، ولا المجرور على الجار[2] .

وفي باب القول في الاسم والفعل والحرف أيهم أسبق في المرتبة والتقدم فقد ذكر الزجاجي أنَّ البصريين والكوفيين يقولون: إنَّ الأسماء قبل الأفعال والحروف تابعة للأسماء . . .

ولما كانت الحروف تدخل على الأفعال والأسماء وهي عوامل فيهما ومؤثرة فيهما المعاني والإعراب فيرى لزوم تقدم الحرف وتأخر الاسم والفعل مستنداً إلى اجماع النحاة على أنّ العامل قبل المعمول فيه، والفاعل قبل فعله، والمحدث سابق لحدَثه[3] .

وهو بهذا يخالف الفارسي وابن جني وابن الأنباري[4]. ويرى أحمد المتأخرين أنَّه على كلّ نحوي بيان مراتب الكلام وقد بيّن أنَّ مرتبة العمدة قبل مرتبة الفضلة ومرتبة المبتدأ قبل مرتبة الخبر، ومرتبة ما يصل إليه بنفسه قبل مرتبة ما يصل إليه بحرف الجر. وإن كانا فضلتين، ومرتبة المفعول الأول قبل مرتبة المفعول الثاني، وبعد ذلك قال: « إذا اتصل الضمير بما مرتبته التقديم وهو يعود على ما مرتبته التأخير » فلا يرى جوازاً لتقديمه لأنه يكونُ متقدماً لفظاً ورتبة وأما إذا اتصل الضمير بما مرتبته التأخير وهو يعود على ما مرتبته التقديم فلا يرى جوازاً لتقديمه أيضاً لأنه يكون مقدماً لفظاً مؤخراً رتبةً فعلى هذا جوز: « في دَارِهِ زَيدٌ » لاتصال الضمير بالخبر ومرتبته التأخير، ولم يجز عنده « صاحبُها في الدارِ » لاتصال الضمير بالمبتدأ ومرتبته التقديم[5] .

(١) الخصائص ٢/٣٨٥، وابن جني النحوي ص ٢٠٢ .

(٢) نفس المصدر ٢/٣٨٨.

(٣) الايضاح في علل النحو للزجاجي ص ٨٣ وانظر ما ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر ١/٥٤ .

(٤) انظر اسرار العربية لابن الأنباري ص ٩ .

(٥) انظر البرهان في علوم القرآن للزركشي ١/٣١٠ .

نكتفي بهذا القدر من آراء النحاة في تقديم الحروف وتأخيرها، وتقديم معمولاتها أو تأخيرها وإنّ الغرض من تقديم العامل أو تأخير المعمول يكون توقفاً على ما تتطلبه العبارات لتوضيح المعنى، أو لغرض العناية والاهتمام بالمتقدم منها .

٣ ـ اعمال الحرف وإهماله

بيّنا سبب تقديرات النحاة لعوامل يرونها محذوفة وقلنا أنّهم يدللون بها على العمل في صيغ متغيرة دون وجود عامل لها كتقدير سيبويه إلى نصب المصادر « سعياً ورعايةً . . . » وبيّنا ما ذكروه لعملها في تقديمها على معمولاتها وبقي علينا أن نبين آراءهم باختصار في إعمال الحرف وإهماله .

يرى الخليل أنّ حرف الجرّ الزائد عاملاً في موضع النصب نحو: خشّنْتُ بصدرِه. فالصدر في موضع نصب مفعول به وهو مجرور بحرف الجرّ الزائد وهو الباء(١) .

ويرى سيبويه أنّ تميم تهمل « ما » وأهل الحجاز يعملونها لشبهها بلَيْسَ من جهة اشتراكهما بالمعنى، وأهملها بنو تميم لأنها ليست بفعل ويراه أقيس(٢) ونسب للأخفش رأيه في إعمالها وإهمالها ولم يختلف عمّا ذكره سيبويه(٣) بينما يرى ابن جني إذا شذّ الشيء في الاستعمال وقوى في القياس كان استعمال ما كثر استعماله أولى وإن لم ينته قياسه إلى ما انتهى إليه استعماله من ذلك اللغة التميمية في « ما » هي أقوى قياساً وإن كانت الحجازية أيسر استعمالاً(٤) .

---

(١) الكتاب ٤٨/١ .

(٢) الكتاب ٢٨/١ .

(٣) منهج الأخفش الأوسط ص ٢١١ .

(٤) الخصائص لابن جني ١٢٤/١ ـ ١٢٥، وانظر المقرب لابن عصفور ١٠٢/١، والاقتراح للسيوطي ص ٦٤ تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم، وابن جني النحوي للدكتور فاضل ص ١٩٤ وأصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم ص ١١، وتقويم التفكير النحوي للدكتور علي أبو

وعلل السيوطي إعمال الحجازيين لها بأنّهم رأوها داخلة على المبتدأ والخبر دخول « لَيْسَ » عليهما، ونافية للحال نفيها إياها فجعلوها ترفع الاسم وتنصب الخبر أي أجروها في الرفع والنصب مجراها .

ويرى أنَّ تميم أهملوها لأنّهم رأوها حرفاً داخلاً بمعناه على الجملة المستقلة بنفسها ومباشرة لكلّ واحد من جزأيها فأجْروها مجرى « هَلْ »(١) .

وأقوى العوامل هو الفعل عند الأخفش لذا قاسوا أن تعمل « ما » عمل لَيْسَ لاشتراكهما بالمعنى، وأوجب الأخفش لشبهها بها أنْ تدخل الباء في خبر « ما » وإلاّ عند خلو خبرها من الباء فهي مهملة عنده(٢). بل يراه الفراء أقوى الوجهين في العربية(٣) .

ونصّ الفراء على أنَّ للعرب لغتين في « لكن » هما تشديد نونها وإسكانها، ويرى أنَّ مَن شدّدها نصب بها الأسماء ولم يليها فعل ماض ولا مضارع، وأما من خفّفها فلم يُعملها في شيءٍ اسم ولا فعل(٤) .

ويرى أنّ حَتّى جارة إذا كانت بمعنى إلى وقد تقدم ذكر رأيه هذا(٥)، وأكد ابن جني أنّ بعضهم يهمل لَيْتَ إذا اتصلت بها (ما) الكافة، وبعضهم يلغي (ما) عنها فيقر عملها على « ما » قياساً على إلغائها وعدم كفها لحروف الجر عند اتصالها بها(٦) كما في قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾(٧)، و ﴿مِمَّا

ـ · المكارم ص ١٩٤ .

(١) الاقتراح طبعة القاهرة ص ١٣٢ .

(٢) منهج الأخفش الأوسط ص ٢١١ نقلاً عن كتاب معاني القرآن للأخفش ورقة ٥٦/و، ظ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٢/٤٢ .

(٤) معاني القرآن للفراء ١/٤٦٤ .

(٥) معاني القرآن للفراء ١/١٣٧ .

(٦) انظر الخصائص ١/١٦٧ ـ ١٦٨ .

(٧) سورة المؤمنون ٢٣/٤٠ .

خَطِيئَاتِهِمْ﴾(١)، و ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ﴾(٢) .

وروى الفراء أنَّ العرب تجعل اللام التي على معنى كي - أي لام كي - في موضع أنْ في أردْتُ وأمرْتُ ومثل لذلك بقوله تعالى: ﴿وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾(٣) و ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَسْلَمَ﴾(٤) .

ففي الآية الأولى وردت لام كَيْ ودلل بالثانية على مجيء « أنْ » ولذا يرى أنَّ اللام تصلح مكانها. وقد مثل لمجيء اللام بقوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا . . .﴾(٥) ولمجيء أنْ بقوله تعالى: ﴿أَنْ يُطْفِئُوا﴾(٦). وعلى هذا إنّ الفراء يرى أنّ اللام تصلح في موضع « أنْ » في أمرْتُكَ وأردْتُ « لأنهما يطلبان المستقبل ولا يصلحان مع الماضي »(٧) .

ثم نبّه إلى أنَّهم لما رَأوا « أنْ » في غير هذين تكون للماضي والمستقبل فيرى أنَّهم استوثقوا لمعنى الاستقبال بـ (كَي)، وبـا(اللام) التي في معنى « كَيْ » ثم ذكر أنَّهم جمعوا بين الحرفين اللام، وكَيْ ومثل لاجتماعهما ببيت أبي ثروان(٨) :

أَرَدْتُ لِكَيْمَا لاَ تَرَى لِيَ عَثْرَةً   وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعطِي الكَمَالَ فَيَكْمُلُ

ومثل لاجتماعهما بقوله تعالى: ﴿لِكَيْلاَ تَأْسَوْا عَلَى مَا فَاتَكُمْ﴾(٩) والفراء قد

---

(١) سورة نوح ٧١/٢٥ .
(٢) سورة النساء ٤/١٥٥ .
(٣) سورة الانعام ٦/٧١ .
(٤) سورة الانعام ٦/١٤ .
(٥) سورة الصف ٦١/٨ .
(٦) سورة التوبة ٩/٣٢ .
(٧) معاني القرآن للفراء ١/٢٦١ .
(٨) المصدر السابق ١/٢٦٢ .
(٩) سورة الحديد ٥٧/٢٣ .

مثل الاجتماع ثلاثة أحرف من حروف الجحد وهي « لا »، و« إنْ » و« ما » بصدر بيت النابغة الذبياني قوله[1]:

إلاَّ أواريّ مَا إنْ لاَ أُبيِّنُها . . .

بينما قد ورد البيت في قصيدة النابغة[2]، وفي كتاب سيبويه[3]، والمقتضب للمبرد[4] خلافاً لما رواه الفراء قال النابغة :

إلاَّ أُوَارِيّ لأْياً مـا أُبـيِّـنُـهـا وَالنُّؤيُ كَالحَوْضِ بِالمَظْلُومَةِ الْجَلَدِ

وقد أنكر ابن جني اجتماع حرفين لمعنى واحد، وحجته لِعدم اجتماعهما أنّه يرى في ذلك نقضاً لما اعتزم عليه من الاختصار في استعمال الحروف[5].

وقد ورد في الشعر اجتماع حرفين هما « ما »، و« إنْ » وكلاهما لمعنى النفي والمثال لذلك قول الشاعر[6] :

وَمَـا إنْ طِـبُّـنـا جُـبْـنٌ وَلَـكِـن مَـنَـايَـانَـا وَدَوْلَـةُ آخَـرِيـنَـا

فعلل ابن جني أنّ « إنْ » ليست حرف نفي وإنّما هي حرف يؤكد به بمنزلة « ما »، و« لا »، والباء ومن غير ذلك فوجب اجتماع الحرفين للتوكيد بأكثر من الحرف الواحد[7].

---

(١) معاني القرآن للفراء ١/٤٨٠ .

(٢) انظر شرح المعلقات السبع للزوزني والبيت في ديوانه صنعة ابن السكيت تحقيق الدكتور شكري فيصل مطابع دار الهاشم بيروت ص ٣ اللأي : البطء والأواري هي التي تحبس بها الخيل .

(٣) الكتاب ١/٣٦٤ .

(٤) المقتضب للمبرد ٤/٤١٤ .

(٥) الخصائص لابن جني ٣/١٠٧ـ١٠٨ .

(٦) البيت لفروة بن مسيك المرادي انظر الكتاب ١/٤٧٥، والخصائص ٣/١١٨ وجعل البيت شاهداً على زيادة إنْ بعد « ما » توكيداً وهي كافة لها عن العمل كما كفت ما إنَّ عن العمل .

(٧) الخصائص ٣/١٠٩ .

وقد أنكر النحاة اجتماع الحرفين أيضاً كابن القواس، والشلوبين، وابن الدهان [1].

ويرى ابن جني أنّ علة الجرّ بحروف الجرّ «إنّما جرت الأسماء من قِبَل أنّ الأفعال التي قبلها ضعُفت عن وصولها وافضائِها إلى الأسماء التي بعدها»[2].

ويأتي الاسم مجروراً ومرفوعاً ومنصوباً بعد «حَتّى»، ويرى الزمخشري أنّ الجرّ وحده عملها[3].

ويرى الزمخشري أيضاً أنّ الأصل في الحروف افادتها المعاني التي وضعت لها نيابة عن الأسماء والأفعال[4].

وقد حمل النحاة بعض حروف المعاني على بعضها لتساوي المعاني وتداخلها ففي قوله تعالى: ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾[5] فيرى بعضهم لا يقال: رفث إلى المرأة وإنّما يقال: رَفَثَ بِهَا، أو رَفَثَ مَعَها. وقد أطلق على ذلك «بظاهرة التبادل بين الحروف»[6] ومُثل لهذه الظاهرة بقوله تعالى: ﴿أَمْ لَهُمْ سُلَّمٌ يَسْتَمِعُونَ فِيهِ﴾[7] وقدر «فيه» بمعنى «عَليه» وسنذكر كثيراً من

= وأضاف السيوطي لابن جني قوله: «ليس في الكلام اجتماع حرفين لمعنى واحد.. إلّا في التأكيد كقوله:

وَمَا أَنْ لاَ تُحَاكُ لَهُم ثِيَابُ

فإن «ما» وحدها للنفي وأنْ، ولا معاً للتوكيد وقوله تعالى: ﴿فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ﴾ مريم ٢٦/١٩ فما والنون جميعاً للتأكيد، انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ٣٢٣/١.

(١) انظر الاشباه والنظائر ٣٢٣/١ ـ ٣٢٤ وأكد السيوطي انكار ابن الدهان لذلك في «الغرة».

(٢) انظر سر صناعة الاعراب لابن جني ١٣٩/١.

(٣) انظر المحاجاة بالمسائل النحوية للزمخشري ص ١٣٨.

(٤) أعجب العجب لشرح لامية العرب للزمخشري ص ٦٤.

(٥) سورة البقرة ١٨٧/٢.

(٦) انظر تطور المعنى الوظيفي لأدوات النفي في اللغة العربية ص ٧ رسالة دكتوراه اعداد مصطفى النحاس بكلية دار العلوم ١٣٩٦/١٩٧٦.

(٧) سورة الطور ٣٨/٥٢.

آرائهم في تبادل حروف الجرّ في الفصل الرابع إن شاء الله تعالى ـ كما أنّنا سنذكر رأي مَن يجعل ذلك على التضمين .

وأشار ابن الخشاب إلى أنّ الحروف منها عامل، ومنها مهمل، والعامل هو المختص بالفعل أو بالاسم، ولكنه ذكر إهمال بعض الحروف وإنْ كانت مختصة بالأسماء والأفعال ـ معللاً سبب ذلك لأنها « جرت مجرى الجزء منه »[1] .

ويرى السهيلي أنّ العامل من الحروف متصل بمعموله وهو ما ذهب إليه سيبويه ونبّه إلى أنّ غير العامل منها لا يتوهم إضافته فيحتاج الى فصل »[2] .

وذكر الشلوبين أنّ « إنْ » تعمل وتهمل، فإذا عملت فلها حكم « إنّ » الثقيلة[3]، أما « لكنْ » فيرى أنّها تلغى إذا خففت، وجعله الرأي المشهور ونسب إعمالها إلى يونس نقلاً عن السهيلي الذي حكاها عن ابن الرماك المتوفى (٥٤١ هـ)[4] .

وحجة البصريين بأنّ عوامل الأفعال ضعيفة، ويرون أنّها لا تعمل مع الحذف من غير بدل[5]، كما أنّه ذكر أنّ عوامل الأسماء أقوى من عوامل الأفعال[6] وأكد أنّ المفعول لا يعمل في نفسه ويراه محالاً[7]. وبيّن أنّ عوامل الأسماء لا تجوز أن تكون عوامل في الأفعال[8]، وعلى هذا جعل البصريون

(١) المرتجل في شرح الجمل لابن الخشاب ص ٢٢٧ .

(٢) انظر أمالي السهيلي ص ١٦ .

(٣) انظر التوطئة للشلوبين ص ١٨٦ .

(٤) المصدر السابق ص ١٩٠ .

(٥) الانصاف في مسائل الخلاف ٥٦٢/٢ .

(٦) المصدر السابق ٥٥٨/٢، ٥٦٣/٢ .

(٧) المصدر نفسه ٧٩/١، ٥٥٧/٢ قال ابن الأنباري: « وإنما انتصب لكونه مفعولاً وذلك محال »، ونسب هذا الرأي لخلف الأحمر من الكوفيين في ٧٩/١ كما أنّه ذكر أنّ الشيء لا يعمل في نفسه بل جعله محالاً. الانصاف ٥٥٤/٢ .

(٨) المصدر نفسه ٥٧٠/٢، ٥٧٨/٢ .

حتّى جارة غير ناصبة وجعلها الفراء كما ذكرنا له جارة للأسماء وناصبة للأفعال وجعل البصريون اللام جارة للاسم غير ناصبة للفعل، وأجاز الكوفيون نصبها له[1] وهذا ما فصلناه في عمل كلّ حرف مع بيان اختلافات النحاة في عمل كلّ حرف في رسالتنا للدكتوراه .

ولم يجز ابن الأنباري أعمال معاني الحروف[2]، وقد أكد الدكتور فاضل اجازة النحاة لعمل معنى كأنَّ وهو التشبيه وأمثالها من العوامل المعنوية في الحال[3]. ويرى ابن الأنباري أنَّ سبب عدم إعمال معانيها هو أنَّ الحروف إنَّما وضعت نائبة عن الأفعال طلباً للايجاز والاختصار[4] .

ولم يجز ابن يعيش عمل معاني الحروف كابن الأنباري نحو: مَا زيداً قائماً. على معنى نفيتُ زيداً قائماً. وعلل سبب منع العمل بقوله: « فلم يجز ذلك لأنّهم إنّما أتوا بالحروف نائبات عن الأفعال اختصاراً وايجازاً فإذا أخذت تعمل معاني هذه الحروف كان فيه تطلع إلى الأفعال وفيه نقض للغرض وتراجع عمّا اعتزموه »[5] .

وأكد الزركشيّ أنَّ ما بعد « إنَّ » لا يعمل فيما قبلها[6]. وللباحثين المحدثين ملاحظات قيمة في الرد على آراء النحاة في العامل إذ ردَّ أحدهم على

---

(١) انظر الارتشاف مخطوط الظاهرية ٢/٩٣، والمقرب ١/٢٦٢ .

(٢) الانصاف في مسائل الخلاف ١/٢٦٢ .

(٣) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري للدكتور فاضل صالح ص ٦٧، وقال في ص ٢٣٣ في العامل اللفظي والمعنوي « العامل باعتبارين باعتبار لفظه أو باعتبار معناه وذلك نحو « كأنَّ وليْتَ » فإن لفظها ينصب ويرفع ومعناها ينصب الحال. . » .

(٤) وقال: فإذا أعملت معاني الحروف فقد رجعت إلى الأفعال فأبطلت ذلك المعنى من الايجاز والاختصار .
انظر الانصاف في مسائل الخلاف ١/٢٦٢ ـ ٢٦٣ .

(٥) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٢/٧٦، ٤/٩٤، ٨/٧ وانظر ما ذكره له السيوطيّ في الأشباه والنظائر ١/٢٩ .

(٦) البرهان في علوم القرآن للزركشي ١/٣٠ .

ابن الأنباري عندما قال: « إنَّ عوامل النصب والجزم لا تدخل على العوامـل »[1] بقـوله « ولست أدري مـا يراد بهـذا القول علمـاً بأنَّ ذلـك وارد بكثـرة في القـرآن الكريم »[2] ومثل لدعم رأيه بقوله تعالى: ﴿وَإِن لَّمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا﴾[3] وبقوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا﴾[4].

وأمـا في كلام ابن الأنبـاري أنَّه « ليس في كـلام العرب عـامـل يعمـل في الأسماء النصب إلّا ويعمل الرفع »[5] فقد ردَّ عليه الباحث بناصب التمييز في نحو قولهم: عندي خمسة عشر ديناراً. وناصب التمييز هو الاسم الذي قبله ولم يعمل الرفع[6].

وذكـر باحث آخـر أنَّ « أنْ » الخفيفة المصـدرية تشبـه « أنَّ » المشـدَّدة من وجه وتشبه « مَا » المصدرية من وجه آخر وأنَّ المشدّدة معملةٌ و« مـا » المَصدريـة غَير معملة فيرى أنَّنا إذا حملنا « أنْ » على « أنَّ » المشدّدة في العمل وعلى « ما » المصدرية في ترك العمل يؤدي ذلـك إلى أن يكون الحـرف الواحـد معملاً وغيـر معمل في حال واحدة، وعدَّ مثل ذلك محالاً[7].

لَعلَّنا قدمنا قسماً من آرائهم في إعمال وإهمال ما يرونـه من العوامـل، وإنَّ اقتصارنا على هـذا القـدر القليـل من آرائهم لأننـا أجلنـا مـا تبقى من آرائهم إلى مواضع الحروف في الفصول القادمة تلافياً للتكرار.

---

(١) الانصاف في مسائل الخلاف ٢/٥٥٣.

(٢) الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري للدكتور فاضل صالح ص ٦٧.

(٣) سورة الأعراف ٧/٢٣.

(٤) سورة البقرة ٢/٢٤.

(٥) الانصاف في مسائل الخلاف ١/١٨٥.

(٦) الدراسات النحوية للدكتور فاضل صالح ص ٦٧.

(٧) انظر أصول التفكير النحوي للدكتور علي أبو المكارم ص ٧٧ ـ ٧٨ وانظر ما وجهه من نقـد للنحاة بجعلهم الاختصاص للحروف أساساً لعملها وأكد أنَّ هناك حروف مختصة وهي مهملة . . . وانظر تقويم الفكر النحوي ص ١٩٣.

الفصل الثاني

القراءات القرآنية وأثرها في إعمال الحروف وإهمالها

نـزل القرآن الكـريم بلسان عـربي مبين في زمن فصحاء العـرب « فكـانـوا يعلمون ظواهـره وأحكامـه أما دقـائق باطنـه فإنّمـا يظهـر بعد البحث والنـظر »[1] فعكفوا على حفظه، وفهموا عن رسول الله ﷺ ما يصعب عليهم فهمه؛ وقد رُوي عن الإمـام علي ـ عليـه السـلام ـ قـولـه « ذلـك القـرآن الصـامت وأنـا القـرآن النـاطق »[2] نستنتج من قـولـه أنّـه حفظ مـا ورد في القـرآن لفـظاً ومعنىً عن الرسول ﷺ وقد حرص المسلمون على تطبيق أحكامه، وصانوه من اللحن عنـدما شاع فساد ألسنة القوم واتساع رقعة العالم الإسلامي .

فاقترن تاريخ القرآن الكريم مع تاريخ علم اللغة العربية فبدأت الدراسـات النحوية واللغوية خدمة للقـرآن لفهم ما يصعب على المسلمين من دقـائق معانيـه وتـوضيح سحـر بيانـه لأنّ القرآن « يعـد النموذج الأعلى للفصـاحـة العـربيـة »[3] و « محـوراً للدراسات العـربية كلّهـا، وهو الأسـاس الـذي من أجله قـامت هـذه الدراسات»ونتيجة لذلك «لم يترك اللغويون العرب صغيرة ولا كبيرة من الظواهر اللغوية العربية إلّا تناولوها بالبحث والتأليف خدمة للغة الكتاب الكريم »[4] فكان توحيد النص القـرآني ممهداً إلى ضبـطه ضبطاً دقيقـاً وخطوة أولى « فتحت بـاب

---

(١) البرهان في علوم القرآن للزركشي ١٤/١ .

(٢) التفسير الكاشف لمحمد جواد مغنية ـ دار العلم ـ بيروت ط ١، ١٩٦٨، ١/١٠ .

(٣) أبو الطيب اللغوي وآثاره في اللغة مقدمة بقلم الدكتور رمضان عبد التواب ص ٧ .

(٤) اشتقاق اسماء الله للزجاجي مقدمة بقلم الدكتور رمضان عبد التواب ص ٥ .

الدراسات النحوية بأسرها »[1] .

فبادر أبو الأسود بضبط المصحف « أي تناوله بالضبط عن طريق النقط » وعمله « يكشف عن أصالة في الفهم وقدرة على الابتكار، وبراءة من التبعية والتقليد »[2] وهذا ما يجعلنا نؤكد أنَّ أبا الأسود كان خبيراً وعالماً بالقرآن وباللغة العربية فلو لم يكن عالماً بهما لأسند ضبط النص القرآني إلى غيره ممن هو أقدر منه وأعلم بالقرآن الكريم والعربية معاً .

ومع تقديسهم للقرآن الكريم عدّوه نصاً لغوياً استعانوا به في تحليلهم « للظواهر اللغوية والتقعيد لها »[3] فقد اهتم النحاة من بعد أبي الأسود بإعراب القرآن الكريم وضبط كلماته بنقط يكتبونها عند آخر الكلمات تدلّ على حركاتها، وإنَّ إعرابهم للمصاحف كَي يرسلوها في الناس « يهتدون في القراءة بها وتكون لهم إماماً »[4] .

وقد كتبوا كتباً في معاني القرآن فأشارت المصادر إلى أنَّ أوّلها « معاني القرآن »[5] لواصل بن عطاء المتوفى (١٣٨ هـ) ، و« معاني القرآن »[6] للرؤاسي ، وبمرور الزمن وازدياد النشاط الفكري والثقافي للدراسات القرآنية واللغوية بادر بعض النحاة وعلماء اللغة إلى وضع كتب في معاني القرآن أشهرها « معاني القرآن » ليونس بن حبيب، ولأبي زيد الأنصاري، وللأخفش الأوسط، وللكسائي، وللفراء، ولابن كيسان، والزجاج. وقد ذكر الزركشي[7] من أهل

(١) تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري للدكتور علي أبو المكارم ص ٥١ .
(٢) المرجع السابق ص ٦١ .
(٣) نفس المرجع ص ٦٨ .
(٤) إحياء النحو لإبراهيم مصطفى ص ١٠ .
(٥) انظر معاجم الأدباء لياقوت ١٩/٢٤٧ .
(٦) المصدر السابق ١٨/١٢٥ .
(٧) البرهان في علوم القرآن ٢/١٤٧ . نقلاً عن الواحدي .

المعاني الفراء، والزجاج، وابن الأنباري .

فلم يكتفوا بإعرابه، وشرح معانيه بل خاضوا في وجوه إعجازه كثيراً. ومن الذين ألفوا في إعجاز القرآن: الخطابيّ، والرمانيّ، والزملكانيّ والرازي، وابن سراقة، والباقلانيّ، وابن حمزة العلويّ. وقد أشار السيوطي إلى أنَّ أغلبهم يتقن علمي المعاني والبيان ويرى أنَّه « لا يدرك تحصيله لغير ذوي الفطن السليمة إلّا باتقان علمي المعاني والبيان والتمرين فيهما »[1] .

وقد اعتنى النحاة بالمعرب منه، والمبني من أفعال، وأسماء، وحروف عاملة، وحروف مهملة. فلا يخلو كتاب نحويّ من الاستعانة بالتمثيل بآي القرآن الكريم للتدليل على صحة الآراء في المسائل النحوية واللغوية، وقد استعان بعض النحاة بوجوه القراءات المتعددة أيضاً. ووجهة نظرهم في اتقان فهم علوم العربية لأنه « إذا لم تجد هذه العلوم من يلم بها من المسلمين فإنّهم لن يستطيعوا معرفة خصائص كتاب الله - سبحانه - لأنّه نصّ لغوي تلزم في دراسته معرفة قواعد اللغة من نحو، وصرف، وبلاغة، وعلى ذلك فإنّه يوجب ديننا أن يوجد من بين المسلمين من يتخصص في هذه العلوم»[2].

وعلم النحو منها فهو « علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله - سبحانه - وكلام الرسول ﷺ وكلام فصحاء العرب. . الغرض به معرفة صواب الكلام من خطئه وفهم معاني كتاب الله عزَّ وجلَّ وفوائده »[3] .

وأما علم القراءات القرآنية فكان أساسه السماع والمشافهة في زمن رسول

---

(١) معترك الأقران للسيوطي ٢ / ٤ .

(٢) القواعد الصرفية عرض ودراسة للدكتور علي أبو المكارم ط القاهرة الحديثة للطباعة ١٣٩٠ / ١٩٧٠ .

(٣) مخطوط: شرح كتاب الجمل في النحو لابن باب شاذ النحوي ورقة/ ١ بدار الكتب المصرية تحت رقم ١٦٨٧ نحو .

الله ﷺ وصحابته الكرام والتابعين فقد مضى السلف الصالح يتلون القرآن كما سمعوه عن الرسول أثناء صحبتهم له، وعن صحابته، والحفظة من بعدهم، فرواه بقراءاته التابعون وكانوا يلتزمون بما أقرأوهم به حرفاً حرفاً، وحركة وسكوناً وقد لمع منهم « في كلّ بلد ومصر جماعة كانوا يُقرئون الناس ويأخذون القراءة عنهم عرضاً آية آية، وكلمة كلمة، وشكلة شكلة، ومدَّة مَدَّة »[١] .

وقد كان التنقيط أصلاً من أصول علم القراءة لأجل تلاوة القرآن الكريم تلاوة خالية سليمة من اللحن. ويروى أنّه قدقام بتنقيط المصحف بعد أبي الأسود تلميذه يحيى بن يعمر المتوفى (١٢٩ هـ)[٢] امتلكه ابن سيرين المتوفى (١١٠ هـ) أحد فقهاء البصرة .

وأكد أحد المحدثين أنّ نصراً أكثر السلف شبهاً بأبي الأسود لاهتمامه بالقرآن والعربية معاً فأتم ما بدأه أبو الأسود من ضبط القرآن الكريم[٣] « فوضع النقط أفراداً وأزواجاً وخالف بين أماكنها بتوقيع بعضها فوق الحروف وبعضها تحت الحروف »[٤].

وبرز من بعده أبو عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة المشهورين المتوفى (١٥٤ هـ) فكان يُقرِىء الناس القرآن في مسجد البصرة « وكان أوسع علماً بكلام العرب ولغاتها وغريبها من عبد الله بن أبي إسحاق، وكان من جلّة القراء الموثوق بهم »[٥] .

---

(١) كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد تحقيق الدكتور شوقي ضيف دار المعارف بمصر ص ٩ مقدمة المحقق .

(٢) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق أبو الفضل إبراهيم دار المعارف ص ٢٨ .

(٣) أكد ذلك أستاذنا الدكتور علي أبو المكارم في كتابه تاريخ النحو العربي ص ٨٧ .

(٤) شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري تحقيق عبد العزيز أحمد البابي ط البابي ١٩٦٣ ص١٣ قال: « إنّ السبب في نقط المصاحف. . . ثم كثر التصحيف وانتشر بالعراق فيقال: إنّ نصرَ بن عاصم قام بذلك فوضع . . . » .

(٥) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٣٥ .

وأكد الدكتور أبو المكارم أنّ اهتمامه بالقراءات كان سبباً رئيسياً من أسباب انفصال الدراسات النحوية عن الدراسات القرآنية على الرغم من تداخل مادتهما في أحيان كثيرة[1] . ونرجح أنَّ أبا عمرو أفاد من جهود سابقيه كأبي الأسود وتلاميذه ممن كان لهم باع في علوم العربية وعلم القراءات القرآنية علماً بأنَّ جماعة من أهل العلم بالقراءة كانوا في عصره، لكنّهم لم يبلغوه منهم عبد الله بن أبي إسحاق، وعاصم بن أبي الصباح الجحدري، وعيسى بن عمر الثقفي النحوي، وكانوا أهل فصاحة ولم يُحفظ عنهم في القراءة ما حفظ عن أبي عمرو وإلى قراءته صار أهل البصرة أو أكثرهم[2] .

وقد نمت علوم اللغة وعلوم القرآن في عصره بفضل جهود جمهرة من علماء اللغة والفقه أمثال الحسن البصري، والأخفش الأكبر، والخليل بن أحمد ويونس وغيرهم ونعتقد أنَّ لهؤلاء آثاراً في علل القراءات لَعَلّها اندرست أو ما زالت مهملة في زوايا النسيان والاهمال .

وإلى جانب علماء البصرة لمع علماء في الأمصار الأخرى كعلماء الكوفة فقد اهتموا بالدراسات القرآنية . فقد اهتم حمزة بن حبيب منهم متجرداً للقراءة ونصب نفسه لها[3] ، وقرأ حمزة أيضاً على جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب[4] ـ عليهم السلام ـ وكان الإمام جعفر متقناً للقراءة حيث قرأ على آبائه[5] . واشتهر منهم الكسائي وقد قرأ على حمزة ونظر في وجوه القراءات .

بالإضافة إلى أنّه كان عالماً بالعربية والعربية علمه وصناعته لكنّه « اختار من قراءة حمزة وقراءة غيره قراءة متوسطة غير خارجة عن آثار مَن تقدم من

---

(1) تاريخ النحو العربي ص ٨٩ .

(2) كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص ٨٤ ـ ٨٥ .

(3) كتاب السبعة ص ٧٢ .

(4، 5) كتاب السبعة ص ٧٤ .

الأئمة، وكان إمام الناس في القراءة في عصره، وكان يأخذ الناس عنه ألفاظه بقراءته عليهم »[١] .

وربما ألف الكسائي كتابه « الحروف »[٢] في علم قراءة القرآن إن لَمْ يكن قد ألفه في حروف المعاني، وممن روى عنه الحروف محمد بن فرج النحوي أبو جعفر الكوفي، وكان قد أخذ عن سلمة بن عاصم صاحب الفراء، فأخذ القراءة عن أبي عمرو. . . .، وقد روى الحروف عنه أحمد بن جعفر بن عبد الله، ومحمد بن الحسن النقاش، وأبو مُزاحم الخاقاني[٣] .

ولم تقتصر جهود علماء اللغة والقراءات على العرب وحدهم بل قام بها معهم علماء آخرون يرتبطون بهذه الأمة ولغتها برابطة الحبل المتين وهو العروة الوثقى التي لا انفصام لها دافعهم في ذلك إيمانهم بالقرآن لفهمه وصيانته تقرباً إلى الله لا يبتغون إلّا فضله ورضوانه.

فقد قام محمد بن عبد الرحمن النيسابوري النحوي من علماء العربية المقلين وأعلم الناس في زمانه بالنحو العربي رواية الحروف عن إسماعيل القط، وشبل بن عبّاد، وروى عنه الحروف أحمد بن نصر النيسابوري المقرىء[٤] .

وألف ابن سعدان المتوفى (٢٣١ هـ) « كتاب حروف القرآن »[٥]، وألف المبرد المتوفى (٢٨٦ هـ) « كتاب الحروف في معاني القرآن إلى طه »[٦]، وألف أبو الربيع الزهراوي « كتاب الحروف » وهو من كتب علوم

---

(١) كتاب السبعة ص ٧٨ .
(٢) الفهرس ص ٤٥، والبغية للسيوطي ١٦٢/٢، وحجة القراءات لأبي زرعة ص ٦١ .
(٣) ذكر ذلك السيوطي رواية عن الداني انظر البغية ٢٠٩/١ .
(٤) انظر ما ذكره السيوطي في البغية ١٥٩/١ .
(٥) الفهرس لابن النديم ص ١١٨، وقد نقل عنه الزركشي في البرهان في علوم القرآن ٢١٣/١ .
(٦) البغية ٢٥٢/٢ والحروف للخليل ص ٨ ، والفهرس ص ٥٥ .

القـرآن(١)، وأُلِف كتـاب علم مُشكـل القـرآن أو « المصـابيـح في علم الحروف »(٢).

وذكر بروكلمان واهماً لابن النحاس أبي جعفر أحمد محمد بن إسماعيل النحـاس كتابـاً في علوم القرآن بعنـوان « كتاب الجنى الـداني في حـروف المعاني »(٣) وألف محمد بن علي بن علي الحلي المتوفى (٦٤٢ هـ) « كتاب حـروف القرآن »(٤)، وقـد روى أحمد بن محمـد بن إسماعيـل الحروف عن أبي الحسن بن شنبوذ(٥). وصنف إبراهيم بن محمـد بن سَعدان المبـارك النحوي بن النحوي فكتب وصحح وروى وصنف كتباً حسنة منها « كتاب حـروف القرآن »(٦) وهنـاك ملاحـظات هامـة عن القراء والقـراءة ذكرهـا المهتمـون بعلوم القـراءات، والمفسرون للقرآن الكريم، وقد اخترنا من ذلك رأيين لعالمين جليلين أحـدهما؛ من المتقدمين، وثانيهما من أعلام المعاصرين.

فقد ذكر ابن مجاهد ما يلي :

أولاً : إنّ جلّ اهتمام القـارىء أن يهتم بتصحيح قـراءته نقـلاً عن سلفه لا لغة. وإنّه يقرأ اعتماداً على النقل وإن خالف ذلـك النقل قـواعد اللغـة العربيـة، ولـذا خالف النحـاة بعض القـراء بـاختيـارهم من القـراءات مـا كـان على قيـاس العربية(٧). وهذا ما نبينه ونورد أمثلة لاختلافاتهم في قراءة معمولاتِ الحروف.

---

(١) تـاريخ بغـداد ٢/٢٧٣، ومجلة كليـة الـدراسـات الإسـلاميـة العـدد الخـامس ص ٣٤٨ ١٣٨٤ هـ/١٩٦٥ م.
(٢) كشف الظنون ٢/١٧٠٢ دون أن ينسبه إلى أحد.
(٣) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان ٢/٢٧٦.
(٤) البغية ١/١٨٢.
(٥) البغية ١/٣٦٢.
(٦) البغية ١/٤٢٦.
(٧) انظر تاريخ النحو العربي ص ٩٠.

ثانياً : بيّن ابن مجاهد في مقدمة كتابه صفات القراء ففاضل بينهم قائلاً : « إنّ من حملة القرآن المُعرِبَ العالِم بوجوه الاعراب والقراءات العارف باللغات ومعاني الكلام البصير بعَيب القراءات المنتقد للآثار »(١) فأكد أنّ هذه صفة « الإمام الذي يفزع إليه حُفّاظ القرآن في كلّ مصر من أمصار المسلمين »(٢) . وقال إنّ « منهم مَن يُعْربُ ولا يَلْحنُ ولا علم له بغير ذلك »(٣)، ويرى أنّه كالأعرابي الذي يقرأ بلغته ولا يقدر على تحويل لسانه، وعدّه مطبوعاً على كلامه. ثم ذكر أنّ منهم مَن يؤدّي ما سمعه ممن أخذ عنه، ويرى أنّه لا يعلم غير الأداء فلا علم له بالإعراب وعدّه حافظاً لا يلبث مثله أن ينسى إذا طال عهده فيضيّع الإعراب لشدة تشابهه وكثرة فتحه وضمه وكسره في الآية الواحدة »(٤)، وأرجع ذلك لعدم معرفته بعلم العربية ومعانيها ويرى أنّ اعتماد الحافظ على حفظه وسماعه قد ينسى ما سمعه لتشابه الحروف عليه فيقرأ بلحن لا يعرفه « وتدعوه الشبهة إلى أن يرويه عن غيره ويبرّىء نفسه »(٥) ويرى أنّ منهم من يُعْرِب قراءته وله علم بالمعاني واللغات لكنّه « لا علم له بالقراءات واختلاف الناس والآثار، فربّما دعاه بصره بالإعراب إلى أنْ يقرأ بحرف جائز في العربية لم يقرأ به أحد من الماضين فيكون بذلك مبتدعاً »(٦) .

فألف ابن مجاهد كتابه معتمداً على سبعة من القراء الذين استصفاهم من بقية أئمة القراء في أمصار خمسة التي كانت أهم الأمصار في العالم الإسلامي وقد حُملت عنها القراءات وهي المدينة، ومكة، والكوفة، والبصرة، والشام فاختار نافعاً من المدينة، وابن كثير من مكة، وعاصماً وحمزة والكسائي من الكوفة، وأبا عمرو بن العلاء من البصرة، وعبد الله بن عامر من الشام .

وأما العالم الفاضل المعاصر عندما تحدث عن «أضواء على القراء» فقد

(١، ٢، ٣) كتاب السبعة لابن مجاهد ص ٤٥ ـ ٤٦ .
(٤)(٥)(٦) كتاب السبعة ص ٨٤ .

أكد بعض الآراء في تواتر القراءات وعدمه، فأشار إلى ما ذهب إليه المحققون من نفي تواتر القراءات مع أنَّ المسلمين قد أطبقوا على تواتر القرآن نفسه مستدلاً على ما اختاره من عدم تواترها بأمور[1] :

أولاها : إنَّ استقراء حال الرواة يورث القطع بأنَّ القراءات نقلت إلينا بإخبار الآحاد. . . على أنّ بعض هؤلاء الرواة لم تثبت وثاقته .

ثانيهما: إنّ التأمل في الطرق التي أخذ عنها القراء يدلنا دلالة قطعية على أنَّ هذه القراءات إنَّما نقلت إليهم بطرق الآحاد .

ثالثهما: إنّ اتصال أسانيد القراءات بالقراء أنفسهم يقطع تواتر الأسانيد حتّى لو كانت رواتها في جميع الطبقات ممن يمتنع تواطؤهم على الكذب فإنّ كلّ قارىء إنَّما ينقل قراءته بنفسه . .

والذي يهمنا هنا، هو عمل الحرف عند القراء وذلك في قراءتهم للحروف العاملة كلفظهم لحركة بناء بعضها وتغيرها كالتقاء الحروف الساكنة منها بأوّل ساكن من كلمة ساكنة ككَنْ، ومِنْ، وأنْ، ونوضح اعتماد علماء العربية في وضعهم للقواعد النحوية اعتماداً على قراءة القراء لإكمال الحرف أو إهماله .

فقد قمنا بعملية استقرائية لجمع ما اتفق عليه القراء السبعة المشهورون أو اختلافاتهم في قراءته، فنبين هنا اتفاقهم واختلافهم في قراءة حركات الحروف العاملة فقط، وحركة معمولاتها، وحركة صفات هذه المعمولات وتوكيداتها أو حركة ما يعطف عليها، وبعد بيان اختلافاتهم في القراءة نورد ما علله النحاة لهذه الاختلافات وما يرونه من وضع الاصطلاحات والقواعد النحوية لكلّ اختلاف عند

---

(١) انظر ما قاله السيد أبو القاسم الموسوي الخوئي في كتابه البيان في تفسير القرآن ط ٢ ١٣٨٥/١٩٦٦ مطبعة الآداب في النجف ص ١٦٥ .

القراء. ولذا فضلنا أن نذكر الحرف العامل ثم نورد الآيات القرآنية مراعين في ذلك الترتيب الأبجدي للحروف .

١ - [إلى]

أ - اختلف القراء في قراءتهم لمجرور « إلى » في قوله تعالى : ﴿ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ ﴾[١] فأبو عمرو بن العلاء مال إلى التخفيف فيرى من سمعه يختلس بسرعة أنّه أسكن الهمزة[٢] من بَارِئِكُمْ وهي رواية اليزيدي عنه بأنّه أسكن الهمزة فقرأها « بـارئْكُمْ » وقرأ قوله تعالى : ﴿ يَـأْمُـرْكُمْ ﴾[٣] ، و ﴿ يَلْعَنْهُمْ ﴾[٤] ، و ﴿ يَنصُرْكُمْ ﴾[٥] ، و ﴿ يَجْمَعْكُمْ ﴾[٦] ، و ﴿ أَسْلِحَتَكُمْ ﴾[٧] فأكد سيبويه[٨] ، وابن مجاهد[٩] ، وابن خالويه[١٠] ، وأبو زرعة[١١] أنّه أسكن ذلك كلّه كراهية لتوالي الحركات فأجاز سيبويه إسكان الحرف المرفوع، والمجرور في الشعر .

وقرأ باقي القرّاء بالاشباع والحركة. وحجتهم أنّهم أتو بالكلمة على أصل ما وجب لها[١٢].

---

(١) سورة البقرة ٢/٥٤ .

(٢) كتاب السبعة لابن مجاهد ص ١٥٤ - ١٥٥ ، والحجة لابن خالوية ص ٥٤ - ٥٥ ، والحجة لأبي زرعة ص ٩٦ - ٩٧ .

(٣) سورة البقرة ٢/٦٧ فى الآية ﴿ يَأْمُرُكُمْ ﴾ .

(٤) سورة البقرة ٢/١٥٩ في الآية ﴿ يَلْعَنُهُمُ ﴾ .

(٥) سورة آل عمران ٣/١٦٠ في الآية ﴿ يَنصُرُكُم ﴾ .

(٦) سورة الجاثية ٤٥/٢٦ في الآية ﴿ يَجْمَعُكُمْ ﴾ .

(٧) سورة النساء ٤/١٠٢ في الآية ﴿ أَسْلِحَتَكُمْ ﴾ .

(٨) الكتاب ٢/٢٩٧ قال سيبويه : « قال أبو عمرو إلى بارئكم » .

(٩) كتاب السبعة ص ١٥٥ .

(١٠) الحجة لابن خالويه ص ٥٤ .

(١١) الحجة لأبي زرعة ص ٩٧ « ويرى قراءة الاشباع على أصل الكلمة صواباً ليوفّي كلّ حرف حقه من الإعراب .

(١٢) الحجة لابن خالويه ص ٥٥، والحجة لأبي زرعة ص ٩٧ .

وأكد ابن مجاهد أنّه لم يسكن[1] وقد جعل الداني اختلاس الحركة في قراءة الكلمات المذكورة كلّها واردة عن طريق البغداديين، وأكد أنّ سيبويه اختار ذلك، وذكر ما يروى عن أبي عمرو الإسكان دون غيره، والباقون يشبعون الحركة[2] .

ونعتقد أنّ سيبويه لم يختر الاختلاس لتأكيده أنّ « بارِئِكُم » متحركة غير ساكنة وقال: « ويدلُّك على أنّها متحركة قولهم: مِنْ مَأْمَنِكَ فيبيِّنون النون، فلو كانت ساكنة لم تُحقَّق النون »[3] ، ولكنّه أجاز إسكانه لضرورة شعرية لا غير كما ذكر له ذلك .

فنرى أنّ أبا عمرو يختلس ولم يسكن كما أكد ذلك سيبويه، وابن مجاهد وابن خالويه وعلى هذا يجعلنا نرفض رواية إسكان الاسم المجرور بحرف الجرّ أو نعدها رواية ضعيفة، وهي رواية اليزيدي التي رواها عن أبي عمرو أنّه أسكن الهمزة في الكلمات المتقدمة .

ب ـ اختلافاتهم في قراءة المعطوف على المجرور :

(١) فاختلفوا في قراءة جرّ الاسم ونصبه من قوله تعالى : ﴿ فَٱغْسِلُواْ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ وَٱمْسَحُواْ بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ ﴾[4] .

فقرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو « وأَرْجُلِكُمْ » خفضاً. وقرأ نافع وابن عامر والكسائي « وَأَرْجُلَكُمْ » نصباً .

---

(١) كتاب السبعة ص ١٥٥ قال: « يُرى من سمعه أنّه قد أسكن ولم يكن يُسكن » .

(٢) كتاب التيسير في القراءات السبع تأليف أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني ص ٧٣ وانظر ما ذكره ابن هشام في الشذور ١/٤٠١ .

(٣) الكتاب ٢/٢٩٧ .

(٤) سورة المائدة ٥/٦ .

وروى أبو بكر عن عاصم: « وَأَرْجُلِكُمْ » خفضاً[١] .

فيرى ابن خالويه وأبي زرعة أنّ حجة من نصب أنّه ردّه بالواو على أوّل الكلام أي على « وُجُوهَكُمْ » ويريان أنّه عَطَفَ محدوداً على محدود لأنَّ ما أوجب الله غسله فقد حصره بحدٍّ، وما أوجب مسحه أهمله بغير حدّ، وأكد أنّ حجة من جرّ أنّ الله تعالى أنزل القرآن بالمسح على الرأس والرِّجل ثم عادت السنة للغسل، ومنع ابن خالويه الجرّ على الجوار، وأجازه أبو زرعة على أن تكون الكلمة في المعنى للأوّل[٢] .

(٢) وخالف حمزة وحده القراء في قراءة قوله تعالى ؛ ﴿ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾[٣] فقرأها « وَٱلْأَرْحَامِ » خفضاً، وقرأ الباقون نصباً[٤] .

فالنصب على الإضمار والعطف والتقدير «واتقوا الأَرْحَامَ لا تقطعوها» وهذا وجه القراءة عند البصريين لأنّهم أنكروا الخفض ولحنوا القارىء به وأبطلوه من وجوه. . . . .[٥] وأجاز الكوفيون الجرّ وحجتهم للقارىء بأنّه أضمر حرف الجرّ، ولكنّ ابن خالويه قال: إنَّ الكوفيين بالرغم من احتجاجهم للقارىء لكنّهم اختاروا النصب في القراءة[٦] .

---

(١) كتاب السبعة ص ٢٤٢ ، والحجة لابن خالويه ص ١٠٤ .

والتيسير للداني ص ٩٨ ، والحجة لأبي زرعة ص ٢٢١ ـ ٢٢٣ .

(٢) الحجة لابن خالويه ص ١٠٤ ، والحجة لأبي زرعة ص ٢٢٣ .

(٣) سورة النساء ٤/ ١ ﴿ بِهِ وَٱلْأَرْحَامَ ﴾ .

(٤) كتاب السبعة ص ٢٢٦ ، والحجة لابن خالويه ص ٩٤ ، والتيسير ص ٩٣ ، والحجة لأبي زرعة ص ١٨٨ ـ ١٩٠ .

(٥) ذكر الزجاج « أما العربية فإجماع النحويين أنّه يقبح أن يُنسف باسم ظاهر على اسم مضمر في حال الخفض إلاّ بإظهار الخافض» .

معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢/ ٢ والنص مذكور في حجة أبي زرعة ص ١٨٨ ـ ١٨٩ .

(٦) انظر الحجة لابن خالويه ص ١٠٤ ـ ١٠٥ .

(٣) وقد اختلفوا في جرّ الاسم ونصبه من قوله تعالى: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤاً . . .﴾(١) .

قرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر « وَلُؤْلُؤاً » نصباً، وقرأ الباقون « وَلُؤْلُؤٍ » خفضاً(٢) .

فالجرّ على العطف على أوّل الكلام لأنّ الاسم يعطف على الاسم، وعدّه أبو زرعة كثيراً على معنى « يُحَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ولُؤْلُؤٍ »(٣) .

وأما النصب فعلى إضمارِ فعل والتقدير «وَيُحلَّوْنَ لُؤْلُؤاً»(٤) . وقد اختلفوا في نصب الاسم وجرّه من قوله تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِن ثُلُثَيِ اللَّيْلِ وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ . . .﴾(٥) .

فقرأ نافع، وأبو عمرو، وابن عامر « وَنِصْفِهِ وَثُلُثِهِ » بجرّهما. وقرأ الباقون « وَنِصْفَهُ وَثُلُثَهُ » بنصبهما(٦) . فأكد ابن خالويه أنّ حجة من نصب أنّه أبدله من قوله: « تَقُومُ أَدْنَى » أو أضمر له فعلاً مثله. وقد قال أبو زرعة أيضاً « بوقوع الفعل » وقدر « يقوم نصفَهُ وثلثَهُ »، وأكد ابن خالويه، وأبو زرعة، حجة من خفض أنّه ردّه على قوله « مِن ثُلُثَي الليل » أي حملوه على الاسم المجرور وجعله أبو زرعة اختيار أبو عبيد(٧) .

---

(١) سورة الحج ٢٢/٢٣، وسورة فاطر ٣٣/٣٥ .

(٢) كتاب السبعة ص ٥٣٤، والحجة لابن خالويه ص ٢٢٧، ٢٧١، والتيسير ص ١٥٦، ١٨٢ والمكتفي في الوقف للداني ص ٢١٠ والحجة لأبي زرعة ص ٥٩٢ ـ ٥٩٣ .

(٣) الحجة لأبي زرعة ص ٥٩٣ .

(٤) الحجة لابن خالويه ص ٢٢٨، والحجة لأبي زرعة ٥٩٣ .

(٥) سورة المزمّل ٧٣/ ٢٠ .

(٦) كتاب السبعة ص ٦٥٨، والحجة لابن خالويه ص ٣٢٧، والتيسير ص ٢١٦، والحجة لأبي زرعة ص ٧٣١ ـ ٧٣٢ .

(٧) الحجة لابن خالويه ص ٣٢٧، والحجة لأبي زرعة ص ٧٣١ ـ ٧٣٢ .

٢ - [إنَّ]

(أ) - واختلفوا في رفع الاسم المؤكد لاسم « إنَّ » ونصبه من قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾(١) .

فقرأ أبو عمرو وحده رفعاً إلى « كُلّهُ » فتكون على قراءة الرفع مبتدأ ولله خبره، والجملة في محل رفع خبر إنَّ وقرأ الباقون « كُلَّهُ » نصباً فتكون الكلمة تأكيداً لاسم « إنَّ » وهو الأمر(٢) .

أما المعطوف على اسم « إنَّ » فإجماع القراء على الرفع إلّا حمزة وحده فإنّه قرأ الاسم المعطوف على اسمها بالنصب كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَٱلسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا﴾(٣) فقرأ حمزة، « وَٱلسَّاعَةَ » نصباً وقرأ الباقون « والساعَةُ » رفعاً(٤) .

وحجة مَن رفع المعطوف على اسمها أنّه من شروط إنَّ إذا تمَّ خبرها قبل العطف عليها كان الوجه الرفع دليله قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾(٥)، وأضاف أبو زرعة وجهاً آخر للرفع وهو أن يكون المعطوف محمولاً على موضع « إنَّ » وما عملت فيه وموضعها رفع. وأما حجة حمزة أنّه عطف بالواو ولفظ « الساعة » لأنّها من تمام حكاية قولهم وعلى ذلك كان الجواب لهم في قوله تعالى: ﴿قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا ٱلسَّاعَةُ﴾(٦) .

---

(١) سورة آل عمران ١٥٤/٣ .

(٢) كتاب السبعة ص ٢١٧، والحجة لابن خالويه ص ٩٠، وكتاب التيسير ص ٩١، والحجة لأبي زرعة ص ١٧٧ .

(٣) سورة الجاثية ٣٢/٤٥ .

(٤) كتاب السبعة ص ٥٩٥، والحجة لابن خالويه ص ٢٩٩، وكتاب التيسير ص ١٩٩، والحجة لأبي زرعة ص ٦٦٢ .

(٥) سورة التوبة ٣/٩ .

(٦) سورة الجاثية ٣٢/٤٥ .

(ب) اعمال « إنْ » عندما قرأوها مشدّدة ومخففة من قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلاًّ لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ﴾[1] .

فقرأها ابن كثير، ونافع مخففة وكذلك قرأ عاصم في رواية أبي بكر « وَإِنْ كُلًّا » خفيفة، ولكنّه قرأ لَمَّا مشدّدة. بينما قرأها المتقدمان مخففة. وقرأ حمزة والكسائي « إنَّ » مشدَّدة واختلف في الميم من « لَمَّا » فشدّدها حمزة وخففها الكسائي .

وقرأ أبو عمرو مثل قراءة الكسائي أما ابن عامر فمثل قراءة حمزة بينما قرأ حفص « إنَّ » و « لَمَّا » بالتشديد وهو بهذا متفق مع حمزة، وابن عامر[2] .

فحجة مَنْ شدّد إنَّ أنَّه أتى بالحرف على أصل ما بني عليه فنصب به الاسم. وحجة مَنْ حذفها: أنَّه جعلها مخففة من الثقيلة فأعملها عمل المشدّدة لأنّها مشبهة بالفعل فلما كان الفعل يحذف منه فيعمل عمله تاماً فكذلك إنْ جاز تخفيفها واعمالها[3] .

وعدّ ابن خالويه رفع الاسم بعدها مخففة وجهاً وعلل رفعه بقوله: «إنَّه لما كانت « إنَّ » مشبهة بالفعل لفظاً ومعنى عملت عمله والمشبه بالشيء أضعف من الشيء فلما خفّفت عاد الاسم بعدها إلى الابتداء والخبر لأنّها عليه دخلت »[4] .

فاختلاف القراء في تشديدها وتخفيفها فتح باب الاختلاف بين النحاة فمنهم من يعملها مخففة، ومنهم مَن يهملها وسنبين بالتفصيل آراءهم في إعمالها وإهمالها في موضع « إنَّ » وخاصة اختلافهم في إعمالها وإهمالها في قوله

---

(١) سورة هود ١١/١١١ .

(٢) كتاب السبعة ص ٣٣٩ ـ ٣٤٠، وكتاب التيسير ص ١٧٦، والحجة لابن خالويه ص ١٦٦. وحجة أبي زرعة ص ٣٥٠ .

(٣) الحجة لابن خالويه ص ١٦٦، والحجة لأبي زرعة ص ٣٥١ .

(٤) الحجة لابن خالويه ص ١٦٦ .

تعالى: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾[1].

فاختلف القراء في تشديد نون إنْ وتخفيفها في هذه الآية. فقرأ نافع وابن عامر، وحمزة، والكسائي « إنَّ » مشدّدة النون وهذانِ بألف خفيفة النون وقرأ ابن كثير « إنْ هذانِّ » بتشديد نون هذان، وتخفيف نون « إنَّ ».

واختلفوا عن عاصم فروى أبو بكر « إنَّ هذانِّ» فشدّد نون « إنْ » ونون « هذان » مثل حمزة، بينما روى حفص عن عاصم « إنْ » ساكنة النون وهي قراءة ابن كثير « وهذان » خفيفة.

وقرأ أبوعمرو وحده « إنَّ » مشدّدة النون « وهَذينِ » بالياء[2].

فجعلوها خفيفة من الشديدة ولم يعملوها، أو جعل اسمها ضمير الشأن وأبو عمرو وحده شدّدهاوأعملها. فنصب هذين. وما تبقى من اختلافاتهم في اهمالها وإعمالها ذكرناه في موضع عمل إنَّ بالأسماء في رسالتنا للدكتوراه.

(جـ) اختلاف القراء في فتح همزة « إنَّ » وكسرها

(١) اختلفوا في كسر همزتها وفتحها في قوله تعالى: ﴿يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا رَبُّكَ﴾[3].

فقرأ ابن كثير وأبو عمرو « أَنِّي أَنَا » بفتح همزتها، والياء، وقرأ عاصم، ونافع وابن عامر، وحمزة، والكسائي « إِنِّي أَنَا » بكسر همزتها وفتح نافع وحده الياء[4].

---

(١) سورة طه ٢٠/٦٣.

(٢) انظر اختلاف القراء في قراءتها في كتاب السبعة ص ٤١٩، وحجة ابن خالويه ص ٢١٧، ٢١٩، وكتاب التيسير ص ١٥١، والحجة لأبي زرعة ص ٤٥٤ ـ ٤٥٦.

(٣) سورة طه ٢٠/١١، ١٢.

(٤) كتاب السبعة ص ٤١٧، والحجة لابن خالويه ص ٢١٤ ـ ٢١٥ وكتاب التيسير ص ١٥٠، والحجة لأبي زرعة ص ٤٥١.

فحجـة من فتحها أنّـه أوقع عليهـا « نودي » فمـوضعهـا على هـذه القـراءة نصب. وأما حجة من كسر الهمزة أنّه استأنفها مبتدئاً فكسرها وهذا ما ذكره الفراء بل جعل المبرد الكسر أقرب(١)، ويرى ابن خالويه أنّه ليس لها على هذه القـراءة موضع من الإعراب لأنّها حرف ناصب(٢).

(٢) واختلفوا في فتح همزتها وكسرها في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ﴾(٣).

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، « وأنَّ » بفتح الهمزة وتشديد النـون وقرأ ابن عـامر « وأَنْ » بفتـح همزتهـا أيضاً لكنّـه خفف النون وقـرأ حمزة، وعـاصم، والكسائي بكسر همزتها وتشديد النون(٤).

وأكـد ابن خالـويه، وأبـو زرعة حجـة من فتح همـزتها أنّـه ردّه على قـولـه تعالى: ﴿إِنِّي بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾(٥) ورجح سيبويه الكسر وذكـر أنَّ الخليل يـراها مفتـوحة الهمـزة وسبب فتحها عنـده إنّما هـو على حذف حـرف الجرّ وهـو اللام وتقديرها عنده « لأنَّ »(٦).

أما حجة من كسر أنّه جعل الكلام تاماً عند قولـه: ﴿عَلِيمٌ﴾ ثم استأنف إنَّ فكسر همزتها أي جعلها استئنافاً وابتداءاً(٧).

(٣) واختلف الكسائي مع باقي القراء فقرأ بفتح همـزتها في قـوله تعـالى:

---

(١) حجة أبي زرعة ص ٤٥١.
(٢) الحجة لابن خالويه ص ٢١٤ - ٢١٥.
(٣) سورة المؤمنون ٥٢/٢٣.
(٤) كتاب السبعة ص ٤٤٦، والحجة لابن خالـويه ص ٢٣٢ والتيسير ص ١٥٩، والحجة لأبي زرعة ص ٤٨٨.
(٥) سورة المؤمنون ٥١/٢٣.
(٦) الكتاب ٤٦٤/١، والحجة لأبي زرعة ص ٤٨٨.
(٧) الحجة لابن خالويه ص ٢٣٣، والحجة لأبي زرعة ص ٤٨٩.

﴿ذُقْ إِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْكَرِيمُ﴾[1] وقد قرأ الباقون « إِنَّكَ » بكسر همزتها[2].

وحجة مَن كسر أنَّه جعل تمام الكلام عند قوله « ذُقْ » وابتدأ إنَّ بالكسر ويرى أبو زرعة أنه على الابتداء على جهة الحكاية.

وأما حجة الكسائي أنَّه أراد حرف الخفض فحذفه ففتح لذلك بمعنى « ذُقْ لأنَّك »[3].

(٤) واختلفوا في كسر همزة إنَّ وفتحها في قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلُ نَدْعُوهُ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْبَرُّ ٱلرَّحِيمُ﴾[4].

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم وحمزة «إنَّه» بالكسر وقرأ نافع والكسائي أنَّه بفتح همزتها[5].

فحجة من فتح همزتها أنَّه أراد حرف الجرّ، وأما حجة من كسرها لأنه جعل تمام الكلام عند قوله: « نَدْعُوهُ » ثم ابتدأ « إنَّ » بالكسر على ما أوجبه الابتداء لها[6] وأكد أبو زرعة أنَّ الكسر اختيار أبي عبيد.

(٥) وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُبَشِّرُكِ﴾[7] فقرأ حمزة، وابن عامر إنَّ بكسر همزتها، وقرأ الباقون « أنَّ » بفتح همزتها.

فحجة من فتح همزتها جعل المعنى « نادته بأنَّ ٱللَّهَ » أي نادته بالبشارة.

---

(١) سورة الدخان ٤٤/٤٩.

(٢) كتاب السبعة ص ٥٩٣، وحجة ابن خالويه ص ٢٩٧، وكتاب التيسير ص ١٩٨، والحجة لأبي زرعة ص ٦٥٧.

(٣) الحجة لابن خالويه ص ٢٩٧، والحجة لأبي زرعة ص ٦٥٧.

(٤) سورة الطور ٥٢/ ٢٨.

(٥) كتاب السبعة ص ٦١٣، والحجة لابن خالويه ص ٣٠٧، والحجة لأبي زرعة ص ٦٨٣ ـ ٦٨٤.

(٦) الحجة لابن خالويه ص ٣٠٧، والحجة لأبي زرعة ص ٦٨٤.

(٧) سورة آل عمران ٣/ ٤٥.

وأمـا حجـة من كسـر همـزتهـا أراد قـالت لـه: « إِنَّ ٱللَّهَ » وجـاز الكسـر على الاستئناف[1] .

٣ ـ [أَنَّ]

نبيّن حكم المعـطوف على اسمها عنـد القراء، وعملهـا مشدّدة، والغـائهـا مخففة، وجواز كسر همزتها وفتحها .

(أ) نصب المعطوف على اسمها ورفعه .

اختلف القراء في رفع المعطوف على اسمها ونصبه من قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ﴾ إلى قوله: ﴿وَٱلْجُرُوحَ قِصَاصٌ﴾ [2] .

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وابن عامر: ﴿أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ وَٱلْعَيْنَ بِٱلعَيْنِ وَٱلأَنْفَ بِـالأَنْفِ وَٱلأُذُنَ بِـالأُذُنِ وَٱلسِّنَّ بِـالسِّنِّ﴾ ينصبـون ذلـك ويـرفعـون: (وَٱلْجُرُوحُ) .

وقرأ عاصم، ونافع، وحمزة بنصب ذلك كلّه وذكر أنّ الواقدي قد روى عن نافع « وَٱلْجُرُوحُ » رفعاً .

وقرأ الكسائي: « أَنَّ ٱلنَّفْسَ بِٱلنَّفْسِ » نصباً ورفعاً ما بعد ذلك كله[3] .

فـإنَّ حجة مَنْ نصب النفس ورفـع مـا بعـدهـا لأنّ النفسَ منصـوبـة « بـأَنَّ » و« بالنفس » خبرها وإذا تمت أنّ باسمها وخبرها كان الاختيـار فيما أتى بعـد ذلك الرفع . لأنّه حرف دخل على المبتدأ وخبره .

---

(١) الحجة لأبي زرعة ص ١٦٢ ـ ١٦٣ .

(٢) سورة المائدة ٥/٤٥ .

(٣) كتاب السبعة ص ٢٤٤، والحجة لابن خالويه ص ١٠٥، وكتـاب التيسير ص ٩٩، والحجة لأبي زرعة ص ٢٢٥ ـ ٢٢٧ .

والدليل على من رفع قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾(١) .

أما حجة مَن نصب إلى آخر الكلام لأنّها وإنْ كانت حرفاً فهي شبيهة بالفعل الماضي لبنائها على فتح آخرها كبنائه. ولذا نصب المعطوف لأنّ حقّ المعطوف بالواو أن يتبع لفظَ ما عطف عليه إلى انتهائه .

وأما حجة من رفع « الجروح » فإن رفعها بالابتداء لأنّه لما فقد لفظ « أنَّ » استأنف لطول الكلام (٢) .

(ب) اختلافهم في قراءة « أنَّ » مشدّدة ومخففة

فأعملوها عند التشديد وأهملوها عند التخفيف :

فقد اختلف القراء في تشديد نونها وتخفيفها من قوله تعالى: ﴿أَن لَّعْنَةُ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ﴾(٣) .

فقراءة ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وعاصم « أَنْ لَّعْنَةُ » خفيفة النون ساكنة وروى عن ابن كثير « أنَّ » مشدّدة .

وقراءة ابن عامر، وحمزة، والكسائي، مشدّدة النون عاملة: « أَنَّ لَعْنَةَ ٱللَّهِ عَلَى ٱلظَّٰلِمِينَ »(٤) .

---

(١) سورة التوبة ٩/٣ .

(٢) انظر حجة ابن خالويه ص ١٠٥ ـ ١٠٦، وحجة أبي زرعة ص ٢٢٦ ـ ٢٢٧ وقال أبو زرعة « وحجة من رفع الجروح » ذكرها الزبيدي عن أبي عمرو فقال رفع على الابتداء يعني « والجروحُ من بعد ذلك قِصاصٌ » وذكر الحجة الثانية قال: « إنّما اختاروا الانقطاع عن الكلام الأول والاستئناف بـ « الجروح » لأن خبر الجروح يتبين فيه الإعراب . . . » .

(٣) سورة الأعراف ٧/٤٤ .

(٤) كتاب السبعة ص ٢٨١ ـ ٢٨٢، والحجة لابن خالويه ص ١٣٠ وكتاب التيسير ص ١١٠ والحجة لأبي زرعة ص ٢٨٢ ـ ٢٨٣ .

فإنّهم أعملوها مشدّدة وأهملوها مخففة خلافاً لما ذكرناه بأنّ بعضهم خفف إنْ وأعمله في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلًّا . . .﴾[1] .

وحجة من خفف أنَّ ورفع اسمها لأنها تشبه الفعل لفظاً ومعنىً فلما زال اللفظ بطل العمل[2] .

وكلّ القراء قرأوا قوله تعالى: ﴿أَنَّ لَعْنَتَ ٱللَّهِ عَلَيْهِ﴾[3]، و ﴿أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَا﴾[4] مشدّدتين غير نافع فإنّه قرأ ﴿أَنْ لَعْنَةُ ٱللَّهِ﴾ و ﴿أَنْ غَضَبُ ٱللَّهُ﴾ مخففتين[5] فأهملها عند التخفيف .

ودليل إهمالها مخففة مجيء « لعنةُ » وهو اسم وغَضِبَ وهو فعل بعدها أي فقدت اختصاصها فأهملت وهو دليل ابن خالويه في إهمال « لكنْ » مخففة لأنها إذا خففت وليها الاسم والفعل[6]. وفي تقدير سيبويه « أنَّهُ » أي يجعله على اضمار الهاء[7]، وهو بهذا أجاز إعمالها مخفة[8] خلافاً للخليل فقد أهملها

(١) سورة هود ١١/١١١ .

(٢) انظر تعليل اهمال « لكنْ » إذا خففت في الحجة لابن خالويه ص١٦٢، ص ١٦٦ وجعل اهمالها أبو زرعة في مذهبين: احدهما أنّه أراد « أنَّ » الخفيفة عن أنَّ، وثانيهما: بمعنى « أي» التي هي تفسير، ونسب ذلك حكاية عن الخليل انظر الكتاب ١/ ٤٨٠ قال سيبويه: « وقال الخليل تكون أيضاً على أي . . . »

(٣) سورة النور ٢٤/ ٧ .

(٤) سورة النور ٢٤/ ٩ .

(٥) انظر كتاب السبعة ص ٢٨٢ ـ ٤٥٣، ولكنه في ص ٢٨٢ ذكر قراءة نافع أن غَضَبُ الله » بينما جعل اسمها في ص ٤٥٣ فعلاً لأنه كسر الضاد من الكلمة .

(٦) الحجة لابن خالويه ص ٦٢ ـ ٦٣ .

(٧) كتاب سيبويه ١/ ٢٨٢، ١/ ٤٤٠، ١/ ٤٨٠ قال هذا عندما مثل بقول الأعشى :

فِي فِتْيَةٍ كَسُيُوفِ ٱلْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا   أنْ هَالِكٌ كُلُّ مَنْ يَحْفَى وَيَنْتَعِلُ

فالشاهد فيه تخفيف « أنَّ » مع حذف الاسم والتقدير: أنَّه هالكٌ وانظر ما ذكره ابو زرعة لسيبويه في حجته ص ٤٩٦ .

(٨، ٩) قال سيبويه: «أنْ غَضَبُ الله » فكأنه قال: « أنَّه غَضَبُ الله » لا تخفيفها في الكلام أبداً وبعدها

وجعلها بمعنى « أيْ »[٩] .

(جـ) (١) اختلفوا في كسر همزة « أنَّ » وفتحهافي قوله تعالى : ﴿فِي ٱلْمِحْرَابِ أَنَّ ٱللَّهَ﴾[١] .

فقرأ ابن عامر، وحمزة « إنَّ ٱللَّهَ » بالكسر، وقرأ الباقون « أنَّ » بالفتح[٢] .

(٢) وفي قوله تعالى : ﴿أَنِّي أَخْلُقُ لَكُم﴾[٣] فاختلفوا في فتح همزة « أنَّ » وكسرها .

فقرأ نافع بكسر همزتها والباقون بفتحها[٤] .

وحجة من كسرها أنّه أضمر القول يريد « ورسولاً » يقول إنّي أو يبتدئها مستأنفاً من غير اضمار .

أما حجة من فتحها فأنّه جعلها بدلاً[٥] من قوله تعالى : ﴿أَنِّي قَدْ جِئْتُكُمْ﴾[٦] .

(٣) واختلفوا في قوله تعالى : ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ لَا يُضِيعُ أَجْرَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾[٧] فقرأ الكسائي وحده « وَإِنَّ » بكسر همزتها، وقرأ الباقون وأنَّ بفتحها[٨] .

وحجة من كسرها همزتها أنّه جعلها مبتدأة، ودليله قراءة عبد الله « وَٱللَّهُ لَا

= الاسماء إلّا وأنت تريد الثقيلة مضمراً فيها الاسم . . الكتاب ١/٤٨٠ .

(١) سورة آل عمران ٣/٣٩ .

(٢) كتاب السبعة ص ٢٠٥ ، وكتاب التيسير ص ٨٧ .

(٣) سورة آل عمران ٣/٤٩ .

(٤) الحجة لابن خالويه ص ٨٥ ، وكتاب التيسير ص ٨٨ ، والحجة لأبي زرعة ص ١٦٤ .

(٥) الحجة لابن خالويه ص ٨٥ ، والحجة لأبي زرعة ص ١٦٤ .

(٦) سورة آل عمران ٣/٤٩ .

(٧) سورة آل عمران ٣/١٧١ .

(٨) كتاب السبعة ص ٢١٩ ، والحجة لابن خالويه ص ٩٢ ، كتاب التيسير ص٩١، والحجة لأبي زرعة ص ١٨١ .

يُضِيعُ » بغير « إنّ » .

أما حجة مَن فتحها فأنّه عطف على قوله تعالى: ﴿يَسْتَبْشِرُونَ بِنِعْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَفَضْلٍ وَأَنَّ ٱللَّهَ﴾[1] يريد وبأنَّ الله[2] .

(٤) واختلفوا في فتح همزتها وكسرها في قوله تعالى: ﴿وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا﴾[3] .

فقرأ ابن كثير « إنَّها » مكسورة الهمزة، وقرأ مثله أبوعمرو بالكسر غير أنَّه يختلس حركة الراء من « يُشْعِرُكُمْ » وسمع عن عاصم كسرها. وأما نافع، وعاصم في رواية حفص، وحمزة، والكسائي، وابن عامر فقرءوا بفتح همزتها[4] .

وحجة من فتحها أنّه جعلها بمعنى لعَلَّ مستنداً إلى قراءة عبد الله وأبي، فإنهما لفظاها « لَعَلَّ » وحجة من كسر همزتها فإنّه جعل الكلام تاماً عند قوله، « وما يُشْعِرُكُمْ » فابتدأ بأنَّ فكسرها[5] .

(٥) واختلفوا في كسر همزتها وفتحها من قوله تعالى: ﴿تُكَلِّمُهُمْ أَنَّ ٱلنَّاسَ كَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا لَا يُوقِنُونَ﴾[6] .

فقرأ عاصم، وحمزة، والكسائي، « أَنَّ » بفتح همزتها محتجين بقراءة ابن مسعود « تُكَلِّمُهُم بأَنَّ النَّاسَ » بالباء، فلما اسقطت الباء حكم عليها بالنصب .

وأما باقي القراء فقرءوها بكسر همزتها، وحجتهم في كسرها على

(١) سورة آل عمران ١٧١/٣ .
(٢) الحجة لابن خالويه ص ٩٢، والحجة لأبي زرعة ص ١٨١ .
(٣) سورة الأنعام ١٠٩/٦ .
(٤) انظر كتاب السبعة ص ٢٦٥، والحجة لابن خالويه ص ١٢٢، وكتاب التيسير ص ١٠٦ والحجة لأبي زرعة ص ٢٦٥ - ٢٦٦ .
(٥) الحجة لابن خالويه ص ١٢٢، والمكتفي في الموقف والابتداء للداني ص ١٠٣ والحجة لأبي زرعة ص ٢٦٥ - ٢٦٦ .
(٦) سورة النمل ٨٢/٢٧ .

الاستئناف لأنّهم جعلوا الكلام عند قوله: « تُكَلِّمُهُمْ »[(١)].

(٦) وقد قرأ ابن عـامر وحـده « أَنَّكُمْ » بكسر همـزة « أنَّ » أما بـاقي القراء فقرءوها بفتح الهمزة[(٢)] من قـوله تعـالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيَوْمَ إِذ ظَّلَمْتُمْ أَنَّكُمْ فِي ٱلْعَذَابِ مُشْتَرِكُونَ﴾[(٣)].

فحجة مَن كسر همزتها أنَّه جعل الكـلام تاماً عند قـوله: « إذ ظَّلَمْتُم » ثم استأنف « إِنَّكُمْ » فكسرها. أما مَن فتحها أنَّه جعل آخر الكلام متصلاً بأوّله[(٤)].

(٧) واختلفوا في قراءة قوله تعـالى: ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ٱسْتَمَعَ ﴾[(٥)] قـرأ ابن كثير، وأبو عمرو « أَنَّهُ » بفتح الهمزة. وقد قرأ الاثنـان أيضاً بفتـح الهمزة من قوله تعالى: ﴿ وَأَن لَّوِ ٱسْتَقَامُواْ ﴾[(٦)] و ﴿ وَأَنَّ ٱلْمَسَاجِدَ لِلَّهِ ﴾[(٧)]، و ﴿ وَأَنَّهُ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾[(٨)].

وقرأ عاصم في رواية أبي بكر، ونافع كما قرأ أبو عمرو إلاّ قوله: « وَإِنَّهُ لَمَّا قَامَ ... » فإنّهمـا كسر الهمـزة، وروى المفضل عن عـاصم مثل روايـة أبي بكر عنه.

وقرأ ابن عامر، وحمزة، والكسـائي، وحفص عن عاصم كـلّ ذلك بـالفتح إلاّ ما جاء بعد قول أو بعد فاء جزاء. كانت بالكسر لا غير[(٩)].

---

(١) كتاب السبعة ص ٤٨٦ ـ ٤٨٧، وكتاب التيسير ص ١٦٩، والحجة لأبي زرعة ص ٥٣٨.
(٢) كتاب السبعة ص ٥٨٦، وحجة ابن طالويه ص ٢١٦.
(٣) سورة الزخرف ٤٣/ ٣٩.
(٤) الحجة لابن خالويه ص ٢٩٦.
(٥) سورة الجن ٧٢/ ١.
(٦) سورة الجن ٧٢/ ١٦ في القرآن ﴿ وَأَلَّوِ ﴾.
(٧) سورة الجن ٧٢/ ١٨.
(٨) سورة الجن ٧٢/ ١٩.
(٩) انظر كتاب السبعة ص ٦٥٦، وحجة ابن خالويه ص ٣٢٥ ـ ٣٢٦، وكتاب التيسير ص ٢١٥، وحجة =

فحجة من قرأها بالكسر أنّه عطف على قوله تعالى : ﴿ فَقَالُوا إِنَّا سَمِعْنَا ﴾[1] وأما حجة مَن قرأها بالفتح فإنّه عطف على قوله تعالى : ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ ﴾[2] .

(٨) وقد قرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، وابن عامر « إِنَّا » بكسر همزة « أنَّ » بينما قرأ عاصم، وحمزة، والكسائي « أَنَّا » بفتح همزتها[3] من قوله تعالى : ﴿ أَنَّا صَبَبْنَا ٱلْمَاءَ صَبًّا ﴾[4] .

فحجة مَن كسر همزتها أنّه جعل الكلام تاماً عند قوله: ﴿ إِلَىٰ طَعَامِهِ ﴾[5] ثم استأنف فكسرها للابتداء بها. أما حجة من فتح همزتها فإنّه أراد إعادة الفعل وإدخال حرف الخفض[6] .

٤ ـ [أَنْ المفتوحة الهمزة الساكنة النون]

وهي التي تدخل على الفعل الماضي والمضارع فتكون هي والفعل اسمها بمعنى المصدر، وتنصب المضارع. وإنّنا نبيّن هنا اختلاف القراء في حركة بنائها وحركة همزتها، مع بيان عملها .

(أ) اختلفوا في قراءة رفع الفعل ونصبه بها من قوله تعالى : ﴿ وَحَسِبُوٓاْ أَلَّا تَكُونَ فِتْنَةٌ ﴾[7] .

= أبي زرعة ص ٧٢٧ ـ ٧٢٨ ولم يعلل الكسر والفتح إلّا ابن خالويه وأبو زرعة .

(١) سورة الجن ٧٢/١ .

(٢) سورة الجن ٧٢/١ .

(٣) كتاب السبعة ص ٦٧٢ ، وحجة ابن خالويه ص ٣٣٥، وكتاب التيسير ص ٢٢٠ وحجة أبي زرعة ص ٧٥٠ .

(٤) سورة عبس ٢٥/٨٠ .

(٥) سورة عبس ٢٤/٨٠ .

(٦) انظر حجة ابن خالويه ص ٣٣٥، وحجة أبي زرعة ص ٧٥٠ .

(٧) سورة المائدة ٧١/٥ .

فقرأ ابن كثير، ونافع، وعـاصم، وابن عامـر « أَلَّا تكونَ » نصبـاً، وقرأ أبـو عمرو، وحمزة والكسائي « أَلَّا تكونُ » رفعـاً[1]. فتكون « أَنْ » مخففـة من « أَنَّ » الثقيلة ولا بمعنى لَيْسَ لاشتراكهما بالنفي فتوسطت بين « أنْ » والفعل ومنعتها من نصبه .

فعند مَن رفع الفعل جعلها الخفيفة من الثقيلة، وحذف الاسم وجعل « لا » عوضاً والتقدير « وحسبوا أَنَّهُ لاَ . . . » أما من جعلها ناصبة للفعل فلم يقدرها من الثقيلة، ولم يجعل « لا » عوضاً فتكون أَنْ الناصبة للفعل المضارع[2] .

(ب) واختلفوا في قراءة همـزة « أَنْ » فمنهم مَن فتحها، ومنهم مَن كسـرها من قوله تعالى : ﴿ أَن صَدُّوكُمْ ﴾[3] .

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو « إن صَدُّوكُمْ » مكسورة الهمزة .

وقرأ نافع، وعاصم، وابن عـامر، وحمـزة، والكسائي « أَن صَـدُّكُمْ» بفتح هزتها[4] .

فحجـة من كسر همـزتها أنـه جعلها حـرف شرط، وجعـل الفعل المـاضي بعدها بمعنى المضارع .

وأما حجة مَن فتح همزتها فأنَّه أراد « لا يكسبنكم بعض قوم لأَن صَدُّوكُم»، أي لصدهم إيَّاكُم[5] .

---

(١) كتاب السبعة ص ٢٤٧ ، والحجة لابن خالويه ص ١٠٨ ، كتاب التيسير ص ١٠٠ ، والحجة لأبي زرعة ص ٢٣٣ .

(٢) انظر معاني القرآن للفراء ١/١٣٥ ، وانظر تعليل ابن خالويه في حجته ص ١٠٨ - ١٠٩ ، والهروي في الأزهية ص ٥٩ ، وأبا زرعة في حجته ص ٢٣٣ .

(٣) سورة المائدة ٥/٢ .

(٤) كتاب السبعة ص ٢٤٢ ، والحجة لابن خالويه ص ١٠٤ ، وكتاب التيسير ص ٩٨ ، والحجة لأبي زرعة ص ٢٢٠ .

(٥) الحجة لابن خالويه ص ١٠٤ ، والحجة لأبي زرعة ص ٢٢٠ .

(جـ) واختلفوا في قراءة كسر نونها وضمها من قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ أَوِ ٱخْرُجُواْ﴾(1) واختلفوا في قراءة كسر الواو وضمها من «أو» أيضاً.

فروى نصر بن علي عن أبيه عن أبي عمرو «أنِ ٱقْتُلُواْ» بكسر نونها، وبضم الواو من «أو» أي قرأها «أوُ».

وقرأ ابن عامر، وابن كثير، ونافع، والكسائي «أَنُ ٱقْتُلُواْ أنفسكم أوُ ٱخْرُجُواْ» بضمّهما أي ضم النون من «أن»، والواو من «أو».

وقرأ عاصم، وحمزة: «أَنِ ٱقْتُلُواْ أنفسكم أوِ ٱخْرُجُواْ» بكسر النون من «أن» وكسر الواو من «أو»(2).

(د) وكذلك اختلفوا في قراءة كسر نونها وضمها في قوله تعالى: ﴿ وَأَنِ ٱعْبُدُونِي ﴾(3).

فقرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، والكسائي: «وَأَنُ ٱعْبُدُونِي» بضم نونها.

وقرأ أبو عمرو، وعاصم، وحمزة «وَأَنِ ٱعْبُدُونِي» بكسر نونها(4). فحجة من كسر نونها: كان لالتقاء االساكنين.

وأما حجة من ضمها فإنّه لما احتاج إلى حركة هذه الحروف كره الخروج من كسر إلى ضمّ فاتبع الضمَّ الضمَّ ليأتي باللفظ من موضع واحد(5).

---

(1) سورة النساء ٤/٦٦.

(2) انظر كتاب السبعة ص ٢٣٤، والحجة لابن خالويه ص ٩٩، والحجة لأبي زرعة ص ٢٠٦.

(3) سورة يس ٣٦/٦١.

(4) كتاب السبعة ص ٥٤٢، والحجة لابن خالويه ص ٢٧٣.

(5) الحجة لابن خالويه ص ٦٨، ٦٩.

٥ - [أَوْ]

اختلف القـراء في قراءة رفـع الفعل المضـارع ونصبه بعـد « أَوْ » في قولـه تعالى : ﴿ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ ﴾[١] .

قرأ نافع، وابن عامر: « أَوْ يُرْسِلُ » برفع الفعل وأسكنا ياء « فَيُـوحِيْ » وقال ابن ذكوان في حفظي عن أيوب « أَوْ يُرْسِلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ » نصباً جميعاً .

وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعـاصم، وحمزة، والكسـائي أَوْ يُرْسِـلَ رَسُولاً فَيُوحِيَ » نصباً جميعاً[٢] .

فحجة مَن رفع الفعل أنّه استـأنف بـ « أَوْ » فخرج من النصب إلى الـرفع . أما حجة من نصبه فإنّـه عطفـه على معنى قولـه : ﴿ إلاّ وَحْيًا ﴾[٣] لأنّـه بمعنى أَنْ يُوحِي إليه أو يرسلَ رسولاً فيوحِي فيعطف بعضاً على بعض بـ « أَوْ » وبالفاء[٤] .

٦ - [حَتَّى]

اختلف القـراء في قراءة نصب المضـارع ورفعه بعـدها في قـوله تعـالى : ﴿ حَتَّى يَقُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾[٥] .

فقـرأ نافـع وحده « حَتَّى يَقُـولُ » رفعـاً . وقـرأ بـاقي القـراء « حَتَّى يَقُـولَ » نَصْباً ، وقد أكد ابن مجاهد أنّ الكسـائي قد كان يقرأهـا دهـراً رفعاً ثمّ رجـع إلى

---

(١) سورة الشورى ٤٢/ ٥١ .

(٢) كتاب السبعة ص ٥٨٢ ، والحجة لابن خالـويه ص ٢٩٣ ، وكتـاب التيسير ص ١٩٥ نسب الـرفع إلى نافع فقط كما نسبه له فقط أبو زرعة في كتابه حجة القراءات ص ٦٤٤ .

(٣) الشورى ٤٢/ ٥١ .

(٤) الحجة لابن خالويه ص ٢٩٣ .
قـال سيبويـه: « سألتُ الخليـل عن قولـه عز وجـل: ﴿ ... أو يرسـلَ ... ﴾ فـزعم أنَّ النصب محمولاً على أنْ سوى هذه التي قبلها ..... » .
الكتاب ٤٢٨/١ » وحجة أبي زرعة ص ٦٤٤ .

(٥) سورة البقرة ٢/ ٢١٤ .

النصب. قال ابن مجاهد: « وهذه رواية الفرّاء أخبرنا بذلك محمد بن الجهم عن الفراء عنه »(١).

وقد جعل الفراء قراءة الرفع إلى مجاهد وبعض أهل المدينة، وأكد أنَّ لهـا وجهين في العـربية: نصب، ورفـع. فأمـا النصب فلأنَّ الفعـل الذي قبلهـا ممـا يتطاول كالترداد، فإذا كان الفعل على ذلـك المعنى نُصب بعده بحَتّى، وهـو في المعنى ماضي»(٢).

ويرى ابن خالويه أنَّ حجـة مَن نصبه كـان بمعنى الاستقبال، وأنَّ مَن رفـع الفعـل بعدهـا كان بمعنى المـاضي، ثم أكد أنَّ نصبـه بـأن مضمـرة بعدهـا عند البصريين لأنَّهما من عوامل الأسماء فأضمـروا مع الفعـل ما يكـون به اسمـاً (٣)، وقد ذكر مثل ما ذهب إليه ابن خالويه أبو زرعة(٤).

٧ - [رُبَّ]

اختلاف القراء في قراءتها مشدّدة ومخففة

فقد جاءت في قوله تعالى: ﴿ رُبَمَا يَوَدُّ . . . ﴾(٥) مخففة ولكنّ ابن كثير، وأباعمرو، وابن عامر، وحمزة، والكسائي قرأوها « رُبَّمَا » مشدّدة وقـرأها عـاصم، ونـافـع « رُبَمَـا » خفيفـة، وسُمِـع أبـو عمـرو يَقـرأ « رُبَّ » على الـوجهين خفيفـاً وثقيلاً (٦).

---

(١) كتاب السبعة ص ١٨١ ، وكتاب التيسير ص ٨٠ .

(٢) معاني القرآن للفراء ١٣٢/١ قال الفراء : « قرأها القراء بالنصب إلّا مجاهـداً وبعض أهل المـدينة فإنّهما رفعاها ولها وجهان في العربية نصب ورفع » وذكر أبو زرعة أربعة أوجه: انظر حجة القراءات له ص ١٣١ - ١٣٢ .

(٣) انظر الحجة لابن خالويه ص ٧٢ .

(٤) انظر حجة أبي زرعة ص ١٣٢ .

(٥) سورة الحجر ٢/١٥ .

(٦) كتاب السبعة ص ٣٦٦ ، والحجة لابن خالـويه ص ١٧٩ ، وكتـاب التيسير ص ١٣٥ وحجـة أبي «

فحجة من خففها أنّ الأصل عنده في التشديد باءان أدغمت إحداهما الأخرى فأسقط واحدة تخفيفاً. أما حجة مَن شدّدها فإنّه أتى بلفظها على الأصل والأصل التشديد عند الكسائي[1]، واختاره ابن خالويه فجعلت « ما » في موضع خفض بها أو كافة لها ليقع بعدها الفعل لأنّها من عوامل الأسماء[2].

٨ - [الفاء]

اختلف القراء في قراءة الفعل المضارع بعد الفاء، فمنهم مَن قرأه نصباً ومنهم مَن قرأه رفعاً.

فاختلفوا في قراءته في قوله تعالى: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾[3] فقرأ ابن عامر وحده « كُن فَيَكُونَ » بنصب الفعل، وعدّ ابن مجاهد قراءته خطأً[4] وقرأ الباقون « فَيَكُونُ » رفعاً.

فحجة مَن نصب الفعل بعدها أنّه نصبه على الجواب بالفاء، وأكد ابن خالويه أنّه ليس هذا موضع الجواب لأنّ الفاء لا ينصب إلّا إذا جاءت بعد الفعل المستقبل كقوله تعالى: ﴿ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللهِ كَذِباً فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ ﴾[5] ومعناه: فإن تفتروا يسحتكم وهذا لا يجوز في قوله تعالى: ﴿ كُن فَيَكُونُ ﴾ لأنّ الله - تعالى - أوجد بهذه اللفظة شيئاً معدماً، ودليله حسن الماضي في موضعه إذا قلت: كُن فكان[6].

= زرعة ص ٣٨٠.

(١) الحجة لأبي زرعة ص ٣٨٠ جاء فيها: « قال الكسائي هما لغتان والأصل التشديد لأنّك لو صغرت « رُبَّ » لقلت: رُبَيِّب فرددت إلى أصله.

(٢) الحجة لابن خالويه ص ١٧٩ - ١٨٠.

(٣) سورة البقرة ٢/١١٧.

(٤) كتاب السبعة ص ١٦٩، وحجة ابن خالويه ص ٦٥، وكتاب التيسير ص ٧٦، وحجة أبي زرعة ص ١١١.

(٥) سورة طه ٢٠/٦١.

(٦) الحجة لابن خالويه ص ٦٥.

أما حجة من رفع فلأنّ الماضي إذا صلح لفظه بعد الجواب بالفاء لم يجز فيه إلّا الرفع لأنّه واجب، وإنّما يصح النصب فيما لم يجب [1]. وقد قرأ ابن عامر وحده قوله تعالى: ﴿ كُن فَيَكُونَ ﴾ [2] ووافقه الكسائي في نصب الفعل بعدها في قوله تعالى: ﴿ فَيَكُونَ ﴾ [3] و﴿ كُن فَيَكُونَ ﴾ [4].

وقرأ الباقي الأفعال في الآيات المتقدمة رفعاً. وقرأ عاصم الفعل في رواية حفص وحده قوله تعالى: ﴿ فَأَطَّلِعَ ﴾ نصباً [5]، وقرأه الباقي رفعاً [6]، وقرأه نصباً أي جعله جواباً بالفاء، وقراءتهم له رفعاً جعله نسقاً على قوله ﴿ أبلغُ ﴾ والمعنى لَعَلّي أبلغُ ولعلّي أطلعُ [7].

واختلفوا في نصب الفعل ورفعه بعد الفاء في قوله تعالى: ﴿فَيُضَاعِفَهُ﴾ [8].

فقرأ ابن كثير، وابن عامر « فَيُضَعِّفَهُ » مشدّدة العين، وابن كثير يرفع، وابن عامر ينصب الفعل، وقرأ عاصم « فَيُضَاعِفَهُ » بالألف ونصب الفعل، وقرأ أبو عمرو، ونافع، وحمزة، والكسائي « فَيُضَاعِفُهُ » بالألف ورفع الفعل [9].

---

(١) الحجة لابن خالويه ص ٨٥ أما في حجة أبي زرعة ص ١١١ فقد ذكر أنّ الزجاج جعل الرفع من جهتين أما على العطف على « يَقُولُ » . . .

(٢) سورة آل عمران ٥٩/٣ ، انظر كتاب السبعة ص ٢٠٦ .

(٣) سورة النحل ٤٠/١٦ ، كتاب السبعة ص ٣٧٢ - ٣٧٣ .

(٤) سورة يس ٨٢/٣٦ كتاب السبعة ص ٥٤٤ .

(٥) سورة غافر ٣٧/٤٠ انظر الحجة لابن خالويه ص ٢٨٩ .

(٦) كتاب السبعة ص ٥٤٤ والتيسير ص ٧٦ انظر حجة أبي زرعة ص ٦٣١ قال: « قرأ حفص « فأطّلِعَ » بالنصب جعله جواباً بالفاء . . . » .

(٧) سورة البقرة ٢٤٥/٢ ، وسورة الحديد ١١/٥٧ .

(٨) كتاب السبعة ص ٦٢٥، والحجة لابن خالويه ص ٣١٤، وكتاب التيسير ص ٨١ ، وحجة أبي زرعة ص ١٣٨ - ١٣٩ .

(٩) الحجة لابن خالويه ص ٧٥ ، وحجة أبي زرعة ص ١٣٩ .

وحجة من نصب الفعل فعلى جواب الاستفهام. وأما حجة مَن رفعه فعطفه على « يَقْرِضُ »(١).

٩ - [السلام]

أ ـ لام الأمر

(١) أكد الزجاج أنَّ أصل لام الأمر الكسر(٢) ورجح قراءة كسرها على الأصل في قراءة قوله تعالى: ﴿ وَلْتَكُنْ مِّنكُمْ أُمَّةٌ ﴾(٣) ولكنّه ذكر أنَّ تخفيفها أجود وأكثر في كلام العرب أي أنّه أجاز أن تكون ساكنة وإن أكد أصل كسرها (٤). وبيّنا بقية آراء النحاة في كسرها واسكانها في موضعها في جوازم الفعل المضارع في رسالتنا، ونكتفي هنا بذكر اختلاف قراءة القراء في إسكانها وكسرها(٥).

وأكد ابن مجاهد أنَّ القراء اتفقوا على اسكان لام الأمر إذا كان قبلها واوٌ أو فاء في جميع القرآن(٦)، ولكنّه ذكر أنّهم اختلفوا إذا كان قبلها « ثُمَّ ».

ومثال اتفاقهم لاسكانها قوله تعالى: ﴿فَلْيَسْتَجِيبُوا لِي وَلْيُؤْمِنُوا بِي﴾(٧)، و ﴿فَمَن شَاءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاءَ فَلْيَكْفُرْ﴾(٨).

أما المثال لاختلافهم إذا كان قبلها «ثُمَّ» فقد قرأ أبو عمرو﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا﴾(٩)

---

(١) معاني القرآن للزجاج ١/٤٦٢.
(٢) معاني القرآن للزجاج ص ٤٦٢
(٣) سورة آل عمران ٣/١٠٤. (٤) معاني القرآن للزجاج ص ٤٦٢.
(٥) الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين رسالة دكتوراه إعداد هادي عطية مطر آداب عين شمس.
(٦) انظر كتاب السبعة ص ١٧٧، وأكد اسكانها المالقي في الرصف ص ٢٢٨، والمرادي في الجنى الداني ص ١١١، والزركشي في البرهان ٤/٣٤٩.
(٧) سورة البقرة ٢/١٨٦.
(٨) سورة الكهف ١٨/٢٩.
(٩) سورة الحج ٢٢/ ٢٩.

﴿ثُمَّ لِيَقْطَعْ﴾ (١) بكسر اللام مع « ثُمَّ » وحدها. واختلف عن نافع، فروى أبو بكر بن أبي أُوَيْس، ووَرْش عنه « ثُمَّ لِيَقْطَعْ » و « ثُمَّ لِيَقْضُواْ » بكسر اللامين مثل أبي عمرو وروى عنه المسيِّبي، وإسماعيل بن جعفر، وقالون، وابن جَمَّاز، وإسماعيل بن أبي أُوَيْس مثل حمزة « باسكان اللامين في الحرفين جميعاً ». وقرأ ابن كثير، وعاصم، وحمزة والكسائي بإسكان اللامين في الحرفين جميعاً .

وقال القوَّاس عن أصحابه عن ابن كثير « ثُمَّ لِيَقْضُوا » بكسر اللام. وكان ابن عامر يسكِّن لام الأمر فيما كان قبله واو، أو فاء، أو ثُمَّ في كلّ القرآن ما خلا أربعة مواضع كلها في سورة الحج ﴿ ثُمَّ لِيَقْضُوا ﴾ ، و ﴿ ثُمَّ لِيَقْطَعْ - وَلِيُوفُوا نُذُورَهُمْ - وَلِيَطَّوَّفُواْ ﴾ (٢) بكسر اللام (٣) .

وأكد ابن خالويه، وأبو زرعة أَنَّ القراء قرأوها بالإسكان والكسر مع ثُمَّ والواو، والفاء ويرى ابن خالويه أنَّ « الكسر مع ثُمَّ أكثر »، وبيّن الاثنان حجة مَن كسرها لأنّه أتى باللام على أصل ما وجب لها قبل دخول الحرف عليها أي أنَّهما يؤكدان أنَّ أصل لام الأمر مكسورة .

وأما حجة من أسكنها فبينا أنّه أراد التخفيف لثقل الكسر، ولكنَّهما اختارا الكسر مع ثُمَّ، والاسكان مع الواو والفاء لأنّهما يريان أَنَّ ثُمَّ حرف منفصل يوقف عليه، والواو والفاء لا ينفصلان ولا يُوقَفُ عليهما، وكلٌّ من كلام العرب (٤) .

(٢) واختلف القراء في إسكان اللام وجزم الفعل المضارع وفتح الفعل، وكسر اللام من قوله تعالى : ﴿ وَلْيَحْكُمْ ﴾ (٥) .

---

(١) سورة الحج ١٥/٢٢ في القرآن « لْيَقْطَعْ . . . » .

(٢) سورة الحج ٢٩/٢٢ قال تعالى : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُوا تَفَثَهُمْ وَلْيُوفُواْ نُذُورَهُمْ وَلْيَطَّوَّفُوا . . ﴾

(٣) انظر كتاب السبعة ص ١٧٧، ص ٤٣٤، ص ٤٣٥، والتيسير ص ١٥٦، وحجة أبي زرعة ص ٤٧٣ .

(٤) انظر الحجة لابن خالويه ص ٢٢٨ ، والحجة لأبي زرعة ص ٤٧٣ .

(٥) سورة المائدة ٤٧/٥ .

فقرأ حمزة وحده « وَلِيَحْكُمَ » بكسر اللام ونصب الفعل أما باقي القراء فقرأوا باسكانها وجزم الفعل[1] .

فمن جعلها ساكنة تخفيفاً جعلها لام أمر فجزم بها الفعل. ومن كسرها فجعلها لام كَي فنصب الفعل بها أو بإضمار أنْ بعدها فيكون التقدير عند ابن خالويه وآتيناه الانجيل لِيَحْكُمَ أهله بما أنزل اللّهُ فيه. بينما قدر ابن زنجلة « كَي يَحْكُمَ »[2] ويرجح ابن خالويه أنّها تكون لام الأمر لأنها في حرف عبد الله وأُبي « وَأَنْ ليحكم »[3] ولم يجز أن يجتمع عاملان على معمول واحد وعلى هذا جعلها لَام أمر في الآية لا غير .

(٣) واختلفوا في كسرها واسكانها من قوله تعالى : ﴿وَلِيَتَمَتَّعُوْا﴾ [4] فقرأ ابن كثير وحمزة والكسائي ولْيتمتعوا باسكان اللام وقرأ أبو عمرو وابن عامر وعاصم ولِيتمتعوا بكسر اللام. وروى أبو زيد عن أبي عمرو أنّه قرأها ساكنة اللام .

واختلف عن نافع فروى المسيبي وقالون واسماعيل وأبو بكر ابنا أبي أويس : ولْيتمتعوا على الوعيد ـ ساكنة اللام . وقال ابن جماز واسماعيل بن جعفر وورش عن نافع وليتمتعوا على معنى كي[5] .

---

(١) كتاب السبعة ص ٢٤٤ ، والحجة لابن خالويه ص ١٠٦، وكتاب التيسير ص ٩٩ ، وحجة القراءات لأبي زرعة ص ٢٢٧ ـ ٢٢٨ .

(٢) حجة أبي زرعة ص ٢٢٨ . وأبو زرعة هو عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة .

(٣) الحجة لابن خالويه ص ١٠٦ قال ابن خالويه: « فلو كانت لام كي لما دخلت عليها أنّ المصدرية، ولم يجز أن يجتمع عاملان ناصبان على فعل واحد » .

(٤) سورة العنكبوت ٢٩/ ٦٦ .

(٥) كتاب السبعة ص ٥٠٢ ص ٥٠٣ ، وانظر التيسير ص ١٧٤ ، وحجة أبي زرعة ص ٥٥٥ وقد نسب الداني وأبو زرعة قراءة اسكانها إلى قالون .

فمن كسرها جعلها لام وعيد في لفظ الأمر، وأكد ابن خالويه أنَّ في كسرها وجهين :

أحدهما: أن تكون لام وعيد أجراها على أصلها فكسرها مع الواو .

وثانيهما: أن تكون لام كَي مردودة بالواو[1] على قوله تعالى : ﴿ لِيَكْفُرُواْ بِمَا آتَيْنَاهُمْ ﴾[2] .

وجعل ابن خالويه نصب الفعل بلام كي وجزمه بلام الوعيد أما أبو زرعة فلخص التعليل فجعل كسرها على أصل الابتداء وإسكانها للتخفيف[3] .

(ب) واختلفوا في قراءة حركة اللام فنصبوا الفعل المضارع ورفعوه في قراءتهم لقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَ مَكْرُهُمْ لِتَزُولَ مِنْهُ الْجِبَالُ ﴾[4] .

فقرأ الكسائي وحده « لَتَزُولُ» بفتح اللام ورفع الفعل المضارع وأما قراءة باقي القراء « لِتَزُولَ » بكسر اللام ونصب الفعل[5] .

فالكسائي عندما فتح اللام جعلها لام التأكيد التي لا تعمل بالفعل فرفع بعدها. وأما القراء فكسروها فبقيت لام كي التي ينتصب الفعل المضارع بعدها . أما بأنْ مضمرة عند البصريين أو بها عند الكوفيين، وسنبين ذلك الخلاف في موضع اللام في نصب الفعل المضارع .

(جـ) وقد اختلف القراء في قراءة حركة لام التأكيد في قوله تعالى : ﴿ لَمَا

---

(١) حجة ابن خالويه ص ٢٥٦ .

(٢) سورة العنكبوت ٦٦/٢٩ .

(٣) حجة القراءات لأبي زرعة ص ٥٥٥ .

(٤) سورة إبراهيم ٤٦/١٤ .

(٥) كتاب السبعة ص ٣٦٣ ، والحجة لابن خالويه ص ١٧٨ ، وكتاب التيسير ص ١٣٥ والحجة لأبي زرعة ص ٣٧٩ - ٣٨٠ .

ءَاتَيْتُكُم مِّن كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ﴾[1].

فقرأ حمزة «لِمَا» بكسر اللام. وقرا الباقون «لَمَا» بفتحها، وقال ابن مجاهد: «وروى هبيرة عن حفص عن عاصم «لِمَا» بكسر اللام»، وأكد أنّه غير محفوظ عن حفص وعن عاصم ثم قال: «والمعروف عن عاصم في رواية حفص وغيره فتح اللام»[2].

فاللام عند كسرها تكون جارة لـ «ما» التي بمعنى الذي ويكون المعنى «للذي» آتيتكم»، وأما عند فتحها فتكون لام التأكيد وما فاصلة وجعلت لام اليمين، وما بعدها شرط جوابه[3] ﴿لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ﴾[4].

١٠ - [لا]

اختلف القراء في قراءة رفع الفعل وجزمه بعد «لا» الناهية ورفع الاسم بعد «لا» النافية المشبهة بليس أو نصبه فتكون «لا» التبرئة العاملة عمل إنَّ أو رفع الاسم وإهمالها:

١ - «لا» بين الناهية والنافية المشبهة بلَيْسَ.

(١) اختلف القراء في قراءة قوله تعالى: ﴿وَلَا تُسْئَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾[5] فمَن قرأ بضم التاء من تُسئَلُ» رفع الفعل، ومن قرأ بفتح التاء منه جزمه.

---

(١) سورة آل عمران ٨١/٣.

(٢) كتاب السبعة ص ٢١٣، والحجة لابن خالوية ص ٨٧، والتيسير ص ٨٩، وحجة أبي زرعة ص ١٦٨.

(٣) الحجة لابن خالوية ص ٨٧، وحجة أبي زرعة ص ١٦٩.

(٤) سورة آل عمران ٨١/٣.

(٥) سورة البقرة ١١٩/٢.

فقرأ نافع وحده «وَلَا تَسْأَلْ» مفتوحة التاء فجزم الفعل وقرأ الباقون «بضم التاء» فرفعه[1].

وحجة مَن رفع الفعل أنّه أخبر بذلك وجعل «لا» نافية بمعنى لَيْسَ ودليله قراءة عبد الله، وأبي «وَلَن تسأل» وأكد أنَّ حجة مَن جزم الفعل فجعلت «لا» ناهية بدليل ما روي عن النبي ﷺ قال يوماً: «ليت شعري ما فعل أبواي»[2] فأنزل الله تعالى: ﴿وَلَا تُسْئَلُ عَنْ أَصْحَابِ ٱلْجَحِيمِ﴾ وقد فسرها ابن خالويه «فإنا لا نؤاخذك بهم والزم دينك».

وأما من ضمَّ التاء فإنّه جعله فعل ما لم يسم فاعله، ومَن فتحها جعلها فعل فاعل[3].

(٢) وكذلك لما اختلفوا في قراءة قوله تعالى: ﴿لَّا تَخَافُ دَرَكاً وَلَا تَخْشَى﴾[4] فتكون «لا» ناهية أو مشبهة بلَيْسَ.

فقرأ حمزة وحده «لَا تَخَفْ» جزماً وفتح التاء، وقرأ باقي القراء «لَا تَخَافُ» رفعاً بألف[5] فعلى قراءة حمزة تكون لا ناهية جازمة للفعل. أما حجة من رفع الفعل فقد جعله خبراً وجعل «لا» بمعنى لَيْسَ[6].

(ب) وسبب اختلاف قراءتهم ان تكون «لا» بين العاملة عمل لَيْسَ وبين

---

(١) كتاب السبعة ص ١٦٩، والحجة لابن خالوية ص ٦٣، وكتاب التيسير ص ٧٦، وحجة أبي زرعة ص ١١١ - ١١٢.

(٢) صحيح مسلم ٧٩/٣ وسنن أبي داود ٩٧/٩.

(٣) الحجة لابن خالويه ص ٦٤، وحجة أبي زرعة ص ١١١ - ١١٢.

(٤) سورة طه ٧٧/٢٠.

(٥) كتاب السبعة ص ٤٢١، والحجة لابن خالويه ص ٢٢٠ وكتاب التيسير ص ١٥٢، وحجة أبي زرعة ص ٤٥٨ - ٤٥٩.

(٦) الحجة لابن خالويه ص ٢٢٠ وحجة أبي زرعة ص ٤٥٩.

«لا» التبرئة العاملة عمل «إنَّ».

(١) فقد اختلفوا في قراءة قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾[1] فمنهم مَن نصب الاسماء، ومنهم مَن رفعها.

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو «فَلَا رَفَثٌ ولا فُسُوقٌ» بالضم والتنوين فيهما. وقرأ الباقون «فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ» بالنصب بغير تنوين، ولم يختلف القراء في نصب اللام من قوله ﴿وَلَا جِدَالَ﴾[2].

فيرى الأخفش أنّ الوجه الصحيح هو النصب لأنّه كلّه نكرة ولكنه جعل الرفع قول قوم[3]. فحجة مَن نصب أنّه قصد التبرئة بلا في الثلاثة فبنى الاسم والحرف فزال التنوين للبناء. والحجة لِمَنْ رفع الرفثَ والفُسُوقَ أنّهما قد يكونان في حال من أحوال الحج فجعل «لا» بمعنى لَيْسَ فيهما.

أما نصب «الجدال» فعلى التبرئة لأنه يريد به المراد والشك في تأخيره وتقديمه على ما كانت العرب تعرفه من أفعالها ثم ذُكر أنّ بعض النحاة اختار الرفع في الرفث والفسوق بمعنى «فلا يكون مِمّن فرض الحج رفث ولا فسوق، ثم يبتدىء بنفي الجدال فيه فينصبه ويبنيه» وكان الاختيار في النفي عند ابن خالويه إذا افرد ولم يتكرر النصب، وإذا تكرر استوى فيه الرفع والنصب عنده[4].

---

(١) سورة البقرة ٢/١٩٧.

(٢) كتاب السبعة ص ١٨٠، والحجة لابن خالويه ص ٧٠ - ٧١، وكتاب التيسير ص ٨٠، وحجة ابن زنجلة. أبي زرعة - ص ١٢٨ - ١٢٩، وإملاء ما مَن به الرحمن للعكبري ٨٦/١ والرفث هو الجماع، والفسوق: وهو الخروج عن الحد.

(٣) مخطوط معاني القرآن للأخفش ورقة ٩/١١ قال الأخفش «فالوجه النصب لأن هذا نصب ولأنه كله نكره. وقد قال قوم: فلا رفثٌ فرفعوه كلّه وذلك أنّه قد يكون هذا المنصوب كلّه مرفوعاً في بعض كلام العرب.

(٤) الحجة لابن خالويه ص ٧١، وانظر ما ذكره أبو زرعة في حجة القراءات ص ١٢٩ والعكبري في إملاء ما من به الرحمن ٨٦/١.

(٢) واختلفوا في قراءة الرفع والنصب أيضاً من قوله تعالى: ﴿لاَّ بَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خُلَّةٌ وَلاَ شَفَاعَةٌ﴾(١).

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو «لاَ بَيْعَ فِيهِ وَلاَ خُلَّةَ وَلاَ شَفَاعَةَ» بالنصب في كلّ ذلك بلا تنوين، وفي سورة إبراهيم﴿لاَ بَيْعَ فِيهِ وَلاَخِلاَلَ﴾(٢) مثله وفي الطور﴿لاَ لَغْوَ فِيهَا وَلاَ تَأْثِيمَ﴾(٣) نصباً ذلك كلّه.

وقرأ نافع، وعاصم، وابن كثير، وحمزة، والكسائي، كلّ ذلك بالرفع والتنوين(٤) ونستنتج من ذلك أنَّه يقرأ ذلك بالرفع والتنوين أما عند النصب فيترك التنوين.

فحجة مَن رفع أنَّه جعله جواباً لقول قائل: هل عندك رَجلٌ: فقال: لا رجلٌ فأهمل «لا» لأن هل غير عاملة. أما حجة من نصب فأنّه جعله جواباً لقول قائل: هل من رجل؟ فقال: لا رَجلَ لأنّ «من» لما كانت عاملة في الاسم كان الجواب عاملاً فيه النصب، ويسقط التنوين عند النصب للبناء أي بناء «لا» مع اسمها(٥).

وحجة من نصب في آية سورة «الطور ٥٢/ ٢٣» أنَّه بنى الاسم مع «لا» كبناء «خمسة عشر» فحذف التنوين من الاسم وبناه على الفتح وأما حجة مَن رفع فإنّه أهمل «لا» وأعمل معنى الابتداء(٦) أي رفع الاسم على الابتداء وجعل

(١) سورة البقرة ٢/٢٥٤.
(٢) سورة إبراهيم ١٤/٣١ قوله تعالى: ﴿لاَّبَيْعٌ فِيهِ وَلاَ خِلاَلٌ﴾.
(٣) سورة الطور ٥٢/٢٣ قوله تعالى: ﴿لاَّ لَغْوٌ فِيهَا وَلاَ تَأْثِيمٌ﴾.
(٤) كتاب السبعة ص ١٨٧، والحجة لابن خالويه آية البقرة ٢/٢٥٤ في ص ٧٥ أما آية الطور ٥٢/٢٣ في ص ٣٠٦ فيها.
وانظر التيسير ص ٨٢، ص ٢٠٣، وحجة أبي زرعة ص ١٤١، ٦٨٣.
(٥) انظر الحجة لابن خالويه ص ٧٥، وحجة أبي زرعة ص ١٤١ ـ ١٤٢.
(٦) انظر الحجة لابن خالويه ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧.

«فيها» خبراً له، ويرى ابن زنجلة أن تكون «لا» رافعة له عاملة عمل لَيْسَ؛ ويرى أنَّ النصب على النفي والتبرئة[1].

١١ - [لكنَّ]

اختلف القراء في قراءتها مشدّدة ومخففة، فأعملوها عند التشديد، وأهملوها عند التخفيف.

فاختلفوا في قراءتها من قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ ٱلشَّيَاطِينَ﴾[2] فمنهم مَن قرأها مخففة، ومنهم من قرأها مشدّدة.

فقرأ ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، ونافع، ولَكِنَّ مشدّدة في الآية وكذلك قرأوها مشدّدة في قوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ ٱللَّهَ ... قَتَلَهُمْ .. وَلَكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾[3] و ﴿وَلَكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾[4].

وقرأ نافع، وابن عامر: ﴿وَلَكِنِ ٱلْبِرُّ مَنْ ءَامَنَ﴾[5]، و ﴿وَلَكِنِ ٱلْبِرُّ مَنِ ٱتَّقَىٰ﴾[6] بتخفيف النون من «لَكِنْ» ورفعا «البرُّ».

وقد شدَّد النون في هذين الموضوعين في آية «البقرة ٢/ ١٧٧، ٢/ ١٨٩» ابن كثير، وأبو عمرو، وعاصم، وحمزة، والكسائي.

وقرأ حمزة، والكسائي ﴿ولَكِنِ ٱللَّهُ قَتَلَهُمْ﴾، و ﴿وَلَكِنِ ٱللَّهُ رَمَىٰ﴾، و ﴿وَلَكِنِ ٱلنَّاسُ أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ و ﴿وَلكِنِ ٱلشَّيَاطِينُ كَفَرُوا﴾ بتخفيف النون من كلِّهنَّ.

---

(١) حجة أبي زرعة ص ٦٨٣.

(٢) سورة البقرة ٢/ ١٠٢.

(٣) سورة الأنفال ٨/ ١٧.

(٤) سورة يونس ١٠/ ٤٤.

(٥) سورة البقرة ٢/ ١٧٧ قوله تعالى: في المصحف ﴿وَلَكِنَّ ٱلْبِرَّ...﴾.

(٦) سورة البقرة ٢/ ١٨٩ قوله تعالى في المصحف: ﴿وَلَكِنَّ ٱلْبِرَّ..﴾.

وقرأ ابن عامر وحده ﴿وَلَٰكِنَ ٱلشَّيَاطِينُ كَفَرُوا﴾ فخفف النون منها، وكذلك خففها من قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنِ ٱللَّهُ قَتَلَهُمْ﴾ و ﴿وَلَٰكِنِ ٱللَّهُ رَمَىٰ﴾ وشدّد النون منها في قوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلنَّاسَ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾.

وأُكِدَ أنَّهم لم يختلفوا إلَّا في هذه الستة الأحرف[1] فأعملت «لكنَّ» عند قراءتها مشدَّدة، وأهملت عند قراءتها مخففة أي رفع الاسم بعدها، وسبب اهمالها خلوها من شبه الفعل لفظاً وإذا خففت وليها الاسم والفعل ولذا ابتدىء ما بعدها . . . .

١٢ ـ [ما الحجازية]

قرأ عاصم وحده برفع خبرها فجعلها تميمية. وأما باقي القراء فقرأوا ونصبوا خبرها في قوله تعالى: ﴿مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾[2] فقراءة عاصم في رواية المفضل «مَاهُنَّ أُمَّهَاتُهُمْ» رفعاً، وقرأ الباقون: «مَاهُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ» نصباً[3] لخبرها لأنَّها تعمل عمل لَيْسَ فترفع المبتدأ، وتنصب الخبر.

١٣ ـ [الواو]

اختلف القراء في قراءة الفعل بعدها فمنهم مَن نصبه، ومنهم مَن رفعه وقد يرفعه بعضهم، ويجزمه الآخرون ونستنتج من اختلافاتهم ما يلي :ـ

---

(١) كتاب السبعة ص ١٦٧، والتيسير ص ٧٥، وحجة ابن خالويه ص ٦٢، ذكر الخلاف في آية البقرة ١٠٢/٢، وانظر حجة أبي زرعة ص ١٠٨ ـ ١٠٩ قال «وإنَّ» العرب تؤثر تشديدها ونصب الاسماء بعدها وانظر من حجة أبي زرعة ص ١٢٣ (١٧٧/٢) ص ١٢٧ (١٨٩/٢) ص ٣٩ آية سورة الأنفال ١٧/٨.

(٢) سورة المجادلة ٢/٥٨.

(٣) كتاب السبعة ص ٦٢٨، حجة أبي زرعة ص ٧٠٣، وإملاء ما من به الرحمن للعكبري ٢٥٧/٢ قال العكبري «كسر» أُمَّهَاتِهِم» على أنَّه خبر «ما» ويضمها على لغة التميمية».

(أ) اختلافهم في رفع الفعل ونصبه بعد الواو

(١) اختلفوا في قراءة رفعه ونصبه من قوله تعالى: ﴿وَلَا نُكَذِّبَ بِآيَاتِ رَبِّنَا وَنَكُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾[١].

فقرأ ابن كثير، ونافع، وأبو عمرو، والكسائي، وعاصم في رواية أبي بكر ﴿وَلَا نُكَذِّبُ .. وَنَكُونُ﴾ جميعاً بالرفع. وقد قرأ ابن عامر، وحمزة، وعاصم في رواية حفص (وَلَا نُكَذِّبَ ... وَنَكُونَ) بنصب الفعلين «هذه رواية ابن ذكوان»[٢]. وقد قرأ ابن إسحاق الفعلين نصباً[٣]. فالحجة لمن قرأ بالنصب أنّه جعله جواباً للتمني بالواو لأنّ الواو في الجواب كالفاء، ودليله أنّه في حرف عبد الله بالفاء في الأول بالواو في الثاني، والنصب فيهما[٤]، وهذا خلاف ما يراه سيبويه فإنّه يرى أنّ الفعل مرفوع في الآية[٥]، وأكد الزجاج رفع «نُكَذِّبَ» وأجاز الرفع والنصب في «وَنَكُونَ»[٦].

وحجة من رفع الفعل أنّه جعل الكلام خبراً ودليله أنّهم تمنّوا الرد ولم يتمنوا الكذب[٧].

(٢) واختلفوا في رفع الفعل ونصبه من قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمَ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي ءَايَاتِنَا﴾[٨].

---

(١) سورة الانعام ٦/٢٧.

(٢) كتاب السبعة ص ٢٥٥، والحجة لابن خالويه ص ١١٢ والتيسير ص ١٠٢، وحجة أبي زرعة ص ٢٤٥.

(٣) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ص ٣٣.

(٤) الحجة لابن خالويه ص ١١٢، ومعاني القرآن للزجاج ٢/٢٦٣.

(٥) الكتاب ١/٤٢٦.

(٦) معاني القرآن للزجاج ٢/٢٦٢ - ٢٦٣.

(٧) الحجة لابن خالويه ص ١١٢.

(٨) سورة الشورى ٤٢/٣٥.

فقرأ نافع ، وابن عامر: «وَيَعْلَمُ» برفع الفعل وقرأ ابن كثير، وأبو عمرو وعاصم، وحمزة؛ والكسائي «وَيَعْلَمَ» بنصب الفعل[1].

وهناك خلاف بين البصريين والكوفيين في نصب الفعل بعدها : فيرى البصريون أنّه منصوب بـ «أنْ» مضمرة بعد الواو. ويرى الجرمي أنّها تنصب الفعل بنفسها بينما يرى الكوفيون أنّ النصب على الخلاف[2]، ونسب ابن خالويه لهم النصب بها أيضاً[3].

والحجة لمن نصب الفعل أنّه صرفه عن المجزوم ودليه على ذلك قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ﴾[4] أما حجة من رفع الفعل فإنّه استأنف بالواو لتمام الشرط والجزاء بابتدائه وجوابه[5].

(ب) اختلافهم في رفع الفعل وجزمه

(١) اختلف القراء في قراءة رفع الفعل وجزمه في قوله تعالى: ﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا . . . وَيُكَفِّرُ عَنكُم . . ﴾[6].

فقرأ ابن كثير ، وأبو عمرو، وعاصم في رواية أبي بكر «وَيُكَفِّرُ» بالنون ورفع الفعل.

وقرأ نافع، وحمزة، والكسائي «ونُكفِّرْ» بالنون، وجزم الفعل، وروى أبو خليد عن نافع: « ونُكَفِّرُ عَنكُمْ » بالنون ورفع الفعل.

---

(١) كتاب السبعة ص ٥٨١، والحجة لابن خالويه ص ٢٩٣ والتيسير ص ١٩٥ وحجة أبي زرعة ص ٦٤٣.

(٢) انظر الانصاف لابن الأنباري مسألة «٧٥» ٢/٥٥٥ـ ٥٥٧ .

(٣) الحجة لابن خالويه ص ٢٩٣ .

(٤) سورة آل عمران ٣/١٤٢ .

(٥) الحجة لابن خالويه ص ٢٩٣ ، وحجة أبي زرعة ص ٦٤٣ .

(٦) سورة البقرة ٢/٢٧١ .

وقرأ ابن عامر، وعاصم في رواية حفص «ويُكَفِّرُ» بالياء ورفع الفعل، وروى الكسائي عن ابي بكر عن عاصم «وَنُكَفِر» بالنون والجزم(١).

وحجة من قرأ بجزم الفعل أنّه عطفه على قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تُخْفُوهَا﴾ فجعل التكفير مع قبول الصدقات.

أما حجة مَن رفع الفعل فإنّ ما أتى بعد الفاء المجاب بها الشرط مستأنف مرفوع(٢)، ودليله قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ ٱللَّهُ مِنْهُ﴾(٣).

(٢) واختلفوا في قراءة رفع الفعل المضارع وجزمه من قوله تعالى: ﴿إِنْ شَاءَ جَعَلَ . . . وَيَجْعَل لَّكَ قُصُوراً ﴾(٤).

فقرأ ابن كثير، وعاصم في رواية أبي بكر، وابن عامر «ويَجْعَلُ» برفع الفعل، وقرأ نافع، وأبي عمرو، وحمزة، والكسائي، وحفص عن عاصم والكسائي عن أبي بكر عن عاصم «وَيَجْعَلْ» بجزم الفعل(٥).

فالجزم على أساس عطف الفعل على معنى قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكَ﴾ لأنّه جنواب الشرط، وإن كان ماضياً فمعناه الاستقبال وأما رفع الفعل فيكون على الإستئناف لأنّ مَن رفعه قطعه من الأول فاستأنفه(٦).

(٣) واختلفوا في قراءة رفع الفعل وقراءة جزمه من قوله تعالى: ﴿فَأَصَّدَّقَ

---

(١) كتاب السبعة ص ١٩١، والحجة لابن خالويه ص ٧٩، والتيسير ص ٨٤، وحجة أبي زرعة ص ١٤٧ - ١٤٨.

(٢) الحجة لابن خالويه ص ٧٩، وحجة أبي زرعة ص ١٤٧، ١٤٨.

(٣) سورة المائدة ٥/٩٥.

(٤) سورة الفرقان ٢٥/١٠.

(٥) كتاب السبعة ص ٤٦٢، والحجة لابن خالويه ص ٢٤٠، وكتاب التيسير ص ١٦٣، وحجة أبي زرعة ص ٥٠٨.

(٦) الحجة لابن خالويه ص ٢٤٠، وحجة أبي زرعة ص ٥٠٨.

﴿وَأَكُن مِنَ ٱلصَّالِحِينَ﴾[1].

فقرأوا « وَأَكُنْ » باثبات الواو ونصب الفعل وبحذفها وجزمه، واجماعهم على الجزم الاّ ما تفرد به أبو عمرو فنصب الفعل[2] .

فحجة من جزم الفعل أنّه ردّه على موضع الفاء وما اتصل بها قبل دخولها على الفعل لأنّ الأصل كان «لولا أخرتني أتصدّقْ وأكنْ».

وأما حجة أبي عمرو في نصبه للفعل فأنّه ردّه على قوله : ﴿أَصَّدَّقَ﴾ لأنّ معنى لولاَها هنا معنى «هلا» وهي للاستفهام، والتحضيض والجواب في ذلك بالفاء منصوب وفيما شاكله من الأمر والنهي والتمني والجحد والعرض فعطف لفظاً على لفظ ليكون الكلام فيه من وجه واحد[3].

أكد السيوطي جواز الاحتجاج بكلّ ما قرىء بالقرآن الكريم في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً . وقد أكد اطباق الناس على الاحتجاج بالقراآت الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً. ثم ذكر أنه يحتج بها إذا خالفت القياس أيضاً . ويرى أنّ ما ذكره من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا يعلم فيه خلافاً بين النحاة، وإن اختلف في الاحتجاج بها في الفقه.

وقد احتج على جواز ادخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب[4] بقراءة ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[5] وقد ضعف بن خالويه هذه القراءة لأنّ العرب لم تستعمل الأمر باللام للحاضر إلاّ فيما لم يسمّ فاعله كقولهم: لِتُعْنَ

---

(١) سورة المنافقون ٦٣/١٠ .

(٢) كتاب السبعة ص ٦٣٧، وحجة ابن خالويه ص ٣١٩، والتيسير ص ٢١١، وحجة أبي زرعة ص ٧١٠ ـ ٧١١.

(٣) الحجة لابن خالويه ص ٣١٩، وحجة أبي زرعة ص ٧١٠ ـ ٧١١.

(٤) الاقتراح للسيوطي ص ٤٨ تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم.

(٥) سورة يونس ١٠/٥٨ في القرآن ﴿ فَلْيَفْرَحُوا ﴾.

بِحَاجَتِي[1]. وقد نسب أبو زرعة هذه القراءة إلى يعقوب في رواية رُوَيْس[2] أما قراءة الباقين «فَلْيَفْرحُوْا»[3].

ومن جميع ما قدمناه من اختلافات القراء نستطيع أنْ نجمل ما أفاد النحاة وعلماء اللغة من هذه الاختلافات أي اختلافات القراء في قراءة الحروف ومعمولاتها ونرى أنّها فتحت لهم الطريق أن يضعوا قواعدهم النحوية بل لقد ولد النحو في احضان علم القراءات فكان أوائل النحاة من القراء وقد صنف بعضهم كتباً في معاني الكتاب العزيز كما ذكرنا سابقاً لأنّهم كانوا أجدر به من سواهم وأعرف بدلالة مفرداته ومعاني أدواته وإعرابه.

وإنّنا نرى أنَّ ما ضعفه بعضهم لقسم من القراءات وما جعلوه لحناً منها أفاد قسماً منهم فخالف اجماع جمهور النحاة متشبثاً ببعض القراءات الشاذة والضعيفة والمخالفة للقياس ليستعين بها لدعم ما خالف به غيره.

وقد ذكرنا أنَّ النحاة قد تصوروا أنَّ أبا عمرو عند اختلاسه لحركة الحرف المجرور بحرف الجرّ أنّه أسكنه ؛ واختلف النحاة في الاسم المعطوف على المجرور فمنهم مَن جعله مجروراً بتقدير حرف جرّ محذوف له، ومنهم من جعله منصوباً وقدر لنصبه فعلاً أو جعله معطوفاً على فعل متقدم ، ورفضوا جرّه على الجوار.

واختلفوا في نصب الاسم المؤكد لاسم إنَّ فنصبه بعضهم ورفعه الآخرون

---

(1) انظر الحجة لابن خالويه ص ١٥٧ قال ابن خالويه: «والحجة لمن قرأه بالتاء أنّه أراد بها مواجهة الخطاب للصحابة».

(2، 3) حجة أبي زرعة ص ٣٣٣ ـ ٣٣٤.

قال الزبيدي في ترجمته ليعقوب المتوفى (٢٠٥ هـ):

«وكان أقرأ القُرّاء وأخِذ عنه عامةُ حروف القرآن مسنداً، وغير مسند من قراءة الحرمّيين والعراقيين، والشام وغيرهم قال أبو حاتم: وأرْوى الناس لحروف القرآن وحديث الفقهاء وليعقوب كتاب سمّاه «الجامع» جمع فيه عامة اختلاف وجوه القرآن ونسب كلّ حرف إلى من قرأ به..».

وأعملوا إنَّ مشـدّدة ومخففة، واختلفـوا في حركـة همزتهـا، وأجازوا فيهـا الفتـح والكسـر وشدّدهـا بعضهم، وخففها الآخـرون أما «أنَّ» فـأعملوها مشـدّدة ولكنهم أهملوها عند التخفيف وأجازوا فتح همزتها وكسرها أيضاً.

ونتـج عن اختلاف قـراءتهم في حركـة الفعل المفصـول بينه وبين «أنْ» بـ «لا» فمنهم مَن أهملها ورفع الفعل، ومنهم مَن جعلها ناصْبة لـه وكسرت نـونها، وضمت عند التقائها بساكن ونتج عن نصبهم للفعل أو رفعهم له بعد «أو» والفاء، وَحتّى والواو أن يهمل النحاة هذه الحروف، ويجعلوها حروف عطف لا غير لأنّها لو كانت ناصبة له بنفسها لما رفع بعـدها الفعـل فقـدروا لنصبه «أنْ» مضمـرة بعد هذه الحروف.

واختلافهم في قراءة تخفيف «رُبَّ» وتشديدهـا جعلتهم يضعون قـاعدة لهـا بأنّ باءها أدغمت مع الميم فحذفت أحد اليـاءات عند الادغـام للتخفيف، ومنهم من جعلها جارة لما، ومنهم مَن جعل «ما» كافة لها عن العمل.

وسبب اختلاف قراءتهم لحركة لام الأمر فمن اسكنها جعلها جازمة للفعل، ومَن كسرها على الأصل ـ وذلك إذا سبقت بـ «ثُمَّ» جعلها ناصبة للفعل.

وقد اختلفوا في حركة «لام كي» فكسروها وفتحوها: فنصبوا المضارع مـع كسرها ورفعوه مع فتحها لأنّها لام تأكيد لا غير.

وفي اختلافهم في حركة لام التأكيد فقراءتهم لهـا كسراً جعلوهـا «لام جرٍّ» وعند رفعهم للفعل أو اسكانهم له بعد «لا» جعلوا «لا» حرف نهي مـع المجزوم، وحـرف نفي مع المـرفوع. وقـد قالـوا: إنّها مشبهـة بلَيْسَ... وعندمـا اختلف القراء في رفع الاسم ونصبه بعد «لا» فمن رفعه ونونه بعدما جعلها مشبهة بلَيْسَ، ومَن نصبه جعلها «لا» التبرئة التي تبني مع اسمها كبناء «خمسة عشرَ» وهم بهذا قد شبهوها بإنَّ.

وفي اختلافهم في قراءة لكنَّ في التشديد والتخفيف جعلها النحاة عاملة إذا كانت مشدّدة وأهملوها عند التخفيف وتعليل إهمالها لأنّها تشبه الفعل لفظاً ومعنىً، فلما اختلفت عنه لفظاً اهملت، فأوجبوا لعملها الشبه بالفعل لفظاً ومعنىً . .

وعندما رفع القراء خبر «ما» أهملها النحاة وجعلوها تميمية، وعند قراءتهم بنصب خبرها جعلها النحاة عاملة عمل لَيْسَ واطلقوا عليها أنّها «ما» الحجازية.

الفَصْلُ الثَالِث
مَبْنَى الحُرُوف العَامِلَة
نحتُ الحرُوف العَامِلة وتركيبُهَا

في هـذا الفصل « نحت الحـروف العـاملة وتـركيبهـا » بيـان مبني حـروف المعاني فيذكر بسيطها، ويفصل القول في مركبها من الحروف العاملة منها، لأننا لم نجد أحداً قد خصص كتاباً لدراسة مبنى الحروف من القدماء والمحـدثين وإن أشاروا إلى مباني بعضها بايجـاز ضمن دراساتهم للعـوامل النحـوية، أو في ثنـايا شروحهم المطولة لكتب النحو .

ونحن إذ نقصـر الفصل على ذكـر آراء علماء العـربيـة في نحت الحـروف العـاملة وتركيبها لأن بـاب حـروف المعـاني بـاب واسـع فلكـل حـرف أسـراره ومواقعه، وقد تختلف معانيها عند النحاة لاختلافهم في إثبـات تركيبهـا ونحتها أو رفضهم لـذلك. وإنْ كـان أغلبهم مُهتمـاً بعملهـا علمـاً أنّ بعضهم مهتم بعملهـا ومعانيها كما هو موجود في كتب معـاني القرآن الكـريم وإعرابـه، أو الكتب التي تناولت دراسة الأدوات .

بعـد تحديـد دلالة النحت والتركيب في بعض المعجمات العـربية نـذكـر التعريفات التي وضعها علماء العربية من القدماء ومن المحدثين لهما ونحدد نشأة وضع مصطلحيهما وأبرز القائلين بهما .

ثم نتنـاول من الحروف العـاملة المنحوتـة والمركبـة ـ الأحـاديـة فـالثنـائيـة فالثلاثية فالرباعية فالخماسية .

وقبل أن نختتم البحث نبين موقفنا من آراء قالها بعضهم في اثبات النحت والتركيب في لغتنا أو آراء نفيهم لذلك .

ونسأل الله سبحانه أن يكون عملنا هذا نافعاً لطلاب العلم من محبي لغة القرآن الكريم. آملين أن يكون هذا الفصل محفزاً لأحدهم أن يكتب رسالة في مبنى حروف المعاني عاملة ومهملة .

مبنى الحروف

الحرف بسيط ومركب، فعدّ أبو حيان واحداً وستين حرفاً بسيطاً[1] .

فذكر من الأحادي الواو، والفاء، والتاء، والباء، واللام، والكاف، والسين، والهمزة .

وذكر من الثنائي: أَوْ، وأَمْ، وبَلْ، وَلاَ، ومَا، وإِنْ، وأَنْ، ولَنْ، ومِنْ، وفِي، ومُذْ، ولَو، ولَمْ، وأَيْ، وآ، وَعَنْ، ويَا، وَوا، وقَدْ، وهَلْ، وكَيْ، وَمَعَ، وال .

وذكر من الثلاثي: عَلَى، وإِلَى، ورُبَّ، وعَدَا، وخَلاَ، ومُنْذُ، وإِنَّ، ولَيْتَ، وسَوْفَ، وأَيَا، وهَيَا، وأَنَّ، وأَلا، وأَمَا، وأَجَلْ، وبَجَلْ، ونَعَمْ، وبَلَى، وثُمَّ، وحَاشَ .

وذكر من الرباعي: حَتَّى، وإِلاَّ، وأَمَّا، وإِمَّا، ولَعَلَّ، وكَلاَّ .

أما ما ذكره من الخماسي: فلكِنَّ .

وقد ذكر أبو حيان عشرة أحرف مركبة هي[2] :

كأَنَّ، ولَوْلاَ، ولوْمَا، وأَلاَّ، وهَلاَ، وإِذْمَا ـ على مذهب سيبويه ـ ولَمَّا ـ على مذهب سيبويه بأنّها حرف لا ظرف .

(١ ، ٢) مخطوط ارتشاف الضرب لأبي حيان مخطوط دار الكتب المصرية برقم: ٨٢٨ ص ١٢١٢ .

ثم أكد ما ذهب إليه ابن العريف من أنّ «كَمَا»، « وإنّما » « ورُبّما » مركبة لا بسيطة .

دلالة النحت والتركيب في المعجمات العربية

نود أن نذكر دلالة كل منهما كما نصّ عليهما المعجميون في معجماتهم لإثبات دلالتيهما لغة قبل أن نثبت لهما المعنى اصطلاحاً كما نصّ عليه علماء العربية .

قال ابن دريد: « والنَّحتُ: نحتك الخشبة وغيرها. نحتَ ينحِتُ نحتاً، وما سقط من الخشبة نُحاته »[1] .

ونصّ على أنَّ التركيب: « كل شيء أثبته في شيء فقد ركبته نحو السنان في الرمح وغيره »[2]. وقال الجوهري: « وتقول في تركيب الفصّ في الخاتم والنَّصْل في السَّهْم: ركبتُهُ فتركّب، فهو مُركّبٌ ورَكِيبٌ »[3] .

ونصّ على أنَّ النحت من: « نَحَتَهُ يُنْحِتُهُ - بالكسر - نحتاً أي بَرَاهُ »[4] .

وقال ابن منظور: « النحتُ: النَّشْرُ والقَشْرُ. . . ونحتَ الجبل يَنحِتُهُ: قطعَهُ وهو من ذلك »[5] وفي التنزيل العزيز: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ ٱلْجِبَالِ بُيُوتاً فَارِهِينَ﴾[6] .

وقوله: « ركَّب الشَّيء: وضع بعضه على بعض، وقد تركّب وتراكب. .

---

(١) كتاب جمهرة اللغة: ٢/ ٥ .

(٢) كتاب جمهرة اللغة: ١/ ٢٧٤ .

(٣) الصحاح اعداد نديم مرعشلي ١/ ٥٠٢، وانظر اللسان ١/ ٤٣٢ .

(٤) الصحاح ٢/ ٥٤٦، واللسان ٢/ ٩٨ .

(٥) اللسان ٢/ ٩٧ .

(٦) سورة الشعراء ٢٦/ ١٤٩ ذكر الزمخشري اختلاف القراءة في فارهين وفرهين. وفتح الحاء من تنحتون وهي قراءة الحسن، الكشاف ٣/ ١٢٣ .

والركيب: يكون اسماً للمركّب في الشّيء كالفَصّ يركّب في كفه الخاتم، لأنّ المُفَعّل والمُفْعَل كلّ يُردُّ إلى فَعيل »[1] .

وعرفه ابن فارس بقوله: « معنى النحت أن تُؤخذ كلمتان وتُنْحَتَ منهما كلمة تكون آخذة منهما جميعاً بخطٍّ »[2] .

وجاء في المعجم الوسيط ما نصُّه: « ونحت الكلمة: « أخذها وركّبها من كلمتين أو كلمات »[3] .

معناهما الاصطلاحي عند علماء العربية

النحت اسقاط بعض الحروف، أو قطعها من كلمتين أو أكثر وما تبقى من الحروف تركب مكونة الكلمة المنحوتة التي تختلف عن جملة الأصل بناء لا دلالة .

وقولهم: حيْعَلَ الرجلُ إذا قال: حيّ عَلى[4] ، وقولهم للرجل الشديد: ضَبَـطْر من ضبط وضبر، وفي قولهم: صَهْصِلق أنّه من صهل وصلق، وفي الصلدم أنّه من الصلد والصدم[5] .

فالنحت ضرب من ضروب الاشتقاق في اللغة وهو « أن تعمد إلى كلمتين، أو جملة فتنزع مجموع حروف كلماتها كلمة فذّة تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها »[6] .

والتركيب وضع الشيء من كلمتين بعد حذف أو اسقاط من حروفهما

---

(١) اللسان ٤٣٢/١ .

(٢) معجم مقاييس اللغة ٣٢٨/١ .

(٣) المعجم الوسيط ٩١٣/٢ .

(٤) الصاحبي لابن فارس ٢٧١ ، فصول في فقه العربية ص ٢٦٨ والمعجم الوسيط ٩١٣/٢ .

(٥) الصاحبي ص ٢٧١ ، وفصول في فقه العربية ص ٢٦٩ .

(٦) فصول في فقه العربية ص ٢٦٦ .

وتكوين كلمة مما تبقى من حروفهما بعد الحذف تختلف عن الكلمتين بناء وحكماً .

فالمركب عند النحاة[1]: هو ما ركب من كلمتين بمنزلة اسم واحد في شدة الانعقاد. والتركيب جمع الحروف البسيطة ونظمها لتكون كلمة. أو كلمة مستخلصة من كلمتين أو أكثر للدلالة على معنى مركب كالتراكيب الاضافي، والمزجي والاسنادي .

أما النحت فعرفه جرجي زيدان: أنه ناموس فاعل على الألفاظ وغاية ما يفعله فيها إنَّما هو الاختصار في نطقها تسهيلاً للفظها، واقتصاداً في الوقت بقدر الامكان. وعدّه فتكاً قد حلَّ بجميع البشر أدناها وأسماها من نشأتها الأولى ولم يزل حتى الآن، وأشار إلى أنَّ الحروف إنَّما هي بقايا ألفاظ ذات معان في نفسها يعسر عليه استقراء جميعها.

وأكد أنَّ الحروف التي يدخلها النحت هي: أحرف الجر، والعطف، والأحرف المشبهة بالفعل ، والمشبهة بليس ، وحروف الاستثناء وأحرف الاستفهام، والنواصب والجوازم، وأحرف الزيادة[2].

ويدخل التركيب في بنية كل من الاسم، والفعل والحرف ولعلّ التركيب في الحروف يشير الى قدم هذه الوسيلة في العربية .

ونصَّ النحاس على أنَّ النحت لون من ألوان التركيب في العربية خضعت له الأسماء والحروف[3] .

---

(١) انظر الحدود في النحو للرماني ضمن رسائل في النحو واللغة ص ٤١ .
وانظر ما عرفه الشريف الجرجاني في التعريفات ص ٤٩ .

(٢) الفلسفة اللغوية لجرجي زيدان ص ٧١ .

(٣) انظر تطور المعنى الوظيفي لأدوات النفي في اللغة العربية رسالة دكتوراه اعداد مصطفى النحاس ص ٨٢ .

ويرى أستاذنا الدكتور رمضان عبد التواب أن النحت في اللغة ينقسم إلى أربعة أقسام هي: النحت الفعلي، والنحت الوصفي، والنحت الاسمي، والنحت النسبي [١].

أوائل القائلين بالنحت والتركيب

ربّ سائل يسأل عن أول عالم من علماء العربية قال بالنحت والتركيب ولفت نظر أقرانه إليهما على ما نعتقد ـ أن الخليل بن أحمد الفراهيدي هو أوّل من فطن للظاهرتين النحت والتركيب، هناك أدلة تدعم ما نذهب إليه، وتثبت أنّه سبق أقرانه في هذا الرأي الذين ساروا على منهجه ذلك.

فالدليل الأوّل ما أثبته ابن فارس[٢] ونصّ عليه بقوله: « والأصل في ذلك ما ذكره الخليل من قولهم حَيْعَلَ الرّجل . . . »[٣].

ودليل آخر ما قاله سيبويه في عدم التركيب في « لن » خلافاً لاعتقاد الخليل في تركيبها.

قال سيبويه: « وأما غيره فزعم أنّه ليس في « لَنْ » زيادة وليست من كلمتين، ولكنهما بمنزلة شيء على حرفين ليست فيه زيادة، وإنّها في حروف النصب بمنزلة « لَمْ » في حرف الجزم في أنّه ليس واحد من الحرفين زائداً، ولو كانت على ما يقول الخليل لما قلت: أما زيداً فلن أضْرِبَ لأنّ هذا اسم والفعل صلة فكأنه قال: أما زيداً فلا الضربُ له »[٤].

---

(١) فصول في فقه العربية للدكتور رمضان عبد التواب ص ٢٦٧.

(٢) انظر ما ذكره الدكتور مصطفى جواد نقلاً عن مقاييس اللغة (في المباحث اللغوية في العراق) ص ٩٦ ـ ٩٧، وما ذكر الدكتور حجازي في كتابه اللغة العربية عبر القرون ص ٩٤.

(٣) مقاييس اللغة لابن فارس ١ /٣٢٨، والصاحبي له ص ٢٧١.

(٤) الكتاب ١ /٤٠٧ وقد نقل ذلك ابن يعيش في شرح المفصل ٨ /٧٢ وقال: « وقد أفسد سيبويه قول الخليل»، وانظر ما ذكره ابن السراج لسيبويه في أصول النحو ٢ /١٥٢.

وذهب إلى نفي تركيبها جماعة من العلماء كالمبرد[1] والسيرافي[2] وغيرهما .

ونحن نرجح ما ذهب إليه الخليل وسوف نذكر آرء علماء العربية القدماء والمحدثين الذين توصلوا إلى صحة التركيب في « لَنْ » .

وللخليل رأي في الكلمة المركبة حيث يكون لها حكم غير حكم الكلمتين اللتين ركبتا منهما ودليلنا على ذلك ما ذكره ابن جني في كتابه سر صناعة الإعراب عندما ذكر مذهب الخليل في « لن » قال: « وصار لهما بالامتزاج والتركيب الذي وقع بينهما حكم آخر »[3]. وأيد هذا الرأي ابن الأنباري بقوله: « لأنّ الحروف إذا ركبت تغير حكمها بعد التركيب عما كان عليه قبل التركيب »[4] .

فالخليل ـ وهو رأس المدرسة البصرية ـ أول من لفت أنظار طلاب العلم من علماء اللغة العربية في عصره سواء أكانوا من البصريين أم من الكوفيين، ونظن أنّ ما أشار إليه سيبويه من أنّ غيره لم يوافقه على تركيب « لَنْ » ربّما وافقه على تركيب الأدوات الأخرى وفي الكلمات المنحوتة والمركبة من الأسماء والأفعال .

وإنّ الدراسات الحديثة قد أثبتت صحة رأي الخليل في التركيب والنحت

---

(١) المقتضب ٢/٨ احتج المبرد بما احتج به سيبويه .

(٢) ذكر السيرافي رأي أبي سعيد الذي ينفي التركيب في « لَنْ » وهو أبو سعيد السكري النحوي اللغوي المتوفى (٢٧٥ هـ) وقد ذكر ما ذهب اليه الكسائي في تركيبها انظر حاشية الكتاب ٤٠٧/١ والانصاف ٢١٦/١ ، وسر صناعة الإعراب ٤٨/١ ، ومشكل إعراب القرآن لمكي ٣٨٠/٢، ومعاني القرآن للأخفش ١٢١/١ قال: « وقال بعضهم: إنّما هي « أنْ » جعلت معها « لا » .

(٣) سر صناعة الإعراب ٣٠٤/١، والبيان في غريب القرآن ٦٥/٢ ، وتطور المعنى الوظيفي لأدوات النفي ص ٨٢، وفقه اللغة للسامرائي ص ٦٤ .

(٤) الانصاف ٢١٣/١ ، ٢١٦/١ .

لعدد من الكلمات التي ذكرها في العين أو نقلها منه سيبويه ودونها في الكتاب .

ذكر السيرافي أنّ الكسائي قد وافق الخليل في تركيب « لَنْ » من « لا » و « أَنْ » كما وافقه الفراء في تركيب « لَيْسَ » وانهما يعتقدان أنّ أصلها من « لا وأيس » فطرحت الهمزة والزقت اللام بالياء[1]، إلاّ أنّ الفراء خالفه في « إلاّ »[2] حيث ذهب هو ومن تابعه من الكوفيين وهو المشهور من مذهبهم ـ الى أنّها مركبة من « إنَّ » و « لا » ثم خففت « إنَّ » وأدغمت في « لا » والاعتقاد أنّها مركبة من « إنْ » و « لاَ » .

ولعلّ غير هؤلاء ممن كان في عهد الخليل أو ممن جاء بعده ـ لهم آراء في النحت والتركيب قد درست بضياع مؤلفاتهم .

النحت والتركيب في الحروف العاملة

نذكر النحت والتركيب في الحروف العاملة ابتداء من الأحادية فالثنائية حتى الخماسية منها.

أ ـ الحروف الأحادية

سنذكر منها: الباء، واللام، والكاف .

---

(١) لسان العرب مادة « ليس » وكتاب الحلل في اصلاح الخلل ص ١٦٢ .

(٢) انظر ما قاله ابن الانباري في الانصاف ١/٢٦١ .

ولباحث محدث يرى في كلام ابن الانباري خطأً قال: « والصواب أن الفراء يراها مركبة من « إنْ » النافية « ولا » واعتماده على ما نقله من معاني القرآن للفراء من « إنْ » التي تكون جحداً وضموا إليها « لا » فصارا جميعاً حرفاً واحداً، وخرجا من الجحد وربّما ذكر الفراء رأيه في تركيب « إلاّ » في كتبه الأخرى فنقل عنه ابن الانباري وابن يعيش. فلا يكون مأخذاً عليه كما ذهب إليه الدكتور فاضل السامرائي. انظر أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية ص ٨٦ وقد ذكر رأي الفراء في شرح المفصل ٢/٧٦ ـ ٧٧ ومدرسة الكوفة النحوية ٢٢٤ .

« الباء »

لها معانٍ متعددة لا بد أنْ يكونَ أحدها أصلًا لها .

فزعم جرجي زيدان أنّ الباء بقية كلمة ذات معنى مستقل هي « بيت » وقد توصل الى هذا الزعم بالاستقراء، ودليله على ما ذكره أنّ بيتاً مستعملة في السريانية بمعنى « في » أو بين . . .[1] ولعل ما زعمه يكون صحيحاً لأنّ الباء قد تأتي لمعانٍ متعددة وهي أصل حروف القسم، والواو يكون بدلاً منها كما أنّ التاء يكون بدلاً من الواو ـ والحروف تتعاقب، فلا بد أنْ تكون من أصل واحد تعددت من الأصل هذه الحروف .

قال تعالى : ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم﴾[2]. قال سيبويه : « وتقول تالله وفيها معنى التعجب، وبعض العرب يقول في هذا المعنى « لِلّهِ » فيجيء باللام، ولا يجيء إلاّ أن يكون فيه معنى التعجب »[3] وقال أيضاً: « اعلم أن من العرب من يقول من ربي ـ يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء في قوله: « والله »[4]. وعلى هذا يكون الباء أصل حروف القسم كما أشرنا إليه سابقاً .

« اللام »

له معانٍ كثيرة، وإنّها تتضمن معنى « إلى » فمن الباحثين من يقول: إنّها تقوم مقامها في العربية والسريانية. أما في العبرانية فتحولت إلى « ال » ثم « ل »[5] .

---

(١) انظر الفلسفة اللغوية لجرجي زيدان ص ٧٥ .

(٢) سورة الأنبياء ٥٧/٢١ .

(٣) الكتاب ١٤٤/٢ .

(٤) الكتاب ١٤٥/٢ .

(٥) الفلسفة اللغوية ص ٧٥ .

« الكـاف »

يذكر جرجي زيدان أنَّه من مقابلتها ظهر أنَّ الأصل في مؤداها التشبيه بدليل كونها « هكذا » في بقية اللغـات الشرقيـة، فهي في العبرانيـة بقية « كن » مفـادها « كذا » و « كن » منحوتة من « أكن » في العبرانية بمعنى حقيقة .

فبنـاء على ذلك يـرجـح أنَّ كـاف التشبيـه هي بقيـة أصـل يقـابـل « أكن » العبرانية فقد من العربية، ولم يزل محفوظاً فيها مركباً مع « لا » النـافية أعني بـه « لكنْ »، ومن معانيها الاستدراك ولذا قال الباحث المذكور، « فـأصل مؤداها «لا حقيقة » بنفي ما ذكر وتأكيد ما هو آت »[1] .

وقد ذكر النحاة المعاني الأصليـة للحروف التي ذكـرناهـا وهي البـاء والـلام والكاف، فالباء معناها الاصلي الالزاق والاختلاط وقد نصّ على ذلـك سيبويـه[2] ففي قوله تعالى: ﴿وَٱمْسَحُوا بِرُءوسِكُمْ . . ﴾[3] قالوا: إنّ الباء للالصاق[4] .

وجعلوا الـلام للملك ولاستحقـاق الشيء في قـولـه تعـالى: ﴿إِنَّ ٱلْأَرْضَ لِلَّهِ﴾[5]، و ﴿أَنَّ ٱللَّهَ لَهُ مُلْكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[6]، و ﴿وَلِلَّهِ جُنُودُ﴾[7] .

وإنّ كاف الجرّ تأتي للتشبيه نحو قولـه تعالى: ﴿وَلَـهُ ٱلْجَوَارِ ٱلْمُنْشَـآتُ فِي ٱلْبَحْرِ كَٱلْأَعْلَٰمِ﴾[8] .

---

(١) الفلسفة اللغوية ص ٧٦ .
(٢) الكتاب ٢ / ٣٠٤ .
(٣) سورة المائدة ٥/٦ .
(٤) انظر البرهان للزركشي ٢٥٢/٤، والمغني لابن هشام ١٠١/١ .
(٥) سورة الأعراف ١٢٨/٧ .
(٦) سورة البقرة ١٠٧/٢ .
(٧) سورة الفتح ٤/٤٨ .
(٨) سورة الرحمن ٢٤/٥٥ .

ب ـ الحروف الثنائية

سنذكر منها « لَنْ »، « ولَمْ »، و « مُذْ » .

فـ « لَنْ »

ذكرنا فيما تقدم رأي الخليل في تركيبها وموافقة الكسائي له ومخالفة النحاة لهما كالفراء الذي قال: إنَّ أصلها « لا » فأبدلت الألف نوناً، ونفى غيره التركيب فيها كما صرح أبو علي الفارسي قائلاً: « فأما ما ذهب إليه الخليل في « لَنْ » فلم يتبعه سيبويه، ولا أحد ممن رواه من أصحابه، وذهبوا كلهم إلى فساده »[1] .

ونفى التركيب فيها من النحاة العكبري[2]، وابن الخشاب[3]، وابن مالك[4] وابن هشام[5]، والألوسي[6]، وغيرهم[7] .

ويلاحظ من كلام ابن يعيش أنه لم يرد على ما ذهب إليه الخليل بينما نفى ما ذهب إليه الفراء في تركيبها .

فذكر ابن يعيش أنَّ مذهب الخليل أنَّها مركبة من « لا » و « أنْ » الناصبة

---

(١) انظر الأغفال للفارسي ١/٢٣ .
(٢) علل البناء والإعراب للعكبري ٢/٤٥٦ .
(٣) المرتجل في شرح الجمل له ص ٢٠٢ .
(٤) شرح التسهيل لابن مالك ص ٢٢٩ وعلته لتقديم معمول معمولها عليها .
(٥) شرح قطر الندى ٥٨، والمغني ١/٢٨٤ .
(٦) روح المعاني له ١/٢٧٣ .
(٧) انظر قول الشلوبين في شرح الجزولية نقله السيوطي في الاشباه والنظائر ١/٩٨، ١/٩٤، وانظر ما ذكره الزركشي في البرهان ٤/٣٨٧، والمرادي في الجنى الداني ص ٢٧١ ـ ٢٧٢. والدكتور ابراهيم السامرائي في دراسات في اللغة ص ٥٢، وعبد النعيم علي محمد في رسالته للدكتوراه نحو الخليل بن أحمد ص ٢٦٦ ، والدكتور عبد العال في القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص ٨٥، ومحمد عيسى في الفيروزج شرح الأنموذج، وانظر التطور الوظيفي لأدوات النفي ص ٩٦ وشرح الرضي على الكافية ٢/٣٣٥، وأساليب النفي في القرآن ١٢٥ .

للفعل المستقبل، فلَنْ نافية كما أنّ « لا » نافية للفعل المستقبل كما أنّ « أنْ » المنفي بها والمنصوب فعل مستقبل، فاجتمع في « لَنْ » ما افترق في « لا » و« أن » فقضي بأنّها مركبة منهما إذا كان فيهما شيء من حروفهما .

أما ما قاله في مذهب الفراء في تركيبها فإنّه يذهب إلى أنّها « لا » والنون فيها بدل من الألف وعدّه خلافاً للظاهر واعتبره نوعاً من علم الغيب[1] .

وشاهدهم الشعري لتركيبها من « لا » و« أنْ » هو بيت الشاعر[2] قوله:

يُرَجّي ٱلْمَرْءُ مَا إنْ لَا يَرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ ٱلْخُطُوبُ

ويذهب أحدهم[3] إلى أنَّ « إنْ » غير العاملة الزائدة بعد « ما » الموصولة هي و« لا » أصل إلى « لنْ » المركبة منهما في البيت الشعري .

ومن المحدثين الذين أثبتوا تركيبها من « لاَ » و« أنْ » هم براجستراسر[4] وجرجي زيدان[5]، والدكتور إبراهيم أنيس[6] وغيرهم .

« لَمْ »

وأصلها عند الفراء « لا » بإبدال الألف ميماً كما جعل أصل « لَنْ » « لا » بإبدال الألف نوناً أيضاً. وهو خلاف ما ذهب إليه المحدثون .

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١١٢/٨ .

(٢) هو بيت جابر بن رالان، أو بيت اياس بن الأرث. انظر الجنى الداني ص ٢١٠ ـ ٢١٢ والمغني ٢٥/١، ٦٧٩/٢ .

(٣) الدكتور فريد نعيم في رسالته للماجستير « الصيغ الرباعية والخماسية » اشتقاقاً ودلالة ص ٩٩ .

(٤) قال براجستراسر: « إنّ أصل النفي في العربية أن يكون بـ لا، وما، وإن العربية اشتقت من « لا » أدوات منها: لَيْسَ، ولَنْ ولَمْ. وقال: لَنْ مركبة من « لا » وأنْ ». انظر التطور النحوي له ص ١١١، ومذهب الخليل في النحو ص ١٦٣، وفقه اللغة المقارن ص ٦٥ .

(٥) الفلسفة اللغوية ص ٧٨، وقد وافق جرجي زيدان براجستراسر في تركيبها .

(٦) من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس ص ٧٨ .

فيذهب براجستراسر من المحدثين إلى أنّها مركبة من « لا » و « أم »[1] وجميع أدوات النفي عنده تكون أما تنوعاً للأداة الأصلية « لا » أو مركبة منها وأصل آخر .

وان براجستراسر على ما نعتقد اعتمد علىَ ما ذكرته المصادر العربية في تركيبها من « لا » و « ما » ودليلنا على ذلك ما ذكره صاحب البرهان قوله : « ولَمْ » كأنه أخذ من « لا » و « ما » لأنّ لَمْ نفي للاستقبال لفظاً، فأخذ اللام من « لا » التي هي لنفي الأمر في المستقبل والميم من « ما » التي هي لنفي الأمر في الماضي ، وجمع بينهما إشارة إلى أنّ في « لَمْ » المستقبل والماضي ، وقدم اللام على الميم إشارة إلى أنّ « لا » هي أصل النفي ، ولهذا ينفي بها في أثناء الكلام فيقال: لَمْ يَفْعَلْ زيدٌ وَلا عَمروٌ[2] .

وقد يركب مع « لَمْ » الهمزة فتكون « أَلَمْ » كما في قوله تعالى : ﴿أَلَمْ تَرَ . . .﴾[3]، و ﴿أَلَمْ يَجْعَلْ﴾[4]، و ﴿أَلَمْ نَشْرَحْ﴾[5] وأكد الزركشي تركيبها من همزة الاستفهام ، وحرف النفي « لَمْ » ولذلك يجاب ببلى ، والاستفهام يعطي النفي إذا حقيقة المستفهم عنه غير ثابتة عند المستفهم ومن ثم جاء حرف الاستفهام مكان حرف النفي ونفي النفي ايجاب[6] .

ومن المحدثين من ذكر التركيب في « أَلَمْ » جرجي زيدان أنّه من همزة

---

(١) التطور النحوي لبراجستراسر ص ١١١ ، وانظر الفلسفة اللغوية ص ٧٨ والصيغ الرباعية والخماسية ص ١٠٠ .

(٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي ٣٧٩/٢ ، ومعترك الاقران ٤٢٥/١ ذكر السيوطي ذلك نقلاً عن الزركشي ناسباً القول إلى الخويي ويعتقد الدكتور إبراهيم أنيس أنّها مركبة من « لا » و « ما » ، انظر من أسرار اللغة له ص ١١٥ .

(٣) سورة الفيل ١/١٠٥ .

(٤) سورة الفيل ٢/١٠٥ .

(٥) سورة الشرح ١/٩٤ .

(٦) البرهان ٤٦/١ .

الاسفهام ولَمْ النافية وربّما نقل ذلك من كتب العربية التي نقل عنها الزركشي الذي سبقه الى هذا الرأي(١) .

« مُذْ ومُنْذُ »

نود أن نعرض آراء علماء اللغة في « مُذْ » و « مُنذُ » معاً لأنّهما مركبتان من أصل واحد هو « مِنْ، وإذْ » وإلى هذا ذهب الكوفيون في أصل تركيبهـا، ودليلهم على ذلك قول العرب في مُنذُ « مِنـذُ » بكسر الميم، وكسر الميم يدل على أنّهـا مركبة من « مِنْ وإذْ » .

وقد شك ابن الأنباري في تركيبه هذا قال: « وإذا أثبت أنّها مركبة من « مِنْ وإذْ » كان الرفع بعدهما بتقدير فعل »(٢).

واختلف الكوفيون في تركيبها فذهب الفراء إلى أنّ مُنـذُ مركبة من « مِنْ وذُو »، فحذفوا الواو تخفيفاً، وما بعدها من صلة الذال. أما عند غيره منهم فهي مركبة من « مِنْ وإذْ » فحذفت الهمزة تخفيفاً، وغيرت بضم أولها، وحركت الذال لسكونها وسكون النون قبلها وضمت اتباعاً لضمة الميم .

ونفى التركيب فيهما ابن يعيش بل عدّه دعوى لا دليل عليهـا(٣)، ومذهب الجمهور: أنّ « مُـذْ » محذوفة النون، وأصلهـا « مُنْـذُ » مستدلين على ذلـك بتصغيرها « مُنَيْذ » فرد النون عند التصغير وتحريك ميم مُذْ بـالضم والكسر دليـل على أنّ النون محذوفة من « مُذْ » وبني غنيّ يضمـون ذال « مُـذ » قبـل متحرك

(١) الفلسفة اللغوية ص ٧٧ .

(٢) الانصاف ١/٣٨٢، والحروف للرماني ص ١٠٤، والجنى الداني ص ٥٠١ .

(٣) شرح المفصل ٤/٩٥، والجنى الداني ٥٠١ حيث ذكر المرادي لمحمد بن مسعود الغزني انه يعتقد أنّ أصلها (مِنْ ذا) وذكر قول البصريين: أنّها بسيطة وعدّه المذهب الصحيح، وذكر ابن هشام تركيبها في المغني ١/٣٣٥، ولم ينسبه وذكر تركيبها عند الفراء من «مِنْ وذُو الطائية » وذكر السيوطي التركيب عند الكوفيين في الهمع ٢/٢١٦ .

باعتباره النون المحذوفة ـ ذكر ذلك المرادي في كتابه الجنى الداني[1] .

وقد نفى الزجاج الحذف من الحروف قال: « ذهب أهل النظر الى تغليب معنى الاسم على « مُذْ »، وتغليب معنى الحرف على « مُنذُ » لتمامها »[2] .

ولا نرى في كلامه حجة مقنعة لنفي التركيب فيهما، وكذلك لا حجة مقنعة في نفي ابن ملكون[3] وهي أنَّه لا يجوز الحذف والتصرف في الحروف، وإنّ تخفيف بعض الحروف كأنَّ وإنَّ وأنّ جائز فهي إذا خففت تصبح كأنْ،وإنْ، وأنْ، وقد اتفق جميع النحاة على حذف حرف من المشدّد منها .

وأصل مُذْ مُنذُ عند ابن هشام[4]، وهو بهذا يذهب مذهب الجمهور الذي قدمناه سابقاً .

وأما إذا كانت « مُذْ » اسماً فأصلها عند المرادي[5] مُنذُ، وأما إذا كانت حرفاً فهي الأصل .

فتكون على رأيه هذا منحوتة من « مُنذُ » وتكون مُنذُ مركبة وإنْ لَمْ يفصح عن رأيه في النحت والتركيب فيهما إلّا ما ذكره للنحاة فقط .

جـ ـ الحروف الثلاثية

سنتناول نحت الحروف الثلاثية وتركيبها علماً بأنّنا قدمنا « مُنذُ » منها وذلك لاشتراكها مع « مُذْ » في الأصل الواحد خوفاً من التكرار .

---

(١) انظر الجنى الداني ص ٣٠٤ .
(٢) انظر الاغفال للفارسي ١/٢٢ .
(٣) الجنى الداني ص ٣٠٥ .
(٤) المغني ١/٣٣٦ .
(٥) الجنى الداني، ورصف المباني ٣١٩ باب مُذْ، والمغني ١/٣٣٦ .

والحروف الثلاثية هي: إِذَنْ، وخَلاَ، ورُبَّ، وعَدَا، وعَلَى، ولاَتَ، وأَلَمْ، وإلَى، وحَاشَ.

« إذَنْ »

ذهب الخليل[1] في أحد أقواله إلى أنّها مركبة من « إذْ » و« أَنْ » وهذا ما ذكره بعضهم عنه، وقد ذكره سيبويه له معتمداً على ما نقله عن بعضهم، ونظن أنَّ الذي روى عن الخليل هو أبو عبيدة[2] كما قال المرادي: « ذهب الخليل فيما روى عنه أبو عبيدة »[3].

وعلى هذا جعل الخليل النصب بأنْ مضمرة بعدها[4]، وإليه ذهب الزجاج[5]. وذهب العكبري إلى أنّه لا تركيب فيها، وعدّها حرفاً مفرداً، وقد ردَّ على الخليل قال: « قال الخليل أصلها « إذْ أنْ » فحذفت الهمزة وركبا كما قال في « لَنْ » وهذه دعوى مجردة »[6].

وقد نفى الفارسي التركيب فيها وعدّه فاسداً[7]، كما نفى السيوطي التركيب فيها[8]. وذكر الزركشي لبعض المتأخرين رأياً في تركيبها، وهو أنّها مركبة من « إذْ » التي هي ظرف زمن ماض، ومن جملة بعدها تحقيقاً، أو تقديراً، وحذفت الجملة تخفيفاً وأبدل التنوين منها، ومثاله قولهم: حينئذٍ[9].

---

(١) الكتاب ١/٤١٢، والجنى الداني ٣٦٣ - ٣٦٤ ونحو الخليل ص ٢٧٢ واللباب في علل البناء والإعراب ٢/٤٥٨.

(٢، ٣) الجنى الداني ص ٣٦٣.

(٤) انظر مشكل إعراب القرآن لمكي ص ١٩٤.

(٥) الجنى الداني للمرادي ص ٣٦٣.

(٦) اللباب في علل البناء والاعراب ٢/٤٥٨.

(٧) الاغفال للفارسي ٢/٦٢٥.

(٨) انظر رأي السيوطي في الاشباه والنظائر ١/٩٤.

(٩) البرهان للزركشي ٤/١٨٧.

وهكذا، اختلف النحاة اختلافاً كبيراً في تركيب إذَنْ فمنهم من ذهب إلى أنّها بسيطة ونفى التركيب فيها، ومنهم من ذهب إلى أنّها مركبة من « إذْ، أنْ » أو من « إذ وجملة بعدها تحقيقاً أو تقديراً » .

« إلَــى »

يعتقد جرجي زيدان أنّها منحوتة من إليـه التي بمعنى الجهة أو الناحية لأنّ إلى: الجهة والناحية قوله: « إلى لفظ يقارب إليه أو هي نفسها »[1]

« رُبَّ »

ذكر الدكتور ظاظا أنّها موجودة في العربية، وغير موجودة في البابلية، والعبرية، والآرامية، وغيرها من لغات العائلة السامية نفسها .

وقد أثبت المادة التي اشتقت منها كلمة (رُبَّ) في اللغات السامية قوله: «مع وجود المادة التي اشتقت منها كلمة «رُبَّ» في هذه اللغات بمعنى الكبير أو الكثير»[2]

وبهذا نستطيع أن نجزم بقدم العربية على أخواتها اللغات السامية إذا كان ما ذهب إليه جرجي زيدان رأياً صحيحاً قوله: «أدنى اللغات نراها خالية من الأدوات والحروف على الأطلاق»[3].

«حَاشَ ، خَلاَ، عَدَا، عَلَى».

الأصل في هذه الحروف أنّها كانت أفعالاً[4]؛ وقد ورد في الشعر أُحَاشِي ، ويُحَاشِي، وكذلك خلا يخلو، وعَدَا فانّها مأخوذة من عدا يعدوا أي تجاوز ،

(١) الفلسفة اللغوية ص ٧٦ .

(٢) انظر ما ذكره حسن ظاظا في اللسان والانسان ص ١٢٢ .

(٣) انظر رأيه في الفلسفة اللغوية ص ٦٦ .

(٤) اللسان ١/ ٦٤٧ «عَدَا وخَلاَ وإن كانا في الأصل فعلين».

وعلى مأخوذة من عَلاَ يعلو . . . وربما كانت هذه الحروف قد استخدمت أفعال ، وبعد ذلك فقدت فاعليتها وأصبحت حروفاً ما تزال يلمح فيها معانيها الأصلية ، وإلى مثل هذا ذهب جرجي زيدان(1). وقد سبقه إلى هذا الفراء قوله : «وقال في قوله تعالى : ﴿قُلْنَ حَاشَ لِلَّهِ﴾(2) هو من حَاشَيْتُ أحَاشِي . . . »(3).

«لاَتَ».

ذكر ابن هشام أنّها من «لا» النافية زيدت عليها «التاء» لتأنيث اللفظ للمبالغة(4)، وإلى مثل هذا ذهب الزمخشري(5) ناسباً زيادة التاء فيها إلى بعض البغداديين، وهو ابن قتيبة في كتابه تأويل مشكل القرآن(6).

وقد وردت كلمة واحدة فعلاً ماضياً في قوله : ﴿لاَيَلِتْكُم مِّنْ أَعْمَالِكُمْ شَيْئاً﴾(7). فإنّه يقال: لاَتَ يَليتُ، وقد ذكر البغدادي أنّ أصلها : «لَيْسَ» أبدلت سينها تاء(8).

وذكر البغدادي أنّها حرف مستقل، وهو ما نقله الشاطبي في شرح الألفية قال: «إنّها كلمة وبعض وذلك أنّها لا النافية والتاء زائدة في اول الحين»(9)، ونسب هذا إلى أبي عبيد، وابن الطراوة . وقال ابن هشام : «واستدل أبو عبيد على أنّه وجدها في الإمام وهو مصحف عثمان بن عفان ـ رض ـ مختلطة بحين

---

(1) الفلسفة اللغوية ص ٧٢.

(2) سورة يوسف ٥١/١٢.

(3) انظر اللسان ٦٤٧/١ ذكر قول الفراء ، وبالصفحة نفسها ذهب الجوهري والفراء إلى فعلية حَاشَ.

(4) شرح قطر الندى ص ١٤٧، والبغدادي في خزانة الأدب ١٧٣/٤ قال: «وهذا مذهب الجمهور»، والمرادي في الجنى الداني ص ٤٨٥، والسيوطي في معترك الاقران ٢٤٦/٢.

(5) كتاب الفيروزج في شرح الأنموذج ص ٣٧.

(6) تأويل مشكل القرآن ص ٤٠٣.

(7) سورة الحجرات ١٤/٤٩.

(8) ، (9) خزانة الأدب ١٧٣/٤، والمغني ٢٥٣/١، ومعترك الأقران ٢٤٦/٢.

في الخط».

وقال الزمخشري، وابن هشام: إنّ ما ذهب إليه أبو عبيد لا وجه له وذلك وقعت في المصحف أشياء خارجة عن قياس الخط[1].

وعند ابن الربيع «لاَتَ» أصلها «لَيْسَ» فقلبت ياؤها ألفاً، وأبدلت سينها تاء كراهة أن تلتبس بحرف التمني.

ويرى براجستراسر أنَّها مركبة من «لا» واسم معناه الوجود، وقد تطور صوتها المدغم وقد مالت العربية إلى التخلص من هذا الصوت فأصبحت «لاَتَ»[2].

الحروف الرباعية

سنذكر آراء العلماء في تركيب بعض الحروف الرباعية العاملة وهي: إذْمَا، وألاَّ، وكأنَّ، ولَمّا.

«إذْمَا»

حرف مركب من «إذْ»، وهي أداة ظرفية لما مضى من الزمان، ومن «ما». فأحدث التركيب فيها أن نقلها إلى الحرفية، وصار معناها الزمان المستقبل، فذهبت دلالتها على الزمان الذي كانت تدل عليه[3].

وذكر أبو حيان تركيبها في كتابه «ارتشاف الضرب»[4] وأشار إلى أنّه مذهب

(١) انظر ما ذكره المرادي في الجنى الداني ص ٤٨٦.

(٢) التطور النحوي للغة العربية ص ١١١، وذكر هذا الرأي الدكتور المخزومي. انظر مدرسة الكوفة النحوية ص ٢١٢ ـ ٢١٩.

(٣) ذكر هذا السيوطي من قول الشلوبين في شرح الجزولية. انظر الاشباه ١٥/٩٨.

(٤) الارتشاف ص ١٢١٢، انظر رأي سيبويه في الكتاب ٤٣٢/١ قال: «فتصير إذْ مع ما بمنزلة إنّما...».

سيبويه، وقد ذكر هذا المالقي قوله: «اعلم أنّ إذ، تكون حرفاً عند سيبويه - رحمه الله - في باب الشرط والجزاء بشرط اقتران ما بها»[1] وقد نقل المرادي نصّ قوله في كتابه «الجنى الداني»[2]. وجاء في الكتاب: «وأما إذا فلما يُستقبل من الدهر، وفيها مجازاة، وهي ظرف، وتكون إذْ مثلها أيضاً، ولا يليها الا الفعلُ الواجبُ»[3].

«ألّا»

أداة مركبة عند الكوفيين[4] من «إنّ» و «لا» وعدّها السيوطي[5] مركبة من كلمتين لا كلمة واحدة، وذكر قول الله سبحانه: ﴿أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ﴾[6]، فـألّا كلمتان هما «أنْ» الناصبة و «لا» النافية أو «أنْ» المفسرة و «لا» الناهية، واعتمد السيوطي على ما ذكره الزركشي[7] في البرهان أنّها حرف تحضيض مركبة من «أنْ» الناصبة، و «لا» النافية وشاهده قوله تعالى: ﴿أَلَّا تَعْلُوا عَلَيَّ﴾[8] و ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ﴾[9].

وقد نفى السيوطي أن تكون «ألّا» في الآيتين حرف تحضيض[10] بل هي

---

(١) رصف المباني ص ٥٩.

(٢) الجنى الداني ص ٥٠٨.

(٣) الكتاب ٢/٣١١.

(٤) ذكر هذا العكبري في اللباب ٢/٢٤٣.

(٥) معترك الأقران ١/٥٩٤، والإتقان في علوم القرآن ٢/٨٩.

(٦) سورة النمل ٢٧/٣١.

(٧) البرهان ٤/٢٣٦.

(٨) سورة النمل ٢٧/٣١.

(٩) سورة النمل ٢٧/٢٥.

(١٠) معترك الأقران ١/٥٩٤، والإتقان ٢/١٨٩.
قال السيوطي: «لم يقع في القرآن هذا المعنى فيما أعلم إلّا أنّه يجوز عندي أن يخرج عليه» ثم قال: «فليست هذه - ويعني بحرف التحضيض - بل هي كلمتان».

كلمتان عنده، وعدّها أبـو حيان من المـركبات[١] ولم يـرد عن أهل البصـرة أنّها مركبة ولكن سيبويه [٢] قال: إنّها محمولة بمعنى لكنّ وهي لغة أهل الحجاز.

وعلى ما نظنّ أنّ تركيبها قاله الكـوفيون فهي عنـد الفراء مـركبة من «إنَّ» و «لا» ثم خففت وأدغمت في «لا».

وذكر أبو البـركات أنَّ أصلهـا «إنَّ» و «لا» ثم خففت إنَّ وركبت مع «لا»، وهي دعـوى تفتقر إلى دليـل عنده، وأكـد أنَّه لا يمكن الـوقـوف عليـه الاّ بـوحي وتنزيل وليس إلى ذلك سبيل[٣]. وعدّ ابن يعيش تركيبها فاسداً[٤].

ويرى الزمخشري أنّها مركبة من همزة الاستفهام، ولا النافية وبعد التركيب صارت كلمة تنبيه تدخل على ما لا تدخل عليه كلمة لا[٥]، ونرى في كلامه رأياً أقرب للصواب، وأرجح من رأي الفراء على ما نعتقد لأنّ إنّ إذا خففت لا تعمل.

وبهذا لا صحة لرأي جرجي زيـدان[٦] الذي ذكـر أنّها مـركبة من «أن»، و «لا» بالادغام.

«كَأَنَّ».

وتركيبها من كاف التشبيه وإنَّ المشبهة بالفعل، وهذا مـا ذهب إليه الخليـل وتـابعه سيبـويه. قـال سيبويـه: من ذلك قولك: «كَأَنَّ» ادخلت الكاف على إنَّ

---

(١) ارتشاف الضرب ص ١٢٢١.

(٢). الكتاب ١/٣٦٣.

(٣) الانصـاف ١/٢٦١، ٢٦٤، وأساليب النفي في القـرآن ص ٢٢٣، ومدرسـة الكوفـة النحـويـة ص ٢٢٣ ـ ٢٢٤.

(٤) شرح المفصل ٢/٧٦ ـ ٧٧.

(٥) الاشباه والنظائر ١/٩٧.

(٦) الفلسفة اللغوية ص ٧٧.

للتشبيه»[1]. وقال أيضاً: «سألت الخليل عن «كَأَنَّ» فزعم أنّها «إنَّ» لحقتها الكاف للتشبيه، ولكنها صارت مع إنَّ بمنزلة كلمة واحدة»[2].

وهي عند الأخفش[3] مركبة من أنَّ وكاف التشبيه، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُ رُءُوسُ ٱلشَّيَاطِينِ﴾[4] فأضيف حرف التشبيه إلى حرف مؤكدّ وهو إنَّ، وكأن الحاصل من الكاف المشبهة وإنَّ المؤكّدة كان ذلك المركب علماً على قوة التشبيه وتأكيده كما في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُنَّ ٱلْيَاقُوتُ وَٱلْمَرْجَانُ﴾[5].

وإنْ كانت مركبة من كاف التشبيه، وإنَّ فهي متضمنة لأنَّ، وهذا مذهب الزركشي [6]، وهي تفيد التشبيه المؤكدَّ عنده. ولذ قال حازم: [7] في قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُ هُوَ﴾ [8] إنما تستعمل «كَأَنَّ» حيث يقوى التشبيه حتى يكاد الرأي يشك في أنَّ المشبَّه هو المشبَّه به ولذلك قالت بلقيس «كَأَنَّهُ هُوَ». فكأنَّ بالتشديد حرف التشبيه المؤكدّ.

وهو عند السيوطي [9] مركب من كاف التشبيه، وإنَّ المؤكّدة، وقدم حرف التشبيه اهتماماً به ففتحت همزة إنَّ لدخول حرف الجرّ عليها.

ومن الذين اعتقدوا التركيب فيها ابن قتيبة[10]، وابن جني[11] وابن

(١) الكتاب ٢٩٨/١.

(٢) الكتاب ٤٧٤/١، ومذهب الخليل في النحو ص ١٦٨، ونحو الخليل بن أحمد ٢٧٥.

(٣) منهج الاخفش الأوسط في الدراسات النحوية ص ٧٠.

(٤) سورة الصافات ٦٥/٣٧.

(٥) سورة الرحمن ٥٨/٥٥.

(٦) البرهان ٤٠٨/٢، وفي ٣١١/٤.

(٧) معترك الأقران ١٩٠/٢.

(٨) سورة النمل ٤٢/٢٧.

(٩) معترك الأقران ١٩٠/٢.

(١٠) تأويل مشكل القرآن ص ٤٠٢.

(١١) سر صناعة الاعراب ٣٠٣/١ وهي مركبة عند العكبري اللباب ١٥٦/٢.

الانباري(١)، والزمخشري(٢)، وابن يعيش(٣).

أما ابن هشام فذكر أنّها حرف مركب عند أكثرهم حتى ادّعى هو وابن الخباز الاجماع عليه(٤).

وان ادعى المالقي(٥) بأنّه حرف بسيط والتركيب طارىء فالالتفات إلى الأصل أحسن إذ لا ضرورة توجب التركيب عنده، ولا قطع بموجبه. فهو عند المرادي(٦) مركب لأنّ الأكثرية متفقة بالاجماع عليه، وعدم اشتهار القول ببساطة الحرف.

«لَمَّا».

وهي مركبة من «لَمْ» ضمت إليها «مَا» فأزادت في معناها أن تضمنت معنى التوقع والانتظار، واستطال زمان فعلها(٧). ويؤكد هذا القول ابن يعيش في شرح المفصل قال: «لأنَّ «ما» لما ركبت مع «لَمْ» حدث لها معنى بالتركيب لم يكن لها وغيرت معناها كما غيرت معنى «لَوْ» حين قلت لَوْمَا» (٨).

وقد نقل الزركشي رأي الزمخشري من كتابه الفائق قال: «الزمخشري في الفائق «لمّا» مركبة من «لَمْ» و «مَا» هي نقيضة «قَدْ» وتنفي ما تثبته من الخبر المنتظر» (٩).

ويتهم الزركشي الزمخشري لأنّه أخذ رأيه من أبي الفتح ـ يعني ابن

---

(١) الانصاف ١٩٧/١.
(٢،٣) شرح المفصل ٨١/٨.
(٤) المغني ١٩١/١.
(٥) رصف المباني ص ٢٠٩، والجنى الداني ص ٥٦٩.
(٦) الجنى الداني ص ٥٧٠.
(٧) انظر ما شرحه الزمخشري في شرح المفصل ١٠٩/٨، والكشاف ٢٩٩/٤.
(٨) شرح المفصل ١١٠/٨.
(٩) البرهان ٣٨١/٤.

جني - والأصل عند ابن جني [1] أنّ لمّا «لَمْ» بدت عليها «مَا» فصارت نفياً .

وعند ابن جني أنّهم لما ركبوا «لم» مع «ما» حدث لها معنى ولفظ فالمعنى أنّها صارت في بعض المواضع ظرفاً فقالوا : لمّا قمتَ قام زيدٌ وقت قيامك قامَ زيدٌ.

وأما اللفظ فلأنّه يجوز الوقف عليها دون مجزومها نحو: جئتُكَ ولَمّا أي ولَمّا يجيء .

وفي قوله تعالى : ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ [2] قال الزمخشري في تفسيرها: «ولمّا يدخل الإيمانُ في قلوبكم بعد قوله تعالى: ﴿قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا﴾ يشبه التكرير من غير استقلال بفائدة متجددة قلت: ليس كذلك فأن فائدة قوله: ﴿لَمْ تُؤْمِنُوا﴾ هو تكذيب دعواهم، وقوله ﴿وَلَمَّا يَدْخُلِ ٱلْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ﴾ توقيت لما أمروا به أن يقولوه كأنّه قيل لهم: ولكن قولوا أسلمنا حين لم تثبت وطأة قلوبكم لألسنتكم لأنّه كلام واقع موقع الحال من الضمير في قولوا، وما في «لَمَّا» من معنى التوقع دال على أنّ هؤلاء قد آمنوا فيما بعد» [3].

وقد أنكر أبو حيان [4] دلالة «لَمَّا» على التوقع لكنه لم ينكر التركيب فيها.

وهي عند العكبري [5] «لَمْ» زيدت عليها «مَا» ، فصار لها معنى آخر علماً بأنّه انكر التركيب في حروف أخر .

ومذهب الجمهور [6] أنّها مركبة من (لَمْ و مَا) ، وقال غيرهم: إنّها بسيطة

---

(١) انظر ما نقله الزركشي عن ابن جني ولم يذكر من أي كتاب أخذ رأيه البرهان ٤/٣٨١ .

(٢) سورة الحجرات ٤٩/١٤ .

(٣) تفسير الكشاف ٤/١٧ ، وانظر البرهان في معنى لمّا ٤/٣٨٢ .

(٤) البرهان ٤/٣٨٢ .

(٥) اللباب ٢/٤٦٩ .

(٦) انظر الجنى الداني ص ٥٩٣، وبقية الأفاضل مخطوط دار الكتب برقم ٦٣٦ نحو تيمور ص ٢٣ .

، وقال السيوطي[1]: إنَّها تركيب بعد تركيب ويقصد بهذا أنّ «لَمْ» مركبة ثم اتصلت بها «ما» فأصبح تركيباً آخر. ومَا ولَمْ لتوكيد معنى النفي في الماضي، وتفيد الاستقبال أيضاً، ولهذا أفادت لمّا الاستمرار.

الحروف الخماسية

وهو حرف عامل واحد سنبين رأي النحاة في تركيبه، وهو «لَكنَّ».

الأصل فيها «إنَّ» زيدت عليها «لا» والكاف. وهو الأصل لها ذكره ابن الأنباري في انصافه[2]، وقد استحسنه ابن يعيش[3] لندرة البناء وعدم النظير ويؤيده دخول اللام في خبره.

ويذهب الفراء من الكوفيين إلى أنَّ أصلها «لكِنْ أنَّ» فطرحت الهمزة للتخفيف ونون «لكِنْ» للساكنين، وشاهده لذلك بيت قيس بن عمر قوله:[4].

فَلَسْتُ بِآتِيهِ وَلاَ أسْتَطِيعُهُ وَلاَكِ آسْقِنِي إنْ كَانَ مَاؤُكَ ذَا فَضل

فالأصل يريد ولكنْ اسقني فحذف النون اضطراراً لالتقاء الساكنين، وكان حقه أن يكسر النون الا أنّه حذف ليتزن له البيت.

ويذهب غيره من الكوفيين[5] إلى أنَّها مركبة من «لا» و «إنَّ» والكاف الزائدة لا للتشبيه، وحذفت الهمزة تخفيفاً.

---

(١) معترك الأقران ٤٠٦/١، وتطور المعنى الوظيفي لأدوات النفي ص ١٠٢ وأساليب النفي في القرآن ١٠٢.

(٢) الانصاف ٢٠٩/١.

(٣) شرح المفصل ٧٩/٨ ـ ٨٠، وانظر ما نقله المرادي في الجنى الداني ص ٦١٨.

(٤) انظر كتاب معاني الحروف للرماني ص ١٣٤، وتأويل مشكل القرآن ٤٠١ والبيت في الخزانة منسوب إلى قيس بن عمر ٣٦٧/٤.

(٥) المغني لابن هشام ٢٩١/١، والجني الداني ٦١٧.

ونفى العكبري [1] التركيب فيها وحجته هي أنَّ التركيب خلاف الأصل ثم هو في الحروف أبعد. وذكر المرادي [2] ، وابن هشام [3] أنَّها بسيطة غير مركبة عند البصريين.

ويذهب السهيلي [4] إلى أنَّها مركبة من «لاَ»، و «كَأَنَّ»، والكاف للتشبيه وإنَّ على أصلها وهذا خلاف الكوفيين الذين جعلوها زائدة لا للتشبيه ، وقد وقعت الكاف بين كلامين من نفي لشيء واثبات لغيره.

ويذهب براجستراسر إلى أنَّها مركبة من «لاَ» و «كن» المقابلة لكلمة «هكذا» في العبرية [5].

وقبل أنَّ نختتم الفصل نود أنْ نذكر من آراء المحدثين ما يتعلق بالنحت والتركيب .

فلا يرى الكرملي حاجة إلى النحت مدعياً أنَّ علماء العصر العباسي مع كل احتياجهم إلى ألفاظ جديدة لم ينحتوا كلمة علمية ، وإنَّ العرب لم تنحت إلاّ الألفاظ التي يكثر ترددها على ألسنتهم .

ويرى الدكتور جواد أنَّ الكرملي على صواب بالرغم من اعتقاده بالضرورة الماسة إلى النحت [6].

كما أشار الدكتور حجازي إلى طرح قضية النحت في العصر الحديث في

---

(١) اللباب ١٥٧/٢ .

(٢) الجنى الداني ٦١٧ .

(٣) المغني ٢٩١/١ .

(٤) ذكر رأي السهيلي المرادي في الجنى الداني ص ٦١٨ ، وذكره له ابن قيم الجوزية في بدائع الفوائد ١٩٩ .

(٥) التطور النحوي ص ١١١ ، ونقل رأيه الدكتور السامرائي في كتابه فقه اللغة المقارن ص ٦٧ .

(٦) انظر المباحث اللغوية في العراق ص ٨٨، ٩٩.

اطـار الافادة من الامكـانيات اللغـوية المختلفـة لصوغ المصـطلحـات العلميـة والكلمات الحضارية[١].

وإذا كان المرحوم الدكتور جواد[٢] يرى أنَّ ما قدمه ابن فـارس في مقاييس اللغة وفقه اللغة في النحت لا يعدو الظن والتخمين والتأويل فإنَّ الدكتور رمضـان وإنْ كان لا يبرئه من التكلف في بعض ما ادعى فيـه النحت لكنه لم يعـد مذهبـه فاسداً فيما جاء من كلام العرب على أكثر من ثلاثة أحرف[٣].

وقـد وجه الـدكتور حجـازي نقداً إلى النحـويين واللغويين لتحفـظهم تجاه قياسية النحت فأكد أنَّ اللغويين اكتفوا بأمثلـة محدودة ؛ وأشـار إلى أنَّ النحويين لم يذكروا قياسية أبنية النحت[٤].

كما وجه الدكتور السامرائي نقداً لهم، ويرى أنَّ السبب في اختلاف رأيهم في نحت بعض الأدوات يرجع إلى أنَّهم لَمْ يستكملوا أدوات البحث اللغـوي في اللغـة العربيـة وذلك يقتضيهم النـظر في اللغات السـامية الأخـرى ليستطيعـوا أن يقطعوا برأي علمي أصيل.

ويـرى أنَّ النظر في العبـرية يهـدي الباحث إلى القـول بتـركيب «لكنَّ» من «لاً» و «كن»[٥].

وذكر الدكتور المخزومي[٦] أنَّ الفراء أكثر الكوفيين عناية بالتركيب والنحت ونحن لا ننكـر أنَّ الفراء قـد نسبت له آراء فـي النحت والتـركيب لكن المصـادر

---

(١) اللغة العربية عبر القرون ص ٩٣.
(٢) المباحث اللغوية ص ٨٩.
(٣) فصول في فقه العربية ص ٢٧٠.
(٤) اللغة العربية عبر العصور ص ٩٥.
(٥) فقه اللغة المقارن ص ٦٧ .
(٦) انظر مدرسة الكوفة النحوية ص ٢٢٧ .

والمراجع لم تغفل الكسائي وبعض الكوفيين أيضاً، وقد ذكرنا اختلاف الفراء مع الكوفيين في نحت بعض الكلمات وتركيبها ، واختلاف الكسائي معهم ، وذهابه مذهب البصريين وبخاصة الخليل منهم.

فلا نرى صحة لما ذهب إليه الباحث الفاضل ولا نتفق معه أيضاً لأنّه يرى أنّ علماء اللغة القدماء لم يذكروا المنحوتات والمركبات إلاّ قليلاً ؛ وإنّه ليس في اللغة العربية من المنحوتات والمركبات الاّ مقدار ضئيل[1] وهي تهمة وجهها إليهم الكرملي ، والدكتور حجازي كما قدمنا ذلك قبل قليل، وانّ ما قدمناه لهو خير دليل على اهتمامهم بنحت الكلمات وتركيبها ، والذي يريد أنْ يقوم باستقراء لآرائهم بالنحت والتركيب يستطيع أن يجمع عدداً كثيراً مما ذكروه في النحت والتركيب في لغتنا العربية، وقد اشار السيوطي إلى كتاب عنوانه «تنبيه البارعين على المنحوتات من كلام العرب» تأليف أبي علي الظهير بن الخطير الفارسي العماني ويبدو أنّ هذا الكتاب الوحيد حول النحت كان قليل الانتشار حتى أنّ السيوطي لم يقف عليه[2].

وأخيراً نحن لا ننكر أن من النحاة من لا يهتم بالنحت والتركيب ومنهم من ينكر بعض التركيب والنحت في قليل من الكلمات ، ولعلّنا ذكرنا آراء مشاهير

---

(١) المرجع السابق ص ٢٠٩ .

(٢) اللغة العربية عبر القرون ص ٩٥ نقلاً عن المزهر ٤٨٢/١، وقد ذكر ياقوت في ترجمته للحسن بن المظفر قال: «وكان الغالب عليه علم الأدب حتى لقد رأيت الشيخ أبا الفتح عثمان بن عيسى النحوي . . . يسأله سؤال المستفيد عن حروف من حواشي اللغة وسأله يوماً بمحضري عمّا وقع في ألفاظ العرب على مثل «شقحطب» فقال هذا يسمى في كلام العرب المنحوت ومعناه أنّ الكلمة منحوتة من كلمتين كما ينحت النجار خشبتين ويجعلها واحداً . فشقحطب منحوت من شقّ وحطب، فسأله البلطي ان يثبت له ما وقع من هذا المثال إليه ليعوّل في معرفتها عليه فأملاها عليه في نحو عشرين ورقة من حفظه وسماها . كتاب تنبيه البارعين على المنحوت من كلام العرب».

انظر معجم الأدباء لياقوت ٦٦/٣ .

النحاة واللغويين في النحت والتركيب نقلاً من مؤلفاتهم كآراء الفراء، وابن قتيبة، وابن جني ، وابن الانباري والزمخشري، والعكبري، وأبي حيان الاندلسي، والزركشي ،والسيوطي، وابن الحاجب وغيرهم .

ولاحظنا أنّ الكتب التي اعتنت بعلوم القرآنِ الكريم ومشكله ، وإعرابه قد تضمنت آراء النحاة فيما ركب من الأدوات ونحت منها، وذكرت اختلاف معانيها، وان لمعاني بعض الأدوات أثراً في رفض التركيب أو قبوله ونظنُّ أن لمعاني الأدوات أو لعملها اثراً في رفض التركيب أو قبوله. فمعاني الأدوات وعملها هي التي أوحت للخليل أن يعتقد بالتركيب والنحت، ويقبله المتأخرون أيضاً ان وافقت المعاني هوى فيما يعتقدونه وإلّا كان الرفض أو الخلاف.

كما أنّ الباحثين المحدثين من المستشرقين او العرب استعانوا بما ذكره القدماء ، فذكر بعضهم تراكيب الكلمات مشيراً إلى ما ذكره القدماء الذين أخذ عنهم وأغفل الآخرون ما ذكروه من التراكيب وراحوا يذكرون ما ذكره المحدثون عن المستشرقين بحجة ولا سبيل إليها الا بالدرس المقارن، وهذا ما لم يقم به احد من رجال المدرستين لجهلهم بالعلاقة بين العربية وأخواتها من الساميات ، وبالرغم من جهلهم بالساميات فقد ثبت من الدراسة المقارنة صحة ما توصل إليه الخليل من القدماء في نحت الحروف العاملة وتركيبها التي ذكرناها ، ونظنُّ أنّ اطلاع المحدثين على ما توصل إليه القدماء من علماء لغتنا العربية في النحت والتركيب وعلوم أخرى دفعهم إلى البحث في اللغات السامية ليجدوا ما نحت وما ركبّ من كلماتها.

ونشير هنا إلى أنّه لا تأثير للعلماء القدماء العارفين باللغات السامية على علماء العربية المعاصرين لهم وان رجحان عقلية الخليل والذين عاشوا في عصره قد تركت آثاراً هامة في علوم اللغة وآدابها اهتدى بها اللاحقون أمثال سيبويه، والأخفش ، والكسائي ، والفراء ، والفارسي، وابن جني، وابن فارس وغيرهم.

وقد خلف هذا السلف الصالح كتباً في علوم اللغة بقواعد ثابتة قد أفادت الخلف سواء كانوا من أبناء العربية أو أجانب . وأما الخلافات في أصل نحت الكلمات أو تركيبها بين رجال المدرستين البصرية أو الكوفية أو لعلماء آخرين ممن يؤيدون احدى المدرستين فترجع إلى تأييد الاختلافات في مسائل نحوية أو دعم وجهات نظر في توجيه تفسير الآيات القرآنية للتدليل على حجج مذهبية وعقائدية .

الفَصْل الرَّابع

بيَان طبيعَة الاستِعمال القُرآني للِحُرُوف العَامِلة بلاغيًا

في هـذا الفصل نبين طبيعـة الاستعمال القـرآني للحروف العـاملة بـلاغيـاً وسبب بياننا لـه أننا وجـدنا من الأفضـل أن نجمع من الأسـرار البلاغيـة للحروف العاملة المتناثرة في كتب معاني القرآن الكريم، وإعرابه ومجازه، واعجازه اضافة إلى ما تناثر منها في كتب البـلاغة وفي كتب النحـو ونقتصر في هـذا الفصل على أهم الأسـرار التي منها مـا يتعلق بسر استخـدام المخالفـة بين الحـروف العـاملة وأسرارها البلاغية بتعديتها لبعض الأفعال مستشهدين بالآيات البينات التي ذكرهـا علمـاء التفسير وأئمـة اللغة من نحـويين وبلاغيين ونبين تعـاقب الحروف بعضهـا مكان بعض أي أن الحرف يـأتي بمعنى حرف آخـر لتقارب معنى الحـرفين فنورد اتفاق آراء العلماء في تعاقبها أو نفيهم لـه اعتماداً على تضمين التـراكيب اللغويـة أفعالاً أخرى بدل أفعالها الموجودة في تلك التراكيب، وقد ذهبوا إلى هذا ليدللوا على بقـاء المعاني الأصليـة لبعض الحروف وقـد نذكـر آراء عـدد من البـلاغيين والنحـويين الـذين نصـوا على إنابـة حـروف الجـر بعضهـا مكـان بعض ونـورد شواهدهم القرآنية ونذكر تأويلاتهم لإثبات الإنابة أو حججهم لرفضها لإثبات التضمين، ونورد ما أولوه من الأفعال .

ثم أنّنا نود أن لا نكرر ما درسه السلف مفصلاً أو ما خلفوه ملخصاً وأضاف إليـه الخلف مجهـودات قيمـة من الأسـاليب البـلاغيـة التي تستخـدم لهـا بعض الحروف كالحروف المستخدمـة في إسلوب التوكيـد وهي إنّ وأنّ وكأنَّ وحـروف

الجر الزائدة كمن، واللام، والكاف، والياء، وما، ولا والحروف المستخدمة في إسلوب النفي وهي لا ، ومـا، ولم ولمـا، ولن إضـافـة إلى أنَّ بعض البـاحثين الأفاضل قد كتبوا رسـائل علمية في الأساليب البلاغية كـأسلوب النفي وأسلوب الاستفهـام وأسلوب التوكيـد، وأسلوب القسم مما جعلنـا نبتعد عن التكـرار لهذه الأساليب والاكتفاء بمـا نرى ضـرورة جمعه في هـذا الفصل ولا نـدعي الاحاطـة بكل ما يتعلق بأسرار الحروف لكننا نذكر الموجز النـافع واللمحـة المفيدة الـدالة على أسرار استخدامها بلاغياً .

ونتمنى أن يكون هذا الفصل الموجز محفزاً للباحثين أن يضيفوا إلى ما فاتنا كثيراً من آراء العلماء في أسرار استخدامها بلاغياً .

تمهيـــد

يذكر أنّ ابن عباس (رض) يعد أول عالم في تفسير القرآن وإنْ اختلف في ذلك[1]. وتبعه كوكبة خيرة من طليعة السلف الصالح (رض) من علماء التفسير منهم سعيد بن جبير، ومجاهد، وأبو حمزة الثمالي، وأبان بن تغلب وأضرابهم ممن اختفت آثارهم، وربّما لم تندرس بعد، ولعلها كانت المعين الذي استقت منه الطلائع اللاحقة للطليعة الأولى فأفادتهم في تأليف ما تركوه لنا فالمكتبة تزخر بمؤلفاتهم القيمة التي تركوها في معاني القرآن الكريم ـ ومشكله وإعرابه ومجازه، وقراءاته ولامته، وغريبه ومتشابهه . .

أما زيادة المنهج اللغوي فيرى الدكتور الشرقاوي أنَّ ابن عباس هو (رائد المنهج اللغوي الأول في التفسير[2] وكانت شواهده لمعاني ألفاظ القرآن الكريم ـ

---

(١) انظر بحث الشيخ محمد حسن آل ياسين .
« منهج الشيخ الطوسي في تفسير القرآن » بحث مقدم للمؤتمر الألفي للشيخ الطوسي. ذكر الباحث أن أول من فسر القرآن الكريم هم صحابة رسول الله ﷺ، وبين مناهج التفسير فمنذ ما ذكره ابن النديم أن أول تفسير هو تفسير ابن عباس الذي رواه مجاهد عنه وفند ما ذهب إليه جرجي زيدان من أنّ مجاهداً المتوفى (١٠٤) هو أول من دون التفسير في الصحف ويرى الباحث الفاضل أن سعيداً بن جبير أول مؤلف في تفسير القرآن وله كتاب في التفسير واعتماده على أن سعيداً قد توفي (٩٤) هـ اضافة إلى روايته عن قتادة بأن سعيداً كان أعلم معاصريه بالتفسير، ولم يؤثر عن القدماء أن طعنوا بعلمه أو شكوا به .

(٢) انظر اتجاهات التفسير في مصر في العصر الحديث للدكتور عفت محمد الشرقاوي ١٩٧٢ ص ٢٢ .

الشعر الجاهلي[1]، لكنه اقتصر في منهجه اللغوي في تفسيره على « توضيح معاني المفردات اللغوية الغامضة، بالاضافة الى ذكره لبيان أسباب نزول الآيات البينات فهذه المحاولة الرائدة مهدت الطريق إلى محاولات تالية لها كمحاولة أبي عبيدة التي عدها الدكتور الشرقاوي « أكثر دقة » ويرى أنّها أولى المحاولات المدونة الباقية حتى عصرنا الحاضر في التفسير وأشار إلى أنّه فسر الغريب، ووضح معاني الألفاظ في كتابه « مجاز القرآن » وعلى الرغم من أنّه قد ادعى للنحو واحتسب للبلاغة »[2] ولا نعلم هل أن سيبويه أفاد من كتب التفسير التي سبقته أو اعتمد على كتب النحو فقط عندما عدد معاني بعض الحروف[3] في كتابه. وقد حكى البغوي عن يونس[4] أيضاً أنه ذكر أن « من » تكون بمعنى الباء في قوله تعالى: ﴿يَنْظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ﴾[5] فإن صح هذا النقل عن يونس فيكون أسبق من سيبويه، ومن أبي عبيدة الذي ذكر أن « الى » بمعنى « في »[6] و« عن » بمعنى « الباء »[7]، و« عن » بمعنى « من »[8] و « على » بمعنى « اللام »[9] « من » بمعنى « الباء »[10] و « في » بمعنى « على »[11] و « على » بمعنى « من »[12].

وقد أكد تعاقب هذه الحروف بقوله: « ومن مجاز الأدوات اللواتي لهن

(١) المرجع السابق ص ٢٦ .
(٢) المرجع نفسه ص ٢٦ .
(٣) الكتاب ٢/٣٠٧ معاني (من) ، ٢/٣٠٨ معاني « عن » .
(٤) البرهان في علوم القرآن للزركشي ٤/٤٢٠ .
(٥) سورة الشورى ٤٢/٤٥ .
(٦) مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/٩٤ .
(٧) المصدر السابق ١/٢٣٥ .
(٨) المصدر نفسه ١/٢٦٨ .
(٩) المصدر نفسه ١/٢٨٤ .
(١٠) المصدر نفسه ١/٣٢٤ .
(١١) المصدر نفسه ١/١٤، ٢/٢٣ ـ ٢٤ .
(١٢) المصدر نفسه ١/١٤ .

معـــان في مـواضـــع شتى فتجيء الأداة منهن في بعض تلك المـواضـــع لبعض تلك »[1] .

ونـرجح أن مـا ذكره يـونس وغيره من العلمـاء كسيبـويـه، وأبي عبيـدة قـد استعان به الأخفش وأفاد منه في كتابه القيم « معاني القرآن » الذي ذكر فيه تعاقب معـاني الأدوات، وربمـا أخـذ ذلـك الفـراء من الأخفش فضمن كتـابـه « معـاني القرآن » كثيراً من تعاقب حروف الجر بعضها مكـان بعض. فكتاب المجـاز لأبي عبيدة وكتاب معاني القرآن للأخفش وكتاب معاني القرآن للفـراء تختلف عن أول تفسير للقرآن الكريم الذي نسبـوه لابن عباس فـاختلفت عنه بمنـاهجها، وغـزارة المـادة اللغويـة فيها والاهتمـام بجوانب معينـة من التفسير فيعتبـر معـاني القـرآن للأخفش أغزر مـادة لغويـة، وأكثر دقـة بعد كتـاب « مجاز القـرآن » وكان المعين الذي أفاد علماء المعاني بعده كالفراء، وابـن قتيبة، والمبرد والزجاج والزجاجي، وأبي علي الفارسي، وغيرهم .

ولما كان الأخفش قد أفاد من علوم سابقيه كسيبويه ويـونس وأبي عمرو بن العلاء فقد استعان المفسرون بكتابه وإنْ لم يصرح الطبري منهم بأسماء السابقين كثيراً[2] لكنه يكتفي بنسبة الآراء لمعاني الحروف إلى بعض البصريين ـ ونظن أنه يعني به الأخفش ـ وإلى بعض الكوفيين ونـظن أنه يعني الفـراء وان كان قـد أخذ عنهما فلا نعلم هل أخذ عن كتابيهما أم عن كتب معاني القرآن الأخرى، أو كتب

(١) المصدر نفسه ١/١٤ .

(٢) انظر مثلاً تفسير الطبري ١/٢٩٨ ـ ٢٩٩ قال « فكان بعض نحويي البصـرة. . . واما بعض نحـويي أهل الكوفة . . . » .

وفي ٢/١٢٦ قال «وقد قال بعضهم. . » ذكر امثلة ليـدلل بهـا على زيادة « من » وهي عينهـا التي ذكر الأخفش زيادتها .

انـظر ما نسبـه الفارسي إلى الأخفش من زيـادة « من » في كتـابـه « المسـائـل المشكلة المعـروفـة بالبغداديات » لوحة ١٩ .

النحو التي ذكرت آراءهما في تعدد معاني الحروف في تعاقب بعضها مكان بعض .

فللعلماء الذين كتبوا في معاني القرآن وإعجازه فضل على المفسرين الذين جاءوا بعد الطبري كالطوسي في تفسيره « البيان » والزمخشري في تفسيره « الكشاف » والطبرسي في تفسيره « مجمع البيان » وأبي حيان الأندلسي في تفسيره « البحر المحيط » والألوسي في تفسيره « روح المعاني » .

وسيتضح فضل علماء المعاني على أئمة التفسير في ذكر تعاقب الحروف بعضها مكان بعض .

ولكننا وجدنا أن ما ذكره علماء المعاني وأئمة المفسرين من معان الأدوات لا يختلف كثيراً عما ذكره النحاة من معانيها الأصلية والفرعية .

ويرجع ذلك إلى أن معظم المفسرين هم علماء في النحو أيضاً أو ينقلون معاني الأدوات واعرابها من كتب النحاة ولذا وجدنا آراءهم واختلافاتهم في عمل الحروف وتعدد معانيها في كتب التفسير التي ألفوها . . .

وإنَّ لرجال البلاغة ـ من النحويين والمفسرين ـ فضلاً في تأكيد بيان المخالفة وكشف أسرارها البلاغية لبعض هذه الحروف في آيات بينات غرضهم بيان اعجاز القرآن الكريم فهم وحدهم قد انفردوا في الإشارة إلى لطائف الحروف وسر استخدامها وبيان فائدتها ولا يدرك هذا إلا من أتقن « علمي المعاني والبيان والتمرين فيهما »[1] .

فشرط تعاقب الحرفين هو تقارب معناهما، فأما إذا اختلف معناهما فلا تصح المعاقبة بينهما هذا ما أشار إليه الطبري وأكده في تفسيره لأنه يرى « أن

(١) معترك الاقران للسيوطي ١/ ٤ .

لكل حرف من حروف المعاني وجهاً هو به أولى من غيره فلا يصح تحويل ذلك عنه إلى غيره إلا بحجة يجب التسليم لها »[1] .

وقد رأينا أن بعضهم ذهب إلى نفي التعاقب بين الحروف جاعلاً ذلك على التضمين[2] .

ولعل ابن قتيبة هو أول من خصص باباً في كتابه « تأويل مشكل القرآن » سماه « باب تفسير حروف المعاني وما شاكلها »[3] .

وقد خصص ابن جني النحوي باباً في خصائصه سماه « باب استعمال الحروف بعضها مكان بعض »[4] .

وذكر أن مكي بن أبي طالب قد جزأ كتاب « دخول حروف الجر مكان بعض »[5] وقد خصص الآمدي فصلاً « في الحروف وأصنافه »[6] وقد خصص ابن حزم « في معاني حروف تتكرر في النصوص »[7] .

ويرى الزمخشري أيضاً أنَّ الأصل في الحروف افادتها في المعاني التي وضعت لها نيابة عن الأسماء والأفعال[8] لكنه لم يكن أول من أشار الى الاستعارة في الحرف كما ظن أحدهم[9] .

---

(١) تفسير الطبري ١/٢٩٩ .

(٢) انظر « الخصائص لابن جني ٢/٣٠٩، وابن درستويه لعبد الله الجبوري ص ١٢٥ وبدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ٢/٢١ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ص ٤٢٦ .

(٤) الخصائص ٢/٣٠٦ .

(٥) انباه الرواة ٣/٣١٥ - ٣١٦ وفيات الأعيان ٥/٣٧٦ .

(٦) الأحكام في أصول الأحكام ١/٨٥ - ١٠٠ .

(٧) الأحكام في أصول الأحكام لابن حزم ١/٥١ - ٥٢ .

(٨) أعجب العجب في شرح لامية العرب للزمخشري ص ٦٤ .

(٩) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية للدكتور محمد حسين ص ١٦ .

أما تحليله لصورها فمادة أفاد منها السكاكي فهذا صحيح لكنها مادة أفاد منها غيره كالزملكاني، وضياء الدين بن الأثير وحمزة العلوي وغيرهم، علماً بأنّ الزمخشري قد أفاد إفادة واضحة من سابقيه فأفاد من تعليلهم لبيان أسرار الحروف وكشفها فجاء كشافه نموذجاً تطبيقياً على إعجاز القرآن البلاغي (١).

وخصص ابن القيم فصلاً سماه « التجوز بالحروف بعضها عن بعض » (٢) كما عقد الزركشي باباً كبيراً في الكلام على المفردات من الأدوات (٣) والبحث عن معانيها مما يحتاج إليه المفسر لاختلاف مدلولها فوزع الكلام على حسب مواقعها ورجح استعمالها في بعض المحال على بعض بحسب مقتضى الحال (٤) وهو بهذا قد أفاد السيوطي بل فتح الباب له وذلل الطريق له وعبده فحذا حذوه بل نقل عنه لأنه مثل لمعاني الحروف بآيات في كتابيه الاتقان (٥) ومعترك الأقران هي نفسها أمثلة الزركشي التي أوردها شواهد للأدوات في برهانه.

وأكد أحد البلاغيين مراعاة الحروف ومعانيها ومواقع اللبس فيها، واشتباه بعضها ببعض ويرى أن ادراك هذا يتطلب الطباع السليمة والتدرب في معاني شعر العرب وخطبها وما جاء من كلامهم في مكاتباتهم، ويرى أن أعظم الأعوان على ذلك هو النظر في القرآن العزيز وتدبر تفسيره وتأمل معانيه (٦).

اذن فالقرآن الكريم قد أثر تأثيراً كبيراً في نشأة علم البلاغة وتطوره لأنه المعجزة الخالدة التي تقهقر فرسان البلاغة والفصاحة أمامها وعجزوا أن يأتوا ولو

= وأكد الباحث أن مادة التحليل لصور الاستعارة أفاد منها السكاكي.

(١) بلاغة القرآن بين الفن والتاريخ للدكتور فتحي أحمد ص ٢١٢.

(٢) كتاب الفوائد المشوق الى علوم القرآن ص ٣٦ - ٤٣.

(٣، ٤) البرهان في علوم القرآن ٤/ ١٧٥ - ٤٤٦.

(٥) الاتقان في علوم القرآن للسيوطي تحقيق محمد ابو الفضل ابراهيم ٢/ ١٦٦ - ٣٠٨ « في معرفة الأدوات التي يحتاج اليها المفسر» سردها مرتبة على حروف المعجم ».

(٦) الأقصى القريب في علم البيان للتنوخي ص ٨٨.

بسورة من مثله .

فسخر العلماء طاقاتهم الخلاقة المبدعة لخدمة كتاب الله ـ سبحانه ـ فبينوا أساليبه البلاغية، وعددوا صوره البيانية وألوانه البديعية، وكشفوا جمال نظمه، ودقة تعبيره وهو بهذا قد فاق كل أساليب القول من أشعار العرب وأقوالها .

فحصلنا من الجهود المبذولة ثروة لغوية هائلة أحيت الدراسات القرآنية وأثرت الكتب البلاغية فجمعنا من أشهرها مسائل بلاغية قد تناثرت في كتب معاني القرآن وإعجازه وتفسيره وكتب البلاغة التي ألفها ممن كان له فضل الاسهام وشرفه في تفسير كتاب الله .

أولاً ـ بيان سر المخالفة بين الحروف

فضلنا أن نفصل ما يتعلق بسر المخالفة بين الحروف، وعدم ذكرها مع تعاقب الحروف وإنابتها لأننا وجدنا لبعض المفسرين من البلاغيين آراء في سر بقاء الحرف واستخدامه بدل الحرف الذي بمعناه، والذي ينوب منابه فيرى بعضهم عدم تعاقبها لأسرار بلاغية ذكروها في بعض آيات بينات نذكر منها : ـ

(١) المخالفة بين « اللام » و « في »

١ ـ قال تعالى : ﴿فَكَيْفَ إِذَا جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ﴾(١) ولم يقل « فِي يَوْمٍ لَا رَيْبَ فِيهِ » فيرى الطبري أنّه لو كان مكان اللام « في » لكان معنى الآية « فكيف إذا جمعناهم في يوم القيامة ماذا يكون لهم من العذاب والعقاب(٢) وأما معناه مع اللام فقدره فكيف إذا جمعناهم لم يحدث في يوم لا ريب فيه فوضع « في » بدل « اللام » في الآية يغير معناها لذا نرى أنّ الطبري قدر معناها مع دخول في واللام بمعنيين مختلفين .

(٢) المخالفة بين « عن »، و « في »

وفي قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ هُمْ عَن صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ﴾(٣) أشار الخطابي إلى

---

(١) سورة آل عمران ٣/ ٢٥ .

(٢) تفسير الطبري ٦/ ٢٩٤ .

(٣) سورة الماعون ١٠٧/ ٥ .

أنّ أبا العالية في هذه الآية لن يفرق بين حرف « عن » و « في » وذكر ردّ الحسن له فقال: « ألَا ترى قوله عَنْ صَلَاتِهِمْ » يؤيد أن السهو الذي هو الغلط في العدد إنّما يعرض في الصلاة بعد ملابستها فلو كان هو المراد لقيل « في صلاتهم ساهون » فلما قال « عن صلاتهم » دل على أن المراد به الذهاب عن الوقت[1] .

فورود « عن » في الآية يراد به الذهاب عن الوقت أمّا لو كانت « في » بدلها فيكون المراد من السهو الذي هو الغلط في العدد .

وقد ذكر الزركشي ما نصّ عليه الخطابي دون أن يضيف شيئاً[2]. وأما السيوطي فأورد النص بقوله « وعن ابن عباس قال: « الحمد لله الذي قال « عن صلاتهم ساهون » ولم يقل « في صلاتهم » ثم ادعى أنه ألف كتابه لذكر معاني الحروف وتوجيهها[3] علماً بأن ما أورده قد ذكره الزركشي في برهانه[4] .

(٣) المخالفة بين (من) ، و (عن)

وأورد الخطابي أمثلة ليفرق بين استخدام « من »، و « عن » في الكلام قال: وأما « من »، و « عن » فإنهما يفترقان في مواضع كقولك: أخذت منه مالاً وأخذت عنه علماً. فإذا قلت سمعت منه كلاماً ما أردت سماعه من فيه، وإذا قلت سمعت عنه حديثاً كان ذلك عن بلاغ[5] وإلى هذا قد أشار سيبويه قبله[6].

---

(١) بيان اعجاز القرآن للخطابي ص ٣٢ - ٣٣ ضمن ثلاث رسائل.

(٢) البرهان للزركشي ٢٩٤/١ .

(٣) معترك الاقران في اعجاز القرآن ٥١٦/١ .

قال السيوطي: « فقد علمت من هذا أنه لا بدّ من ذكر معاني هذه الأدوات وتوجيهها » .

(٤) انظر البرهان في علوم القرآن للزركشي ١٧٧/٤ .

(٥) بيان اعجاز القرآن للخطابي ص ٣٢ .

(٦) الكتاب ٣٠٨/٢ .

قال سيبويه « تقول أخذت عنه حديثاً أي عدا منه إليّ حديث وقد تقع من موقعها أيضاً تقول أطعمه من جوع وكساه من عُرى وسقاه مِنَ العيمة » .

فالفرق بين الحرفين هو أن السماع الى الشخص مباشرة بالنظر إليه، والجلوس معه تستخدم « من » فيقال أخذت هذا منه، وأما إذا لم يكن أخذ الكلام مباشرة منه فاستخدام « عن » واجباً فنقول روى عنه أو نقل عنه أي أخذ الكلام من تلاميذه أو من كتبه .

(٤) المخالفة بين « عن » و « إلى » .

في قوله تعالى : ﴿وَمَن يَعْشُ عَن ذِكْرِ ٱلرَّحْمَٰنِ نُقَيِّضْ لَهُۥ شَيْطَٰنًا﴾(١) .

زعم ابن قتيبة أن « عن » بمعنى « إلى » مستدلاً بالقول: « عشوت إلى النار أعشو إذا نظرت إليها » فانتقدوه وغلطوه ويرون أن المعنى هو ﴿مَن يُعرض عن ذكر الرحمن﴾ ومن الذين انتقدوه الخطابي إذ رأى أنَّه لم يفرق بين عشوت إلى الشيء وعشوت عنه(٢) .

٥ ـ المخالفة بين «عَلَى» و «عَنْ» .

يرى المرتضى أن «على» في بعض المواضع لا توضع إلا لتدلّ على الشر والأمر المكروه، وأما اللام وعن فعلى خلافها لأنهما يستعملان في الخير فقولهم : «قال عليَّ» و «روى عليَّ» فإنه يقال في الشر والكذب، أما إذا قيل «قال عنّي» وروي عنّي فيكون ذلك في الخير والحق(٣) ومثل المرتضى للمخالفة بين «على» و «عن» بقوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُوا مَا تَتْلُوا ٱلشَّيَٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَٰنَ. . .﴾(٤).

---

(١) سورة الزخرف ٤٣/٣٦ .

(٢) بيان اعجاز القرآن للخطابي ضمن ثلاث رسائل ص ٣٣ .

قال الخطابي « وهذا الباب عظيم الخطر ـ وكثيراً ما يعرض فيه الغلط وقديماً عني به العربي الصريح ـ فلم يحسن ترتيبه وتنزيله .

(٣) أمالي المرتضى ١/٣٥٢.

(٤) سورة البقرة ٢/١٠٢ .

فيرى المرتضى أنّه حسن استخدام «يتلون عليه»، ويرى أنه لو كان خيراً لقيل: (عنه). وذكر ليدلل على صحة ما ذهب إليه قوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾[1] وبقوله تعالى: ﴿أَتَقُولُونَ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾[2].

٦ ـ المخالفة بين « إلى » و « الباء ».

نقل الطبري عن بعض نحويّي البصرة قوله: « يقال: « خلوت الى فلان » إذا أريد به: خلوت إليه في حاجة خاصة... فأما إذا قيل: « خلوت به فإنه احتمل معنيين: أحدهما: الخلاء به في الحاجة »[3].

والآخر: في السخرية به.

ولذا فضل دخول إلى بدلاً من دخول (الباء) في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ﴾[4] لأنه يرى أنّ « إلى » في الآية أفصح منه لو أدخل « الباء ».

٧ ـ «المخالفة بين حرفين متضادين».

وهذا النوع قد أطلق عليه الأنصاري «المطابقة» وسمّاها الطباق والتضاد وقال «وهي الجمع بين متضادين أي معنيين متقابلين في الجملة»[5] وقد مثل للمخالفة بين الحرفين:

«اللام»، و «على» بقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾[6].

---

(١) سورة آل عمران ٣/٧٥.

(٢) سورة يونس ١٠/٦٨.

(٣) تفسير الطبري ١/٢٩٨ ـ ٢٩٩.

(٤) سورة البقرة ٢/١٤.

(٥) فتح منزل المباني بشرح أقصى الأماني في البيان والبديع والمعاني لأبي يحيى زكريا الأنصاري ص ٩٣.

(٦) سورة البقرة ٢/٢٨٦.

وأكـد أن في اللام معنى الانتفـاع، وفي «على» معنى التضـرر[1] في هـذه الآية.

٨ ـ المخالفة بين «في» و«على».

في قـوله تعـالى: ﴿وَإِنَّا أَو إِيَّـاكُمْ لَعَلَى هُدىً أَو فِي ضَـلَالٍ مُّبِينٍ﴾[2] يرى البـلاغيون أن «على» استعملـت في جانـب الحـق واستعملـت في جانـب الضلال، لأن جانب الحق كأنـه مستعـل يصرِّف نظره كيف شاء، وصاحـب الباطـل كأنـه في ظلام منخفض لا يدري أين يتوجه[3] ومنـع ابـن القيم أن تكون الآية ﴿لفـي هدى أو على ضلال﴾ وأما التنوخي فيرى أن كل واحد «من الهدى والضلال» يجـوز ان يقـال فيه على وفي لأن الهـدى من الله، والله الهادي والـدال على طريق الهـدى فكل من هدى ودلّ فهو على الهدى ولا يوصف أحد بأنه فيه إلا لقربه وعلوّ مرتبته وهذا لا يكون إلا للآحاد ممن يشاء الله، ويرى أن «على» استعملت لشمـولها ثم قال: «وأما الضلال فيوصف بـه من ضلّ عن الهـدى ومن لم يهتد بعـدُ وهو ممـا ينسب إلى الانسان على سبيل الأدب مع الله، فـالضلال محيط بـالضال بـالطبـع حتى يهديه الله» ويرى أن (في) هنا استعملت لأنها أبلغ من «على».

ولعـل البلاغيين أخـذوا عن الزمخشـري بيان سـر المخـالفـة بين «على» و «في» كما نقلوا عنه تعليل المخالفة بين الحروف في آيات بينات[4].

---

(١) فتح منزل المباني للأنصاري ص ٩٣.

(٢) سورة سبأ ٣٤/٢٤.

(٣) انـظر الكشاف للزمخشـري ٣/٤٥٩، والغيث المسجم في شرح لامية العجم للصفدي ١/٣٤٩ ـ ٣٥٠ والأقصى القـريب في علم البيان للتنـوخي ص ٨٩، والـطراز لحمـزة العلوي ٢/٥٣ ـ ٥٤، والبرهان للزركشي ٤/١٧٥، ٢/٣١٣ وكتـاب الفوائـد المشوق إلى علم القـرآن وعلم البيان لابن قيم الجوزية ص ١٨٨، ومعترك الأقران ص ١/٥١٦.
والبلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية ص ١٧.

(٤) انظر ما ذكره ابن حمزة العلوي في الطراز ٢/٣٣، ٢/٥٣ ـ ٥٦، وما ذكره ضياء الدين بن الأثير في المثل السائر ٢/٢٣٥ ـ ٢٤٢.

٩ ـ المخالفة بين «اللام» و«في».

بيّن الزمخشري سر استخدام «اللام» تارة وسر استخدام «في» في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلصَّدَقَـٰتُ لِلْفُقَرَآءِ وَٱلْمَسَـٰكِينِ وَٱلْعَـٰمِلِينَ عَلَيْهَا وَٱلْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَٱلْغَـٰرِمِينَ وَفِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ﴾(1).

فيرى الزمخشري أنّ العدول عن اللام إلى «في» في الأربعة الأخيرة للإيذان بأنهم أرسخ في استحقاق التصديق عليهم ممن سبق ذكره لأن «في» للوعاء فنبه إلى أنهم أحقاء بأن توضع فيهم الصدقات، ويجعلوا مظنة لها ومصباً وذلك لما في فك الرقاب من الكآبة أو الرق أو الأسر، وفي فك الغارمين من الغرم من التخلص والانقاذ ولجمع الغارم الفقير أو المنقطع في الحج بين الفقر والعبادة. وكذلك ابن السبيل جامع بين الفقر والغربة عن الأهل والمال، وتكرير «في» «في قوله: وفي سبيل الله(2) وابن السبيل» فيه فضل ترجيح لهذين على الرقاب والغارمين ونصّ الزركشي على قول الفارسي . بـ إنما قال: «وفي الرقاب» ولم يقل: والرقاب «ليدل على أن العبد لا يَملك» وأكد الزركشي أنّ في قول الفارسي نظراً ، ويرى أنّ ما ذكره من الحكمة فيه أقرب(3).

١٠ ـ المخالفة بين «عَلَى» و «إلى».

قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿فَتَنَادَوْا مُصْبِحِينَ أَنِ ٱغْدُوا عَلَىٰ حَرْثِكُمْ﴾(4) «فإن قيل: اَغْدُوا إلى حَرْثِكُمْ» وما معنى «على» قلت: لما كان

---

(1) سورة التوبة ٦٠/٩.

(2) الكشاف ٤٠٠/١ ومنهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان اعجازه للدكتور مصطفى الصاوي الجويني ص ٢٣٨، وكتاب الفوائد لابن القيم ص ١٨٩ وقد ذكر مثل ذلك الزركشي في برهانه ١٧٥/٤ ـ ١٧٦، والسيوطي في معترك الاقران ٥١٦/١.

(3) البرهان في علوم القرآن ١٧٦/٤.

(4) سورة القلم ٢١/٦٨ ـ ٢٢.

الغدو إليه ليصرموه ويقطعوه كان غدواً عليه لا-له كما تقول عدا عليه العدو . . »[1] وقد بين الاسكافي والسيوطي[2] وفرقا بين دلالة الأداتين في قوله تعالى: ﴿أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾[3] و ﴿أُنزِلَ عَلَيْنَا﴾[4] .

١١ ـ المخالفة بين «على»، و «اللام».

وأكد أحد المحدثين[5] أن الزمخشري علل وبين المطابقة في قوله تعالى: ﴿وَأَهْلَكَ إِلَّا مَن سَبَقَ عَلَيْهِ الْقَوْلُ﴾[6] قال: «جيء بعلى مع سبق الضار كما يجيء باللام مع سبق النافع قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُم مِّنَّا الْحُسْنَىٰ﴾[7] ونحو قوله تعالى ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[8].

١٢ ـ المخالفة بين «الباء» و « إلى » .

قال تعالى: ﴿وَقَدْ أَحْسَنَ بِي﴾[9] قال الزركشي: «فإنه يقال أحسن بي وإليَّ ، وهي مختلفة المعاني وأليقها بيوسف عليه السلام «بي» لأنه إحسانٌ درج فيه دون أن يقصد الغاية التي صار اليها»[10].

١٣ ـ المخالفة بين «في» و « على » .

---

(١) الكشاف ٤٧٣/٤ والبلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري للدكتور محمد حسين ص ٢٤٤ .

(٢) انظر درة التنزيل وغرة التأويل للأسكافي ص ٣٤، ٣٦ ص ٤٠٣، ومعترك الاقران للسيوطي ٩١/١.

(٣) سورة البقرة ١٣٦/٢ .

(٤) سورة آل عمران ٨٤/٣.

(٥) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري للدكتور محمد حسين ص ٢٤٤ وانظر ما ذكره ابن جني والمبرد في «على واللام» في المقتضب ٤٦/١ والخصائص ٢٧٠/٢ .

(٦) سورة هود ٤٠/١١ .

(٧) سورة الانبياء ١٠١/٢١ .

(٨) سورة البقرة ٢٨٦/٢ .

(٩) سورة يوسف ١٠٠/١٢ .

(١٠) البرهان في علوم القرآن للزركشي ١٧٦/٤ .

وفي قوله تعالى: ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾(١) علل الزركشي أنه لم يقل «على» كماظنّ بعضهم لأنها للاستعلاء ويرى أن المصلوب لا يجعل على رؤوس النخل، وإنما يصلب في وسطها فكانت «في» أحسن من «على»(٢). وهو بهذا يخالف من جعلوا (في) في الآية بمعنى على واظنه وافق الزمخشري وابن يعيش والعكبري(٣) والتنوخي . . . وعلل عدم ذكر (في الارض) في قوله تعالى: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾(٤) بقوله «لان عند الفناء ليس هناك حال القرار والتمكن»(٥). وأما في قوله تعالى: ﴿يَمْشُونَ عَلَى ٱلْأَرْضِ هَوْناً﴾(٦) و ﴿وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحاً﴾(٧).

فأكد الزركشي انه لم يقل «على الأرض» في الآية الثانية وذلك لما وصف العباد بيّن أنهم لم يوطّنوا أنفسهم في الدنيا وإنما هم عليها مُستوفِزُون. ولما أرشده ونهاه عن فعل التبختر قال: ولا تمش فيها مرحاً بل امش عليها هوناً(٨).

١٤ ـ المخالفة بين «على» و «الباء».

نقل الزركشي عن السُّهيلي سر المخالفة بين «على» في قوله تعالى: ﴿وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي﴾(٩) والباء في قوله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾(١٠)فبيّن الفرق

---

(١) سورة طه ٢٠/٧١.

(٢) البرهان ٤/١٧٦.

(٣) انظر ما ذكره ابن قتيبة في مشكل القرآن ص ٥٦٧ وأبو عبيدة في مجاز القرآن ٢/٢٣ ـ ٢٤، وابن جرير في تفسيره ١/٤١٧، ٧/٣٠٥، ١١/٢٠١ والآمدي في الأحكام ١/٨٥.

(٤) سورة الرحمان ٥٥/٢٦.

(٥) البرهان للزركشي ٤/١٧٦.

(٦) سورة الفرقان ٢٥/٦٣.

(٧) سورة الاسراء ١٧/٣٧ وسورة لقمان ٣١/١٨.

(٨) البرهان ٤/١٧٦.

(٩) سورة طه ٢٠/٣٩.

(١٠) سورة القمر ٥٤/١٤.

بين معنى الآيتين .

فالآية الاولى وردت في اظهار أمر كان خفياً وإبداء ما كان مكوناً لأن الاطفال إذ ذاك كانوا يُغَذُّون ويصنعون شراً فلما أراد أن يصنع موسى (ع) ويُغَذَّى ويُرَبَّى على جلِّي أمن وظهور أمر لا تحت خوف واستسرار دخلت «على» في الآية تنبيها على المعنى لأنها تعطى معنى الاستعلاء والاستعلاء ظهور وابداء ثم قدر قوله تعالى: « ولتصنع على أمن لا تحت خوف» ويرى أن ذكر العين لانها تتضمن معنى الرعاية والكلاء. وأما الآية الثانية وقوله تعالى: ﴿وَٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾(١) فذكر أنَّه معناهما «أنَّه إنما يريد في رعاية منا وحفظ، ولا يريد ابداء شيء ولا اظهاره بعد كتم «وعلى هذا يرى انه لم يحتج الكلام إلى معنى «على»(٢).

(١) سورة هود ١١/٣٧.
(٢) البرهان في علوم القرآن للزركشي ٢/٨٧.

ثانياً ـ الاسرار البلاغية في تعدي الأفعال بالحروف

نصّ بعض المفسرين وبعض البلاغيين على أن قسماً من الأفعال يتعدى بحروف الجر مؤكدين وجوب تعدي بعضها بحرف جر معين دون غيره وإن كان بعضها يتعدى بحرفين وقد يتعدى فعل بحرف جر في آية، ولا يتعدى بحرف جر في غيرها وقدره بعضهم محذوفاً[1] فكل فعل لا دليل فيه على مفعول لا يتعدى إلا بحرف خفض[2].

ونحن هنا نذكر الدلالات البيانية والأسرار واللطائف للحروف المعدية لبعض الافعال كما نصّ عليها المفسرون والبلاغيون.

١ ـ «التعدي « بالباء ».

يذكر النحاة أنّها[3] تعدي الفعل اللازم إلى المفعول به، وتقوم مقام الهمزة نحو قوله تعالى: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾[4] و ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾[5]. أي أذهب سمعهم وأذهب الله نورهم[6].

---

(١) الكتاب ١/٥٤، ٤٦٥ ومخطوطة الارتشاف لأبي حيان ٢/٤١.

(٢) اشتقاق اسماء الله للزجاجي ص ٧٠.

(٣) الكشاف ٣/١٢٦؛ والبحر المحيط ٣/٢١٢.

(٤) سورة البقرة ٢/٢٠.

(٥) سورة البقرة ٢/١٧.

(٦) التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١/٣٣.

أكد الزركشي أن الله لا يذهب مع سمعهم وقدر المعنى بـ «لأذهب سمعهم»[1] ويرى أنّه لا يجمع بين الهمزة والباء فهما متعاقبتان، وأما قوله تعالى: ﴿أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾[2] فقيل «أسرى» و «سرى» بمعنىً، كسقى وأسقى، والهمزة ليست للتعدية، وإنما المعدّى الباء في بِعَبْدِهِ»[3] وزعم ابن عطية أنّ مفعول «أسرى» محذوف، ويرى أن التعدية بالهمزة فيكون التقدير «أسرى الليلة بعبده» [4].

وفي قوله تعالى: ﴿دَخَلْتُم بِهِنَّ﴾[5] قال أبو حيان الباء للتعدية[6] وقد جعلها الزمخشري للتعدية في قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾[7] وقدر معنى «نزل به الروح» أي جعل الله الروح نازلاً به على قلب رسوله[8].

وأورد العكبري قولاً مفاده أن الباء للتعدية في قوله تعالى: ﴿وَتَقَطَّعَتْ بِهِمُ الْأَسْبَابُ﴾[9] وقدر المعنى بـ «قطعتهمُ الأسبابُ»[10] أما هو فيرى أنها للسببية لتقديره «وتقطعت بسبب كفرهم» وجوز أن تكون الباء للحال أي تقطعت موصلة بهم الأسباب[11] وهي معدية عنده كالهمزة في قوله تعالى: ﴿وَيَذْهَبَا بِطَرِيقَتِكُمُ﴾[12] لتقديره للآية بـ «يذهبا طريقكم»[13] وذكر أنها معدية معاقبة للهمزة

---

(1) البرهان للزركشي ٤/٢٥٥ ومعترك الاقران للسيوطي ١/٦٣٤ - ٦٣٥.
(2) سورة الإسراء ١/١٧ .
(3، 4) البرهان ٤/٢٥٤.
(5) سورة النساء ٤/٢٣.
(6) البحر المحيط ٣/٢١٢.
(7) سورة الشعراء ٢٦/١٩٣ .
(8) الكشاف ٣/١٢٦.
(9) سورة البقرة ٢/١٦٦.
(10، 11) التبيان في إعراب القرآن ١/١٣٧.
(12) سورة طه ٢٠/٦٣.
(13) التبيان للعكبري ص ٨٩٥.

في قوله تعالى: ﴿مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوأُ بِالْعُصْبَةِ﴾[1] لقوله «ولتنوأ بالعصبة أي تني العصبة فالباء معدية معاقبة للهمزة في أنأته. يقال: أنأتُه، ونؤت به والمعنى تنقل العصبة» وقد ذكر قولاً مفاده أنه على القلب أي لتنوأ به العصبة، وقد استنكر حازم القرطاجني حمل الكلام على القلب في القرآن وغيره وعده تعسفاً شديداً، ويرى أن المراد أن المفاتيح تنوأ بالعصبة أي تميلها من ثقلها ونسب ذلك إلى الفراء[2] ويرى الألوس إن كان الفعل، يفهم علماً أو جهلاً تعدى بالباء كـ أعلم بالفقه وأجهل بالنحو وهي للتعدية في قوله تعالى: ﴿جَاءَكُمُ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِن رَبِّكُمْ﴾[3].

٢ ـ «التعدي باللام».

مثّل الطبري لحذف اللام، وإلى من حروف الجر يقول العرب هديتُ فلاناً الطريقَ، وهديته للطريق، وهديته إلى الطريق وفسر ذلك بقوله «إذا أرشدته إليه وسدّدته له[4] ثم استشهد بما جاء في القرآن وقال الله تعالى» ﴿الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾[5] بينما قال في موضع آخر: ﴿وَهَدَاهُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾[6] وجاء خالياً بدون الحرفين في قوله تعالى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾[7].

ففي آيةالأعراف ٧/٤٣ تعدى فعل الهداية باللام وهو قول أهل الجنة كما

---

(١) سورة القصص ٢٨/٧٦.

(٢) منهاج البلغاء وسراج الأدباء لأبي الحسن حازم القرطاجني تقديم وتحقيق محمد الحبيب تونس ١٩٦٦ ص ١٨٣ ـ ١٨٤.

روح المعاني للألوسي ٢/٢٢٠.

(٣) سورة النساء ٤/١٧٠ انظر مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي ١٤٣/٣ وقد جعل الطبري الباء في قوله تعالى «بظُلْمٍ». الحج ٢٢/٢٦ للتعدية مجمع البيان ٧/٧٩.

(٤) تفسير الطبري ١/١٦٩.

(٥) سورة الاعراف ٧/٤٣.

(٦) سورة النحل ١٦/١٢١.

(٧) سورة الفاتحة ١/٦.

ذكر ذلك ابن كثير في تفسيره وفسره بتوفيقهم لهـذا وجعلهم له أهـلاً، ويرى أن الهداية هي الارشاد والتوفيق[1].

ويؤكد باحث محدث أن حرف اللام قد استشف منها الزمخشري معنى خلاباً في قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَباً﴾[2] لأنه فرق بين قوله « أكان للناس »، و« أكان عند الناس عجباً » ويرى أن معناه « أنهم جعلوه لهم أعجوبة يتعجبون منها ونصبوه علماً لهم يوجهون نحوه استهزاءهم وانكارهم وليس في عند الناس هذا المعنى »[3] وقد بيّن الزمخشري دلالة تعدي الفعل باللام وتعديه « بإلى » في قوله تعالى: ﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾[4] وفي قوله ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾[5].

فيرى أن معناه مع اللام أنه جعل وجهه وهو ذاته سالماً لله أي خالصاً له، وأما مع « إلى » فإنه أسلم إليه نفسه كما يسلم المتاع إلى الرجل إذا دفع إليه[6].

وإنَّ الزركشي قد ذكر لابن مالك وغيره ضابطاً في اللام المتعلقة بالقول، وهو أن دخلت على مخاطبة القائل، فهي لتعدية القول للمقول له[7]. كما في قوله تعالى: ﴿وَقُولُوا لَهُمْ قَوْلاً مَّعْرُوفاً﴾[8] و ﴿وَقَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ﴾[9]، و ﴿ٱلَّذِينَ

(١) تفسير ابن كثير ٢٧/١ .
(٢) سورة يونس ٢/١٠ .
(٣) الكشاف ٢٥٧/٢ وقد نقل قول الزمخشري الدكتور محمد حسين أبو موسى في كتابه « البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري » ص ٢٤٤ .
(٤) سورة لقمان ٢٢/٣١ .
(٥) سورة البقرة ١١٢/٢ .
(٦) الكشاف ٣٩٤/٢، والبلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ص ٢٤٤ ـ ٢٤٥ .
(٧) انظر البرهان للزركشي ٣٤٢/٤ .
(٨) سورة النساء ٨/٤ .
(٩) سورة آل عمران ١٥٦/٣ .

﴿قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا﴾[1].

وأكد باحث محدث[2] أن الزمخشري قد أحاط بالكتاب كلّه وبين مميزات أساليبه ودليله على ذلك أنه لاحظ أن فعل الإيمان يعدى باللام لغير الله سبحانه كما في قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَيُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾[3] ففعل الإيمان عدى بالباء الى الله تعالى وإلى المؤمنين عدى باللام. فعلل الزمخشري التعدية بالباء لأنه قصد التصديق بالله الذي هو نقيض الكفرية أما التعدية باللام للمؤمنين فإنه قصد السماع من المؤمنين وأن يسلم لهم ما يقولونه ويصدقه لكونهم صادقين عنده فالأمثلة على التعدي بالباء كما جاء في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُؤْمِنٍ لَنَا وَلَوْ كُنَّا صَادِقِينَ﴾[4] والتعدي باللام كما جاء في قوله تعالى: ﴿فَمَا آمَنَ لِمُوسَى إِلَّا ذُرِّيَّةٌ مِنْ قَوْمِهِ﴾[5] و ﴿أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾[6] و ﴿آمَنْتُمْ لَهُ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ﴾[7].

وجوز العكبري أن تكون اللام معدِّية للفعل بنفسها في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ﴾[8] لكنه جوز أن تكون اللام بمعنى « الى » لأن جنح بمعنى « مال » أو أن تكون بمعنى « من أجل »[9].

(1) سورة آل عمران ٣/١٦٨ .
(2) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري محمد حسين أبو موسى ص ٢٤٥ وقد نقل ذلك عن تفسير الزمخشري ٢/٢٢٣، ٣/٦٠ .
(3) سورة التوبة ٩/٦١ وقد جعلها الزركشي مثالاً دون أن يعلل التعدي بالباء واللام وربما سقط ذلك من الكتاب البرهان ٤/١٧٧ .
(4) سورة يوسف ١٢/١٧ .
(5) سورة يونس ١٠/٨٣ .
(6) سورة الشعراء ٢٦/١١١ .
(7) سورة طه ٢٠/٧١.
(8) سورة الأنفال ٨/٦١ .
(9) التبيان ص ٦٣٠ .

وأكد الألوسي أن فعل التفضيل، وكذا فعل التعجب يتعدى بالحرف الذي يتعدى به فعل وقد بيّن أن اللام معدِّية في قوله تعالى: ﴿وَأَن تَعْفُوٓا۟ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ..﴾[1] ونص على أنّ ما قدمه فهو من قواعدهم التي قل من يضبطها ومثل لذلك بـ « أزهد فيه من كذا » أي أن زهد يتعدى بـ « في » وقد ذكر أن في باب الحب والبغض فإنّه يتعدى إلى المفعول بـ « في » كـ « هو أحب في بكر، وأبغض في عمرو » وقال « وإلى الفاعل المعنوي بـ إلى » أي يتعدى بـإلى كـ « زيد أحب إلى خالد من بشرٍ أو أبغض إليه منه »[2] .

٣ ـ التعدي بـ « عن »

في قوله ﴿فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا وَكَفِّرْ عَنَّا سَيِّـَٔاتِنَا﴾[3] .

ذكر الألوسي أن « عن » معدية إلى الفعل كفر وقال « والغفران ليس كذلك وفي ذكر « لنا » و « عنا » في الآية، مع أنه لو قيل: (غافر ذنوبنا وكفر سيئاتنا) لأفاد المقصود إيماء إلى وفور الرغبة في هذين الأمرين[4] .

٤ ـ التعدي بـ « في »

وفي قوله تعالى: ﴿وَيُسَـٰرِعُونَ فِي ٱلْخَيْرَٰتِ﴾[5] نصّ الآلوسي على ايثار « في » على « إلى » ويرى أن المسارعة كثير ما تتعدى بها للإيذان « كما قال شيخ الاسلام ـ بأنهم مستقرون في أصل الخير، متقلبون في فنونه، لا أنهم خارجون منتهون إليها »[6] .

---

(١) سورة البقرة ٢/٢٣٧ .

(٢) روح المعاني للآلوسي ٢/٢٢٠ .

(٣) سورة آل عمران ٣/١٩٣ .

(٤) روح المعاني ٤/٢٥١ .

(٥) سورة آل عمران ٣/١١٤ والأنبياء ٢١/٩٠ .

(٦) روح المعاني ٤/٥٥.

٥ ـ التعدي بـ « مِن »

أدرك الزمخشري أنَّ فعل المغفرة لا يعدي بـ « مِن » إلّا في خطاب الكافرين، ويعدي بدونها في خطاب المؤمنين ليشمل كل خطاياهم[1] ففي قوله تعالى: ﴿يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[2]، فيرى الزمخشري أن معنى التبعيض في قوله (من ذنوبكم) قد جاء في خطاب الكافرين كقوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوهُ وَأَطِيعُونِ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾[3] .

وقد مثل لخطاب المؤمنين بقوله تعالى: ﴿هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنْجِيكُمْ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ﴾[4] الى أن قال ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[5] وفي قوله تعالى: ﴿وَيَسْخَرُونَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾[6] قال الآلوسي أنَّ « مِن » للتعدية وأكد أنَّها « تفيد معنى الابتداء وذكر أن السخر يتعدى بالباء لكنه عدّها لغة رديئة[7] .

٦ ـ التعدي بـ « إلى »

قال الفراء « ويقال هديتك للحق وإليه »[8] نستشف من قوله أن فعل الهداية يتعدى بإلى، واللام وهو متعد إلى مفعولين وتعديه إلى الثاني منهما بأحد حرفي الجر « إلى » واللام[9] كما في قوله تعالى: ﴿فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ

---

(١) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري ص ٢٤٥، وانظر اكشاف ٤٢٣/٢ .
(٢) سورة إبراهيم ١٠/١٤ .
(٣) سورة نوح ٣/٧١ ـ ٤ .
(٤) سورة الصف ١٠/٦١ .
(٥) سورة الصف ١٢/٦١ .
(٦) سورة البقرة ٢١٢/٢ .
(٧) روح المعاني ١٤٢/٢ .
(٨) معاني القرآن للفراء ٤٠٣/٢ .
(٩) اعراب القرآن المنسوب للزجاج ٥٠١/٢، ٥٠٢، ٦١٦، ٦٢٠.

﴿ٱلْجَحِيمِ﴾ [1] وقد ذكر [2] أن « ترى » يتعدى حملاً على النظر كما أن تعدي « رَفَث » بـ « إلى » حملاً على الافضاء كما في قوله تعالى: ﴿ٱلرَّفَثُ إِلَىٰ نِسَآئِكُمْ﴾[3] وفي قوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ خَرَجُوا۟ مِن دِيَـٰرِهِمْ﴾[4] قال الراغب « إنّ الفعل مما يتعدى بنفسه لكن لما استعيد لمعنى « ألم تنظر » عدى تعديته بـ « الى » وفائدة استفادته، أن النظر قد يتعدى عن الرؤية »[5] .

٧ ـ التعدي بـ « على »

ذهب القاضي عبد الجبار إلى أنّ فعل الارسال في قوله تعالى: ﴿أَنَّآ أَرْسَلْنَا ٱلشَّيَـٰطِينَ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ تَؤُزُّهُمْ أَزًّا﴾[6] إذا عدى بـ « على » لم يقتض ظاهره الرسالة والأمر ويرى أن تعديته بـ « الى » يراد به الرسالة[7] .

وأكد القزويني أنّ تعدية الذل بـ « على » يتضمن معنى العطف[8] في قوله تعالى: ﴿أَذِلَّةٍ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٍ عَلَى ٱلْكَـٰفِرِينَ﴾[9] فإن وصف القوم بالذلة على المؤمنين لا يدل على ضعفهم بل يعلم من عزتهم على الكافرين أنّهم أقوياء على الكافرين، متواضعون مع المؤمنين .

ويتعدى فعل الانزال بـ « على » ففي قوله تعالى: ﴿نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾[10].

---

(١) سورة الصافات ٣٧/٢٣

(٢) انظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ص ٢/٦٢٠، والأشباه والنظائر للسيوطي ١/١٩١ .

(٣) سورة البقرة ٢/١٨٧ .

(٤) سورة البقرة ٢/٢٤٣ .

(٥) روح المعاني للآلوسي ٢/٢٢٧ .

(٦) سورة مريم ١٩/٨٣ .

(٧) متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار ٢/٤٨٦ ـ ٤٨٧ .

(٨) الايضاح في علوم البلاغة للقزويني ص ٢٠٣ .

(٩) سورة المائدة ٥/٥٤ .

(١٠) سورة البقرة ٢/٢٣ .

يرى الآلوسي أن تعدي « نزل » بها دلالة على استعلاء المنزَّل على المُنزَّل عليـه، وتمكنـه منـه.. بخـلاف التعـدي بـ « الى » التي تـدل على الانتهـاء والوصول » [1] .

وفي قـوله تعـالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَن لاَّ أَقُولَ عَلَى ٱللَّهِ إِلاَّ ٱلْحَقَّ﴾[2] فـذكر الطوسي في التبيان أن « حقّ الذي هو « فَعَل » قد تعدى بـ « على » قال تعـالى: ﴿فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَـا﴾[3] وقال: ﴿فَحَقَّ عَلَيْهَـا ٱلْقَوْلُ﴾[4] ولـذا يرى أنّ حقيق يصل بـ « على » من هذا الـوجه لكنـه ذهب إلى أن حقيق بمعنى واجب فكما أن واجب يتعدى بـ « على » كذلك تعدى حقيق بها »[5] .

---

(١) روح المعاني ١/٢٦٥ - ٢٦٦ .

(٢) سورة الأعراف ٧/١٠٥ .

(٣) الصافات ٣٧/٣١ .

(٤) الاسراء ١٧/١٦ .

(٥) تفسير التبيـان للطوسي تحقيق أحمـد حبيب مـطبعـة النعمـان في النجف ١٣٨٥/١٩٦٦ ٤/٤٨٨ - ٤٨٩ .

ثالثاً ـ تعاقب الحروف بعضها مكان بعض

أورد المفسرون والبلاغيون آراء في تعاقب بعض الحروف العاملة بعضها مكان بعض كالباء، واللام، وعن، وفي، ومن، وإلى، وعلى. ونحن هنا نثبت آراءهم في تعاقب هذه الحروف بعضها مكان بعض مع ذكر الآيات البينات التي استشهدوا بها على التعاقب والإنابة ونذكر تأويلاتهم التي ذكروها لدعم التعاقب أو رفضه أحياناً .

[البـــاء]

١ ـ الباء مكان « عن »

جعلها ابن قتيبة مكان « عن » في قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلْ بِهِ خَبِيراً﴾[٢] لأنه قدر « به » بـ « عنه »[٣] وذكر الطبرسي أنّها بمعنى « عن » في هذه الآية لكنه ذكر أنّها تكون على أصلها أيضاً وقدر « فاسأل بسؤالك أيّها الانسان خبيراً يخبرك بالحق في صفته »[٤] .

بينما دلل السيوطي على المعنى الأول بـ ﴿يَسْأَلُونَ عَنْ أَنبَائِكُمْ﴾[٥] .

---

(١) انظر معاني القرآن للفراء ١/٣٨٦.
(٢) سورة الفرقان ٢٥/٥٩ .
(٣) تأويل مشكل القرآن ص ٤٢٦ .
(٤) مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي ٧/١٧٥ ـ ١٧٦ .
(٥) الأحزاب ٣٣/٢٠ معترك الاقران ١/٦٣٥ .

٢ ـ الباء مكان « مِنْ »

جعلها ابن قتيبة مكان « من » لموافقتها « من » التبعيضية وقد استدل بقول العرب « شربت بماء كذا » أي من ماء كذا، ومثل لتعاقبها للتبعيض بقوله تعالى: ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا عِبَادُ ٱللَّهِ﴾(١) و ﴿عَيْناً يَشْرَبُ بِهَا ٱلْمُقَرَّبُونَ﴾(٢) وقدر بهما في الآيتين بـ « منها ومثل بقوله: ﴿أَنَّمَا أُنزِلَ بِعِلْمِ ٱللَّهِ﴾(٣) أي من علم الله(٤).

٣ ـ الباء مكان « اللام »

مثّل ابن قتيبة لتعاقبها مع « اللام » بقوله تعالى: ﴿مَا خَلَقْنَاهُمَا إِلَّا بِالْحَقِّ﴾(٥) وقدر « بالحق » « للحق »(٦) وأشار أبو حيان إلى أنّها بمعنى اللام في قوله تعالى: ﴿مَا خَلَقَ ٱللَّهُ ذَٰلِكَ إِلَّا بِالْحَقِّ﴾ (٧) لأنه قدر بالحق « للحق » ويرى أنّ الآية تدل على اظهار صنعته وبيان قدرته ودلالة وحدانيته(٨) ويرى أبو حيان أنّ الباء باء السببية (٩) في قوله تعالى: ﴿بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ﴾(١٠) ويذكر الآلوسي لها هذا المعنى، ومعنى المقابلة من غير نظر إلى التسبب، ويرى أنها ليست بمعنى اللام(١١).

(١) سورة الانسان ٦/٧٦ .
(٢) سورة المطففين ٢٨/٨٣ .
(٣) سورة هود ١٤/١١ .
(٤) تأويل مشكل القرآن ص ٥٧٥، وقدرها مكي في المطففين ٢٨/٨٣ بـ « منها » مشكل اعراب القرآن لمكي ٤٦٥/٢ .
(٥) سورة الدخان ٣٩/٤٤ .
(٦) تأويل مشكل القرآن ص ٥٧٨ .
(٧) سورة يونس ٥/١٠ .
(٨) البحر المحيط ١٢٦/٥ .
(٩) البحر المحيط ٢٦/٣ .
(١٠) آل عمران ١٠٦/٣ .
(١١) روح المعاني ٣٩/٤ .

٤ ـ الباء بمعنى « على »

ذهب الأخفش إلى أن « البـاء » بمعنى « على » في قـولـه تعـالى: ﴿وَلَا تَقْعُدُوا بِكُلِّ صِرَاطٍ تُوعِدُونَ﴾[1] والمعنى « على » ولم يستحسنه أبـو علي بحجة أن « على » بمعنى « الباء » ليس بمقيس[2]، وذكره الطبرسي وقـدر بـ « على كل صراط » وفي كل صراط، ويرى أنه قد اجتمع معاني الأحرف الثلاثة فيه فإن الباء للالصاق وهو قد لاصق المكان، وعلى للاستعلاء وهو عـلا المكان، وفي للمحـل وقـد حلّ المكـان[3]. وذكر الطبري أن البـاء مكان « على » ومثـل لذلـك بقولـه تعالى: ﴿وَمِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ.. وَمِنْهُم مَّنْ إِن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لَّا يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ﴾[4] وقدر هذا التقدير الآمدي[5] والآلـوسي[6] الذي زاد على معنى الاستعلاء بمعنى « في » وقدر في حفظ قنطار.

وفي قـوله تعـالى: ﴿فَأَثَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ﴾[7] يـرى ابن جـريـر أنّهـا بمعنى « على » لتقديره « بغم » بـ « على غم »[8] وقد نقل عنه هذا ابن كثير في تفسيره وقال: « أي فجزاكم غمًّا على غم »[9] وفي قولـه تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنتُم بِهِ﴾[10].

ذكر الطبـرسي أن الباء في قـوله « بمثـل » تحتمل ثلاثـة أشياء أحـدها أن

---

(١) سورة الأعراف ٧/٨٦ .

(٢) تفسير التبيان للطوسي ٤/٤٨٩ ومجمع البيان ٤/٤٥٥ وانظر معاني القرآن للفراء ١/٣٨٦ .

(٣) مجمع البيان ٤/٤٤٦ .

(٤) سورة آل عمران ٣/٧٥ .

(٥) الأحكام في أصول الأحكام للآمدي ١/٨٥ .

(٦) روح المعاني ٣/٢٩١ .

(٧) سورة آل عمران ٣/١٥٣ .

(٨) تفسير الطبري ٧/٣٠٤ ـ ٣٠٥ .

(٩) تفسير القرآن العظيم لابن كثير ١/٤١٧ .

(١٠) سورة البقرة ٢/١٣٧ .

تكون زائدة وقدر « فإن آمنوا مثل ما . . » أي مثل إيمانكم .

والثاني : أن يكون المعنى بمثل هذا ولا تكون زائدة كأنه قال « فإن آمنوا على مثل إيمانكم » .

والثالث : « أن تلغى » مثل . . وهذا أضعف الوجوه[1] .

٥ ـ الباء بمعنى « في »

جعل الفراء « الباء » بمنزلة « في » في قوله تعالى : ﴿وَضَاقَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ﴾[2] وقدر بما رحبت «في رحبها »[3] وجعلها الطبري بمعنى « في » في هذه الآية لتقديره « في رحبها أيضاً »[4] .

وقد جعلها الطبرسي بمعنى « مع » لأنه ذكر أن معنى الآية « ضاقت عليكم الأرضُ مع سعتها »[5] .

[اللام]

١ ـ اللام مكان « على »

رأينا أنّ ابن قتيبة قد أجاز أن تكون « اللام » مكان « على » ومثل لذلك بقوله تعالى : ﴿وَلَا تَجْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ﴾[6] وقد قدر له بـ « عليه »[7] وأجاز الطوسي أن تكون اللام بمعنى « على » في قوله تعالى : ﴿وَلِذَلِكَ

---

(١) مجمع البيان للطبرسي ٢١٨/١ .
(٢) سورة التوبة ٢٥/٩ .
(٣) معاني القرآن للفراء ٤٣٠/١ .
(٤) تفسير الطبري ١٧٩/١٤ .
(٥) مجمع البيان في تفسير القرآن ١٦/٥ ـ ١٧ .
(٦) سورة الحجرات ٢/٤٩ .
(٧) تأويل مشكل القرآن ص ٤٢٧ ـ ٤٢٨ .

﴿خَلَقَهُمْ . . .﴾[1] لأنه قدرها بـ « على ذلك خلقهم » ولم يجز أن تكون اللام لام غرض [2] .

وفي قوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّداً﴾ [3] جعل الطبرسي اللام فيها بمعنى على لتقديره « يسقطون على الوجوه ساجدين» نقلاً عن ابن عباس وقتادة وقال: إنّما خص الذقن لأن من سجد كان أقرب شيء منه إلى الأرض ذقنه، والذقن مجمع اللحيين[4] .

[اللام مكان « إلى »]

أجاز الفراء وابن قتيبة أن اللام مكان « الى » في قوله تعالى: ﴿بِأَنَّ رَبَّكَ أَوْحَى لَهَا﴾[5] فقدر لها بـ « إليها »[6] وذكر هذا المعنى الطبري وقدره بـ « إليها » أيضاً[7] .

وذكر الآلوسي قولاً إنّها تكون بمعنى « إلى » في قوله تعالى: ﴿جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لاَّ رَيْبَ فِيهِ﴾[8] أي جامعهم في القبور الى يوم، لكنه يرى أن تكون على حالها أي لحساب يوم أو لجزاء يوم ، وذلك على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه تهويلاً لما يقع فيه[9] وهذا خلاف ما قدره الطبري[10]

---

(١) سورة هود ١١/١١٩ .
(٢) التبيان في تفسير القرآن ٦/٨٤ .
(٣) سورة الاسراء ١٧/١٠٧ .
(٤) مجمع البيان ٦/٤٤٥ .
(٥) سورة الزلزلة ٩٩/٥ ومثلاً بسورة الاعراف ٧/٤٣ ﴿هَدَانَا لِهَذَا﴾ وقدرا « إلى هذا » .
(٦) معاني القرآن للفراء ١/٢٥٠ وتأويل مشكل القرآن ص ٤١٩ .
(٧) تفسير الطبري ١٥/٣٩١ .
(٨) سورة آل عمران ٣/٩ .
(٩) روح المعاني ٣/١٣٠ - ١٣١ .
(١٠) تفسير الطبري ٦/٢٢٢ .

والطبرسي بـ « في يوم »[١] أي جعلا اللام بمعنى « في » وهو ما ذهب إليه الفراء من جعلها بمعنى « في » في قوله ﴿جَمَعْنَاهُمْ لِيَوْمٍ لاَ رَيْبَ فِيهِ﴾ [٢] أي « في يوم » لأنه قال « في » تصلح موضع « اللام » في هذه الآية [٣] .

[اللام بمعنى الباء]

جعل المرتضى « اللام » تقوم مقام « الباء» في قوله تعالى : ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ﴾ [٤] لأنه قدر للجبل بـ « بالجبل » وشاهده بقوله تعالى : ﴿آمَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ آذَنَ لَكُمْ﴾ [٥] أي به وقال لتأكيد ما ذهب إليه « وكما يقولون أخذتك لجرمك وبجرمك»[٦] .

[اللام بمعنى « عن »]

ذكر العكبري أنّ اللام بمعنى «عن» في قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تَكُن لِّلْخَائِنِينَ خَصِيماً ﴾[٧] وقال : إنها بمعنى « لأجل » أيضاً[٨] لتقديره « رجل الخائنين » .

[عـن]

١ ـ عن مكان « البـاء » .

أجاز أبو عبيدة أن تكون « عن مكان « البـاء » في قوله تعالى : ﴿حَفِيٌّ عَنْهَا . . . ﴾[٩] لأنه قدر عنها بـ « بها » استناداً إلى قولهم « تحفيت به في

(١) مجمع البيان ٢/ ٤١١ .
(٢) سورة آل عمران ٣/ ٢٥ .
(٣) معاني القرآن للفراء ١/ ٢٠٢ .
(٤) سورة الأعراف ٧/ ١٤٣ .
(٥) سورة الأعراف ٧/ ١٢٣ .
(٦) أمالي المرتضى ٢/ ٢٢٠ .
(٧) سورة النساء ٤/ ١٠٥ .
(٨) التبيان ص ٣٨٧ .
(٩) سورة الأعراف ٧/ ١٨٧ .

المسألة »[1] وقال بهذا المعنى ابن قتيبة ومثل له بقوله تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَى ﴾[2] وقدر قوله « عن الهوى » بـ « بالهوى »[3] وأيد الطبري تعاقب « عن » مكان « الباء » في آية الاعراف ١٨٦/٧ وأول « حفى عنها » بـ « لطيف بها » واستند إلى قول العرب المتقدم وأكد أن السؤال يوصل بـ « عن » مرة وبـ « الباء » مرة. فيقال « سألت عنه » و « سألت به » ويرى أنه لما وضع قوله « حفي » موضع السؤال وصل بأغلب الحرفين اللذين يوصل بهما السؤال وهو « عن »[4] .

وقد ورد في القرآن الباء دون « عن » أيضاً في قوله تعالى : ﴿ إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيّاً ﴾ [5] .

٢ ـ عن مكان « من » .

ثبّت أبو عبيدة تعاقب « عن » مكان « من » في قوله تعالى : ﴿ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ﴾[6] فقال «أبو عبيدة كقولك أخذته منك وأخذته عنك»[7] وقد سبقه الى هذا سيبويه[8] وقدرها ابن قتيبة بـ « من عباده »[9] أيضاً .

وذكر الطبري ما زعمه بعض نحويي البصرة أن معنى قوله تعالى : ﴿ لاَ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً ﴾[10] « لا تجزي منها »[11] ورفض هذا التأويل وعده

(١) مجاز القرآن لأبي عبيدة ٢٣٥/١ .
(٢) سورة النجم ٣/٥٣ .
(٣) تأويل مشكل القرآن ص ٥٦٩ .
(٤) تفسير الطبري ٣٠٠/١٣ ـ ٣٠١ .
(٥) سورة مريم ٤٧/١٩ .
(٦) سورة الشورى ٢٥/٤٢ .
(٧) مجاز القرآن ٢٦٨/١ وانظر ما قاله ابن منظور ونسبه لأبي عبيدة اللسان ٩١٠/٢ .
(٨) الكتاب ٣٠٨/٢ .
(٩) مشكل تأويل القرآن ص ٥٧٧ .
(١٠) سورة البقرة ٤٨/٢ ، ١٢٣ .
(١١) تفسير الطبري ٣١/٢ .

فاسداً ويرى أنه غير معقول في كلام العرب أن يقول القائل « ما أغنيت عني شيئاً » بمعنى « ما أغنيت مني أن تكون مكاني » وهي للبدلية في الآية كما ذكرها معنى البدل أغلب النحاة[1] .

٣ ـ عن بمعنى « على »

في قوله تعالى : ﴿ إِنِّي أَحْبَبْتُ حُبَّ الْخَيْرِ عَن ذِكْرِ رَبِّي ﴾[2] يرى أحدهم أنّه إذا قال « أحببتُ » بمعنى آثرت كان « عن » بمعنى « على » وقدر « آثرتُ حبّ الخير على ذكر ربي »[3] .

٤ ـ عن بمعنى « اللام »

أجاز الطبري أن تكون عن بمعنى اللام أو من أجل في قوله تعالى : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ ﴾ [4] قال يعني لقولك أو من أجل قولك « وَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ »[5] .

[في]

١ ـ في مكان « على »

زعم يونس أنها تكون مكان « على » استناداً إلى قول العرب « نَزَلْتُ فِي أَبِيكَ »[6] ويريدون « عليه » وقد ذكر الأخفش ذلك[7] له في معاني القرآن وقد

---

(١) انظر ما ذكره المرادي في الجنى الداني ص ٢٤٥ ، وابن هشام في المغني ١٤٧/١ والزركشي في البرهان ٢٨٦/٤ ، والسيوطي في معترك الأقران ٦٧١/٢ .

(٢) سورة صّ ٣٢/٣٨ .

(٣) إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢٦١/١ .

(٤) سورة هود ٥٣/١١ .

(٥) تفسير الطبري ٣٦٠/١٥ .

(٦) اللسان ١١٥٧/٢ قال ابن منظور « وزعم يونس أنّ العرب تقول : . . .

(٧) مخطوط معاني القرآن للأخفش ٢٢/و .

ذكـر أبو عبيـدة[1] والفراء[2] وابن قتيبـة[3] والطبـري[4]، والآمدي[5] أنهـا تكون بمعنى « على » في قوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾[6] وقدروا قوله: « في جذوع » بـ « على جذوع ».

ويرى الزجاج أن « على » لو كانت مكان « في » في هـذه الآية لأدت هـذه الفائدة ونفى أن تكون على وفي بمعنى واحد دائماً وأجاز اشتراكهما في المعنى في هذه الآية « لأن الجذع يشتمل على المصلوب لأنه أخذه من أقطاره ويرى أنّ « زيداً على الجبل، وفي الجبـل » صالحٌ لأن الجبل قـد اشتمل على زيـد فعلى هذا مجاز هذه الحروف[7].

وفي قوله تعالى: ﴿ ثَقُلَتْ فِي ٱلسَّمَٰوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ [8].

ذكـر الطبـري أن بعضهم جعـل معنى قـولـه: ﴿ في السمـاوات ﴾ « على السموات » [9].

٢ ـ في بمعنى « الباء »

ذكـر الفراء[10] والـطبري[11] والمـرتضى[12] والطبـرسي[13] وابن كثير[14] وأبـو

---

(١) مجاز القرآن ١/١٤، ٢/٢٣ ـ ٢٤.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢/١٨٦.

(٣) تأويل مشكل القرآن ص ٤٢٦.

(٤) تفسير الطبري ١١/٢٠١، ٧/٣٠٥، ٢/٤١٢ وتفسير ابن كثير ١/٤١٧.

(٥) الأحكام في أصول الأحكام ١/٨٥.

(٦) سورة طه ٢٠/٧١.

(٧) معاني القرآن للزجاج ١/٤٢٢، ٢/٢٣٩.

(٨) سورة الاعراف ٧/١٨٧.

(٩) تفسير الطبري ١٣/٢٩٦.

(١٠) معاني القرآن للفراء ٢/٦٩، ٢/٢٢٣.

قال الفراء « وقد تجوز في لغة الطائيين لأنهم يقولون: رغبت فيك يريدون رغبتك بك.

(١١) تفسير ابن كثير ٢/٥٢٤ نسبه للطبري.

(١٢) أمالي المرتضى ١/٣٦٦. (١٣) مجمع البيان ٦/٣٠٦. (١٤) تفسير ابن كثير ٢/٥٢٤.

حيان[1] أنّها بمعنى الباء في قوله تعالى : ﴿ فَرَدُّوا أَيْدِيَهُمْ فِي أَفْوَاهِهِمْ ﴾[2] .

وقد اختلف المفسرون في معناه. فقيل معناه « أنهم أشاروا إلى أفواه الرسل يأمرونهم بالسكوت عنهم لما دعوهم إلى الله عزّ وجل » . وقيل: بل وضعوا أيديهم « على » أفواههم تكذيباً لهم، وقيل: بل هو عبارة عن سكوتهم عن جواب الرسل، وقال مجاهد، ومحمد بن كعب، وقتادة: معناه أنهم كذبوهم وردوا عليهم قولهم بأفواههم وقد ذكر ابن كثير اختلاف المفسرين في المعنى ومن هذا يكون معنى الحرف في الآية بمعنى الباء ، وإلى، وعلى ثم ذكر رأي ابن جرير أنّها بمعنى الباء[3] .

وأكد ابن القيم أنّها يتجوز بها عن « الباء » التي للسبب ومثل لذلك بقوله تعالى : ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ ﴾[4] أي بسبب ما أخطأتم، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَقَاتِلُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾[5] أي بسبب نصرة سبيله قال: « وكذلك الحب في الله والبغض في الله أي بسبب تعظيم الله وله نظائر كثيرة ولما كان المسبب متعلقاً بالسبب جُعل السبب ظرفاً لتعلق المسبب[6] .

٣ - في بمعنى « من »

نصّ الطبري على أنّها بمعنى « من » في قوله تعالى : ﴿ وَلْيَجِدُوا فِيكُمْ غِلْظَةً ﴾[7] وذكر أن « فيكم » بمعنى « منكم »[8] .

---

(١) البحر المحيط ٤٠٨/٥ .
(٢) سورة إبراهيم ٩/١٤ .
(٣) تفسير ابن كثير ٥٢٤/٢ .
(٤) سورة الأحزاب ٥/٣٣ .
(٥) سورة البقرة ١٩٠/٢ .
(٦) كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ص ٣٨ .
(٧) سورة التوبة ١٢٣/٩ .
(٨) تفسير الطبري ٥٧٦/١٤ .

[مــن]

١ ـ من بمعنى « الباء »

روي عن الأخفش أنّ يونس قال: إنّها بمعنى الباء في قوله تعالى: ﴿ يَنظُرُونَ مِن طَرْفٍ خَفِيٍّ ﴾(١) وقدر « من طرف » بـ « بطرف »(٢) ومثل أبو عبيدة(٣) وابن قتيبة(٤) لهذا المعنى بقوله تعالى: ﴿ يَحْفَظُونَهُ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ ﴾(٥) وقدرا من أمره « بأمره » وقد مثّل ابن قتيبة لنفس المعنى بقوله تعالى: ﴿ مِّن كُلِّ أَمْرٍ سَلَامٌ ﴾(٦) أي بكل أمر و ﴿ يُلْقِي ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِ ﴾(٧) أي بأمره.

٢ ـ مِنْ بمعنى « في »

أكد الفراء أن « في » صلحت مكان « من » في قوله تعالى: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْخَبْءَ فِي ٱلسَّمَاوَاتِ ﴾(٨) وقال « لأنك تقول لاستخرج العِلم الذي فِيْكُمْ، مِنْكُم ثم تحذف أيّهم شئت أعني « من » و « في » فيكون المعنى قائماً على حاله(٩).

وذهب ابن قتيبة إلى أنها تكون مكان «في» في قوله تعالى: ﴿مَاذَا خَلَقُواْ

---

(١) سورة الشورى ٤٢/٤٥.

(٢) انظر جواهر الأدب ص ١٦١ ذكر ما رواه ابن مالك عن الأخفش عن يونس، في كتابه التسهيل، وانظر البرهان ٤/٤٢٠ حكاية البغوي عنه، والمغني ١/٣٢١.

(٣) مجاز القرآن ١/٣٢٤.

(٤) تأويل مشكل القرآن ص ٥٧٤.

(٥) سورة الرعد ١٣/١١.

(٦) سورة القدر ٩٧/٤ ـ ٥.

(٧) سورة غافر ٤٠/١٥.

(٨) سورة النمل ٢٧/٢٥.

(٩) معاني القرآن للفراء ٢/٢٩١.

مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾[1] وقدر من الأرض بـ «في الأرض»[2] وجعلها المرتضى بمعنى «في» في قوله تعالى: ﴿خُلِقَ ٱلإِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ﴾[3] وقدر قوله «من عجل» بـ «فيه»[4] وأجاز الطوسي أن تكون «من» بمعنى «في» في قوله تعالى: ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا ..﴾[5] قال: «إنّما جاز «في» لأنك تجد «في تضارع معنى «من» لأنه بعض ما أضيف لأنك تقول: : فينا الصالحون، وفينا دون ذلك كأنك قلت: من ...»[6].

وذكر الآلوسي أقوالاً في معنى «من» في قوله تعالى: ﴿لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَائِهِمْ﴾[7] قال: «قيل بها بمعنى «على» وقيل بمعنى «في» وقيل زائدة»[8].

٣ ـ من مكان «على».

أجاز الأخفش أنها تكون بمعنى «على» في قوله تعالى: ﴿وَنَصَرْنَاهُ مِنَ ٱلْقَوْمِ﴾[10] لأنه قدر قوله «من القوم» بـ «على القوم»[11] وقد قدر تقديره ابن قتيبة ليثبت لها نفس المعنى»[12].

وقد اجاز الطبري مكانها «على» والباء في قوله تعالى ﴿أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ

---

(١) سورة فاطر ٣٥/٤٠.
(٢) تأويل مشكل القرآن ص ٥٧٧.
(٣) سورة الانبياء ٢١/٣٧.
(٤) امالي المرتضى ١/٤٦٨.
(٥) سورة النساء ٤/٤٦.
(٦) التبيان في تفسير القرآن ٣/٢١٣.
(٧) سورة البقرة ٢/٢٢٦.
(٨) روح المعاني ٢/١٨٣.
(١٠) الانبياء ٢١/٧٧.
(١١) مخطوط كتاب معاني القرآن للاخفش ورقة ٢٢/٢٠.
(١٢) تأويل مشكل القرآن ص ٥٧٧.

وَأَرْجُلُهُمْ مِّنْ خِلَافٍ﴾ [1] لتقديره أو تقطع أيديهم وأرجلهم على خلاف أو بخلاف لأنه يرى أنهما يؤدِّيان عما أدت عنه «من» من المعنى [2] وقد سبقه الفراء وزاد عليه بصلاحية اللام وعلى والباء مكانها في الآية المذكورة [3].

٤ ـ «من بمعنى «الكاف».

أجاز أهل التأويل: معنى ﴿مِمَّا عَلَّمَكُمُ ٱللَّهُ﴾ [4] كما علمكم الله ورفض الطبري ذلك وحجته أنَّه لم يعرف في كلام العرب «من بمعنى» الكاف «لأنَّ «من» تدخل في الكلام بمعنى التبعيض و «الكاف» بمعنى التشبيه . وإنما يوضع الحرف مكان غيره إذا تقارب معناهما ، فأما إذا اختلف معناهما فلا يوضع أحدهما بدل الآخر.

فأوجب أن يجنب كتاب الله وتنزيله ما خرج عن المفهوم والغاية في الفصاحة من كلام من نزل بلسانه» [5].

٥ ـ مِنْ مكان «عَنّ».

نثبت هذا المعنى لسيبويه، ولابن قتيبة ولغيرهما [6] وأجاز أبو عبيدة أن «من» تكون مكان «عن» في قوله تعالى: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِهِ كَلِمَاتٍ﴾ [7] قال: «أي قبلها وأخذها عنه» [8].

---

(١) سورة المائدة ٣٣/٥.

(٢) تفسير الطبري ٢٦٨/١٠.

(٣) معاني القرآن للفراء ٣٠٦/١.

(٤) سورة المائدة ٤/٥.

(٥) تفسير الطبري ٥٥٢/٩.

(٦) انظر الكتاب ٣٠٨/٢، وكتاب تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ص ٤٣٢، (وكشف المشكل في النحو) للمبدرة ص ٣٢١، ورصف المباني للمالقي ص ٣٢٣، والبرهان للزركشي ٤٢٠/٤.

(٧) سورة البقرة ٣٧/٢.

(٨) مجاز القرآن لأبي عبيدة ٣٨/١.

« إلى »

١ - إلى بمعنى «مع».

أجاز الأخفش[١] والفراء[٢] وابن قتيبة[٣]، والزجاج[٤] والطبري[٥] والآمدي[٦] والطوسي[٧]، والطبرسي[٨] أنّها تكون بمعنى «مع» في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنْصَارِيْ إِلَى اللَّهِ﴾ [٩] لتقديرهم قوله ﴿إلى الله﴾ بـ «مع الله».

وأجاز ابن قتيبة[١٠] والطوسي[١١] والطبرسي[١٢] أن تكون بمعنى «مع» في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَهُمْ إِلَى أَمْوَالِكُمْ﴾[١٣] أي مع أموالكم.

وذكر الطبري أنّ «إلى» بمعنى «مع» في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾[١٤]،وقدر المعنى بـ «مع شياطينهم»[١٥]وقد نسب لبعض نحويي أهل الكوفة تأويلاً لمعنى الآية هو «وإذا لقوا الذين آمنوا قالوا آمنا وإذا صرفوا اخلاءهم إلى شياطينهم» وعلى هذا التأويل لا يصلح في موضع «إلى» غيرها وعدّ رأيهم أولى بالصواب.

---

(١) مخطوط كتاب معاني القرآن للأخفش ورقة ٢٢/و.
(٢) معاني القرآن للفراء ٢١٨/١.
(٣) تأويل مشكل القرآن ص ٥٧١.
(٤) معاني القرآن وإعرابه ٤٢١/١ قال بأنها قاربت «مع» معنى في الآية.
(٥) تفسير الطبري ٢٩٩/١، ٤٤٣/٦.
(٦) الأحكام في أصول الأحكام ٨٥/١.
(٧) التبيان ٥٩٦/٩.
(٨) مجمع البيان ٤٤٧/٢.
(٩) سورة آل عمران ٥٢/٣ والصف ١٤/٦١.
(١٠) تأويل مشكل القرآن ص ٥٧١.
(١١) التبيان في تفسير القرآن ٥٩٦/٩.
(١٢) مجمع البيان في تفسير القرآن ٤٤٧/٢.
(١٣) سورة النساء ٢/٤. (١٤) سورة البقرة ١٤/٢. (١٥) تفسير الطبري ٢٩٩/١.

نصّ ابن كثير على تعاقبها مع «معَ» في الآية مقدراً «مع شياطينهم» لكنه استحسن التضمين.

ويرى أنه ضمن «خلوا» معنى إنصرفوا لكي يتعدى بـ إلى[1] وهو قد مال إلى رأي ابن جرير الذي نفى التعاقب وجعل التضمين أصوب منه.

٢ - إلى بمعنى « في ».

ذكر أبو عبيدة أنّها بمعنى «في» في قوله تعالى ﴿مَنْ أَنْصَارِي إِلَى اللَّهِ﴾[2] لأنه قدر إلى الله «بـ» في ذات الله»[3].

وذكر الآلوسي قولاً أنّها بمعنى «في» في قوله تعالى ﴿وَتُحْشَرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ وَبِئْسَ الْمِهَادُ﴾[4] ومعنى ذلك «أنّهم يجمعون فيها». ويرى أنّها على معناها الأصلي لقوله: «هي غاية حشرهم ومنتهاه» و «الى» على معناها المتبادر»[5].

٣ - إلى بمعنى «الباء».

يرى الأخفش أنّها بمعنى الباء في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ﴾[6] لقوله: فإنَّكَ تقول: خلوتُ إلى فلان في حاجة كما تقول: خلوتُ بفلان إلاّ أنّ خلوت بفلان له معنيان: أحدهما هذا، والآخر سخرت به.[7]. وقد ذكر نصّ قوله الطبري ولم ينسبه له بل اكتفى بنسبته إلى بعض نحويي البصرة

---

(١) تفسير ابن كثير ١/٥١.
(٢) سورة آل عمران ٣/٥٢ والصف ٦١/١٤.
(٣) مجاز القرآن ١/٩٤.
(٤) سورة آل عمران ٣/١٢.
(٥) روح المعاني ٣/١٣٦.
(٦) سورة البقرة ٢/١٤.
(٧) مخطوط كتاب معاني القرآن للاخفش ٢٢/و.

ونظن أنّه يقصده [1].

٤ ـ إلى بمعنى « اللام » .

جعل الفراء «إلى» بمعنى «اللام» في قوله تعالى: ﴿وَأَخْبَتُوٓاْ إِلَىٰ رَبِّهِمْ﴾[2] ويرى أن المعنى «تخشّعوا لربّهم وإلى ربهم. .»[3] وقد ثبّت لها الطبري معنى «اللام» في هذه الآية أيضاً وقدر «وأخبتوا لربّهم»[4].

ونسب أبو حيان للرماني والفارسي أنهما قدرا «إلى» باللام في قوله تعالى: ﴿مَنْ أَنصَارِيٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾[5] أي لله، ثم ذكر أنّها بمعنى اللام في قوله تعالى: ﴿يَهْدِيٓ إِلَى ٱلْحَقِّ﴾[6] لتقديرهم إلى الحقِّ بـ «للحقِّ»[7].

٥ ـ إلى بمعنى «على»

نصّ الآلوسي على أنها تكون بمعنى «على» في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰٓ إِلَى ٱلسَّمَآءِ﴾[8] وذكر أن المعنى «علا إليها وارتفع»[9].

« علـى »

١ ـ «على» مكان «اللام».

قدرها أبو عبيدة باللام في قوله تعالى: ﴿ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾[10] لانـه

---

(١) تفسير الطبري ١/٢٩٨ ـ ٢٩٩.
(٢) سورة هود ٢٣/١١.
(٣) معاني القرآن ٩/٢.
(٤) تفسير الطبري ٢٧٢/١٤.
(٥) سورة آل عمران ٥٢/٣.
(٦) سورة الاحقاف ٣٠/٤٦.
(٧) البحر المحيط لأبي حيان ٤٧١/٢.
(٨) سورة البقرة ٢٩/٢.
(٩) روح المعاني للآلوسي ١/٢٩٦ ـ ٢٩٧.
(١٠) سورة المطففين ٢/٨٣.

ذكر أن المعنى «إذا كالوا لهم أو وزنوا لهم» علماً بأنّه قدرها بـ «من الناس» أيضاً [1].

وقدرها أبو عبيدة باللام في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾[2] لأنه يرى مجازه: يضل لها أي لنفسه وهداه لنفسه[3].

وقد ذكر أبو حيان أنّها بمعنى اللام في قوله تعالى: ﴿وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾[4] وقدر المعنى بـ «لهدايته إياكم»[5] وفي قوله تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِن فَوْقِهِمْ﴾[6] ذكر المرتضى أنّ «على» تكون بمعنى «اللام» والمراد فخر لهم السقف وأورد ما حكي عن العرب: ما أغيظك عليَّ وما أغمّك عليَّ يريدون ما أغيظك، وما أغمّك لي[7] لكنه ذكر أنّها تكون بمعنى «عن» لتقديره للمعنى: بـ «فخر عنهم.. أي خرَّ عن كفرهم وجحودهم بالله تعالى وآياته وقد جعل «على» و «عن» بمعنى «من أجل» وقدر معنى الآية بـ «فخرّ من أجل كفرهم السقف»[8].

٢ ـ على بمعنى «من».

أجاز أبو عبيدة[9] والفراء[10] وابن قتيبة[11] والزجاج[12] أنها بمعنى «من»

---

(١) ، مجاز القرآن لأبي عبيدة ١/١٤ .
(٢) سورة يونس ١٠/١٠٨ .
(٣) مجاز القرآن ١/٢٨٤ .
(٤) سورة البقرة ٢/١٨٥ .
(٥) البحر المحيط ١/٢٦ .
(٦) سورة النحل ١٦/٢٦ .
(٧) (٨) أمالي المرتضى ١/٣٥١.
انظر البرهان للزركشي ٢/٤٤٢ ـ ٤٤٣ .
(٩) مجاز القرآن ١/١٤ .
(١٠) معاني القرآن للفراء ٣/٢٤٦ .
(١١) تأويل مشكل القرآن ص ٣٧٩ ـ ٥٧٢ .
(١٢) معاني القرآن واعرابه ٢/٢٣٩ .

في قوله تعالى: ﴿ٱكْتَالُوا۟ عَلَى ٱلنَّاسِ﴾(1) وقدروها بـ «من الناس» علماً بأنّ أبا عبيدة قد قدرها باللام كما ذكرنا له - وقد مثل ابن قتيبة لنفس المعنى بقوله تعالى: ﴿ٱسْتَحَقَّ عَلَيْهِمُ﴾ (2) وقدر عليهم بـ «منهم» (3) وهو خلاف ما قدره الطبري بـ «فيهم إلى عليهم لأنه قال» وأما قوله «عليهم» في هذا الموضع - يعني الآية المذكورة فإن معناها «فيهم» (4) وقد سبقه إلى هذا المعنى الزجاج فذكر ان معناه «استحق فيهم وأكد أن «على» قامت مقام «في» (5).

٣ - على بمعنى «في».

نصّ الفراء على أنّ في تصلح مكان «على» في قوله تعالى: ﴿وَٱتَّبَعُوا۟ مَا تَتْلُوا۟ ٱلشَّيَـٰطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَـٰنَ﴾(6) وقدر عَلَى مُلْكِ بـ «في ملك» (7) وقدرها بمعنى «في» نفس تقدير الطبري أيضاً(8)، وقدرها الطبرسي بقي وبالباء قال «في زمن سليمان أو بملك سليمان» (9) وقال ابن كثير بعد ان أورد تقدير الطبري لها أنّها على تضمين «تتلوا» «تكذب» (10)

وذهب الطبري إلى أنّ «على» بمعنى «في» في قوله تعالى»: ﴿إِذْ وُقِفُوا۟

(1) سورة المطففين ٢/٨٣.
(2) سورة المائدة ١٠٧/٥.
(3) تأويل مشكل القرآن ص ٣٧٩ قال «كما تقول: استحققت عليك كذا واستوجبت عليك كذا أي: استحققته منك، واستوجبته منك».
(4) انظر تفسير الطبري ١١/٢٠٠.
(5) معاني القرآن واعرابه للزجاج ٢/٢٣٩.
(6) سورة البقرة ٢/١٠٢.
(7) معاني القرآن للفراء ١/٦٣.
(8) تفسير الطبري ١/٢٩٩، ٢/٤١١، ١١/٢٠٠ ونسبه له ابن كثير في تفسيره ١/١٣٦.
(9) مجمع البيان في تفسير القرآن ١/١٧١.
(10) تفسير ابن كثير ١/١٣٦.

عَلَى ٱلنَّارِ﴾(1) لأنه قدر على النار بـ «في النار» (2).

٤ ـ «على بمعنى «الباء»»

ذهب الفراء(3) والطبري (4) والطوسي (5) إلى أنّ «على» بمعنى «الباء» في قوله تعالى: ﴿حَقِيقٌ عَلَى أَنْ لَّا أَقُولَ﴾(6) وأكد الفراء أنّها في قراءة عبد الله «حَقِيقٌ بأَنْ. . .»(7) وإنّ هذا المعنى قد نسبه الأخفش إلى يونس بقوله «وزعم يونس أن العرب تقول: ظفِرْتُ عَلَيْه أي به»(8)

وبهذا نكاد نكون قد اثبتنا ما ذكر من آراء المفسرين وآراء البلاغيين في بيان أسرارها البلاغية في مخالفتها أو تعديها للافعال أو تعاقب معانيها.

---

(1) سورة الانعام ٦/٢٧.
(2) تفسير الطبري ١١/٣١٦.
(3) معاني القرآن للفراء ١/٣٨٦.
(4) تفسير الطبري ١٣/١٣.
(5) التبيان في تفسير القرآن ٤/٤٨٨ ـ ٤٨٩.
(6) سورة الاعراف ٧/١٠٥.
(7) معاني القرآن للفراء ١/٣٨٦.
(8) مخطوط معاني القرآن للأخفش ورقة ٢٢/و والبحر المحيط لأبي حيان ٤/٣٥٥.

الخاتمة

لعلّنا قدمنا بهذا البحث الموجز أهم الآراء في نشأة النظرية وتطورها وما خلفته من آثار في قواعدها النحوية وقد توصل البحث إلى أمور هامة .

إنّ لملاحظات أبي الأسود وتلامذته أثراً في تنبيه أذهان الرعيل الأول من طلائع علماء النحو مما جعلهم أن يضيفوا إليها ملاحظات أخر، أو يصححوا بعضها ، ويعللوا سبب اعمال العوامل وإن لهذا الرعيل فضلاً في توصيل ما خلفوه إلى أياد علمية أمينة كان أبرزها أبو عمرو ويونس والخليل.

واستطاع الرعيل الثاني أن يدفع عجلة النحو خطوات إلى الأمام فبنوا أصول علم النحو وفروعه ، وحدد الخليل أبعاد أصولهم النحوية، ووضعها في مكانها من المنهج النحوي السليم، وهو بهذا قد أثر في تلميذه الغاية الذي بنى أبواب كتابه على أساس نظرية العامل ، بناها على أساس أركان هذه النظرية ، وعلى أساس العلاقة القائمة بين أركانها وبين الصيغ اللغوية فأثر منهجه على مناهج النحاة ممن انتهجوا نهجه ، وسلكوا طريقته في اتباع هذه النظرية والاعتماد عليها في بناء أبواب كتبهم النحوية.

فالنظرية متكاملة في الكتاب لأنه عدد ما يعمل من الأفعال والأسماء والحروف ، مبيناً شروط العمل معللاً ما يعمل منها وموضحاً إهمالها عند فقدان شرط من شروط إعمالها ، وذاكراً أثر هذه العوامل على الصيغ والتراكيب اللغوية في تغيير حركاتها.

ولم يكن هدف النحاة من تبني هذه النظرية تعليمياً بحتاً بل كان أسمى من ذلك وأجل منه إذ كان هدفهم بيان ما توحيه أساليب العربية من معان سامية لتبقى اللغة لغة معبرة عن هذه المضامين خالية من اللحن والخطأ فكشفوا أسرارها البلاغية وعلى هذا جاز لنا أن نقول : إنّ انشغالهم بالإعراب لم يصرفهم عن الاهتمام بالمعاني. وتبين لنا أنّ التعليل للمسائل النحوية عند المتأخرين من النحاة أكثر صعوبة بل أكثر إغراقاً وتعقيداً، ويرجع ذلك إلى حذقهم أساليب الجدل، وتمكنهم من القدرة على استخراج القياس والعلل. وهذا ما جعل ابن مضاء يدعي أنه ألف كتابه الرد على النحاة لتخليص النحو من كثرة الفروع ، وكثرة التأويل.

وإن كانت محاولته لا تهدف إلى تخليصه مما ادعاه بل كان قصده القضاء على مسائل عقدية تتعلق بمعتقدات أهل المشرق التي يرى أهل الظاهر أنّها مخالفة لما يعتقدون به.

فلم تلق دعوته قبولاً وتأييداً، ولم يتأثر النحاة بها بل أغفلها بعضهم ورد عليها آخرون . فما لبثت أن ماتت في مهدها كما شهدت المصير نفسه لدى من أراد إحياءها من المحدثين، وذلك لأنها لم ترسم منهجاً بديلاً عما رسمه لنا أئمة النحو، ولم تترك آثاراً بارزة في مسيرة النحو العربي كما ترك القائلون بنظرية العامل الذين يفترضون وجود عناصر ثلاثة في التركيب اللغوي هي: العامل ، والمعمول وأثر العامل في المعمول، وأكدوا وجود أركان هذه النظرية فإن حذف أحدها أوجبوا تقديره.

وعلى هذا قدروا أفعالاً محذوفة عاملة، وقاسوا على ذلك عمل الحروف محذوفة أيضاً.

وإن ما قدروه من هذه العوامل المحذوفة دلتهم عليه معاني التراكيب اللغوية إذ بدون تقديرها لا يكتمل معنى هذه التراكيب.

ثم أنّهم أكدوا ان لا يفصل بين العامل ومعموله بفاصل وأوجبوا أن يكون العامل قبل المعمول علماً بأنهم أجازوا التقديم والتأخير لهما معللين سرّ التقديم والتأخير أنه لغرض العناية والاهتمام بالمتقدم منهما.

وقد تبين لنا في هذا البحث أن كثيراً من القواعد النحوية قد وضعها النحاة على غير أساس من استقرائهم وملاحظاتهم للتراث اللغوي، وما كان يطرأ على التراكيب اللغوية من تطور.

كذلك تبين لنا أن قدراً كبيراً من الخلافات بينهم يمكن رده إلى تشبث بعضهم بقراءة شاذة، أو لما يرونه صحيحاً لرواية بعض أبيات شعرية، أو استنادهم إلى ما شذّ وندر من أشعار العرب وأقوالها.

وهكذا فإنّ كثيراً من خلافاتهم اللغوية لا ترتد إلى سبب لغوي بل اعتمدت على أسباب غير لغوية ، وعلى أية حال فإنّ كثيراً من صور الخلاف لا تتجاوز الفروع أما الأصول النحوية فهم متفقون عليها ولا يعدو اختلافهم بعض الاجتهادات الفردية والجزئيات التي لا ترقى إلى مستوى القطع بوجود مدارس مختلفة أو متعددة للنحو العربي .

● شرح كتاب الجمل في النحو لابن باب شاذ النحو مخطوط بدار الكتب المصرية تحت رقم: ١٦٨٧ نحو.

المصادر والمراجع المخطوطة[1]

(١) أحاسن المحامل في شرح العوامل مخطوط تيمور رقم (٦٧٥) نحو.

(٢) ارتشاف الضرب لأبي حيان الأندلسي النحوي. مخطوط دار الكتب المصرية برقم: (٨٢٨) نحو.

والجزء الثاني منه مخطوط الظاهرية برقم: (٥٦٢٤) نحو.

(٣) الأغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني لأبي علي الفارسي رسالة ماجستير إعداد محمد حسن إسماعيل. آداب عين شمس ١٣٩٤ هـ/١٩٧٤م.

(٤) بغية الأفاضل من تحقيق العوامل للشيخ محمد بن علي البكري . مخطوط تيمور برقم: (٦٣٦) نحو.

(٥) تطور المعنى الوظيفي لأدوات النفي في اللغة العربية رسالة دكتوراه إعداد مصطفى النحاس محمد عبد المطلب زهران بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة ١٣٩٦ هـ /١٩٧٦ م.

(٦) التوطئة لأبي علي الشلوبيني ـ دراسة وتحقيق ـ رسالة ماجستير . اعداد يوسف أحمد المطوع بكلية دار العلوم جامعة القاهرة ١٩٧٢ م.

● الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين. رسالة للدكتوراه

---

(١) أسقطنا في ترتيب المصادر والمراجع المخطوطة والمطبوعة كلمة آبن، وأبو وأداة التعريف «أل».

/ ١٩٨٠ م آداب عين شمس إعداد هادي عطية مطر.

(٧) الصيغ الرباعية والخماسية اشتقاقاً ودلالة رسالة ماجستير . إعداد مزيد إسماعيل نعيم ١٣٩٥ هـ /١٩٧٥ م.

(٨) كتاب كشف المشكل في النحو لعلي بن سليمان الحيدرة تحقيق ودراسة إعداد هادي عطية مطر، آداب عين شمس ١٣٩٤ هـ /١٩٧٤ م.

(٩) كتاب المصباح في علم النحو مخطوط بدار الكتب المصرية ضمن مجموع برقم: (٧٠) نحو م. وهو مختصر من كتب عبد القاهر بن عبد الرحمن مؤلفه فخر الدين المتوفى (٦٠٠ هـ).

(١٠) كتاب معاني القرآن للأخفش مخطوط الرضوية بمشهد برقم: (١٤٢٢).

(١١) اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري رسالة دكتوراه إعداد خليل بنيان الحسون. آداب القاهرة ١٣٩٦ هـ /١٩٧٦ م.

(١٢) مذهب الخليل في النحو- رسالة ماجستير إعداد مهدي المخزومي بكلية دار العلوم بجامعة القاهرة .

(١٣) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات لأبي علي الفارسي مشهد علي برقم ٢٥١٦/١، ومصورة بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية برقم: (٨٦٠).

(١٤) مسألة في الأخبار لأبي علي الفارسي - مخطوط في معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية برقم (٣٣٢) لغة .

(١٥) المكتفي في الوقف والابتداء لأبي عمرو الداني. دراسة وتحقيق ، رسالة ماجستير إعداد جايد زيدان مخلف بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ١٣٩٧ هـ /١٩٧٧ م.

(١٦) منهج النحاة العرب من خلال الإقتراح لجلال الدين السيوطي رسالة ماجستير

إعـداد عبد الحميـد أحمد حمـاد كلية دار العلوم بجـامعة القـاهـرة ١٣٩٣ هـ / ١٩٧٣ م .

(١٧) نحو الخليل بن أحمد . رسالة دكتوراه إعداد عبد المنعم علي محمد بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر ١٣٩٤ هـ / ١٩٧٤ م .

المصادر والمراجع المطبوعة

(١٨) اتجاهـات التفسيـر في مصـر في العصـر الحـديث للدكتـور عفت محمـد الشرقاوي ١٩٧٢ م .

(١٩) الاتقان في علوم القرآن للسيوطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، الهيئة العامة المصرية للكتاب ١٩٧٤ م .

(٢٠) أثـر القرآن الكـريم في اللغة العـربية لأحمـد حسن البـاقـوري دار المعارف بمصر ط ٨ .

(٢١) الأحكـام في أصول الأحكـام لابن حزم الأنـدلسي مطبعـة السعـادة بمصـر ١٣٤٥ .

(٢٢) الأحكـام في أصـول الأحكـام لـلآمـدي مـطبعـة المعـارف بمصـر، ١٣٣٢ هـ / ١٩١٤م .

(٢٣) إحياء النحو ـ لإبـراهيم مصطفى ـ مـطبعة لجنـة التأليف والترجمة والنشـر ١٩٣٧ م .

(٢٤) أسـاليب النفي في القرآن لأحمـد ماهـر محمد. مـطبعـة دار نشـر الثقـافـة الاسكندرية ١٣٨٨ هـ / ١٩٦٨ م .

(٢٥) أسرار العربية ـ لابن الأنباري ـ تحقيق محمد بهجة البيطار مطبعة الترقي بدمشق ١٣٧٧ هـ / ١٩٧٥ م .

(٢٦) الأشباه والنظائر للسيوطي ـ حيدر آباد ـ الدكن ١٣٥٩ مطبعة دائرة المعارف العثمانية .

(٢٧) اشتقاق أسماء الله الحسنى للزجاجي تحقيق الدكتور عبد الحسين المبارك ـ مطبعة النعمان النجف ١٣٩٤ هـ /١٩٧٤ م .

(٢٨) أصول التفكير النحوي للدكتور علي محمد أبو المكارم ـ مطبعة دار الثقافة بيروت ١٣٩٢ ـ ١٣٩٣ هـ /١٩٧٣ م .

(٢٩) أعجب العجب في شرح لامية العرب للزمخشري ـ دار الوراقة ١٣٩٢ هـ.

(٣٠) اعراب القرآن المنسوب للزجاج تحقيق إبراهيم الإبياري الهيئة العامة لشؤون المطابع المصرية ١٩٦٣ م .

(٣١) إعراب القرآن للنحاس تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد مطبعة العاني بغداد ١٩٧٩ .

(٣٢) الأقصى القريب في علم البيان للتنوخي مطبعة السعادة بمصر ١٣٢٧ هـ.

(٣٣) الألفاظ اللغوية خصائصها وأنواعها ـ للأستاذ عبد الحميد حسن ـ مطبعة الجيلاوي ١٩٧١ م .

(٣٤) أمالي السهيلي لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله الأندلسي تحقيق محمد إبراهيم البناط ـ مطبعة السعادة بمصر ١٣٩٠ هـ/١٩٧٠ م .

(٣٥) أمالي المرتضى غرر الفرائد ودرر القلائد للشريف المرتضى تحقيق محمد أبو الفضل ـ دار إحياء الكتب ١٣٧٣ هـ /١٩٥٤ م .

● إملاء ما منّ به الرحمن للعكبري تحقيق إبراهيم عطوه عوض مطبعة البابي الحلبي ط ١٣٨٠ هـ/١٩٦١ م .

(٣٦) أنباه الرواة على أنباه النحاة ـ للقفطي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم

مطبعة دار الكتب المصرية حـ١ ١٣٦٩ هـ/١٩٥٠، حـ٢ ١٣٧١ هـ/١٩٥٢ م. حـ٣ ١٣٧٤ هـ/١٩٥٥م حـ٤ ١٩٧٣ م.

(٣٧) الانصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات ط ٤ ١٣٨٠/ ٩٦١ م.

(٣٨) الإيضاح في علل النحو للزجاجي تحقيق الدكتور مازن المبارك. ط٢ ـ بدار النفائس ـ بيروت ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣ م.

(٣٩) الإيضاح في علوم البلاغة للقزويني مطبعة السنة المحمدية بالقاهرة تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد.

(٤٠) البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي النحوي ـ مصر ١٣٢٨ هـ.

(٤١) بدائع الفوائد لابن قيم الجوزية ـ دار الكاتب العربي ـ بيروت.

(٤٢) أبو البركات الأنباري ودراساته النحوية ـ للدكتور فاضل صالح السامرائي ط ١ مطبعة اليرموك ـ بغداد ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥ م.

(٤٣) البرهان في علوم القرآن للزركشي تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. البابي الحلبي وشركاه بمصر ط ٢ ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩ م.

(٤٤) البلاغة تطور وتاريخ للدكتور شوقي ضيف ـ دار المعارف بمصر ١٩٦٥ م

(٤٥) البلاغة القرآنية في تفسير الزمخشري وأثرها في الدراسات البلاغية للدكتور محمد حسين أبو موسى ـ دار الفكر العربي.

(٤٦) بلاغة القرآن بين الفن والتاريخ للدكتور فتحي أحمد عامر ـ دار إحياء الكتب ١٣٧٣ هـ/١٩٥٤ م.

● البيان في تفسير القرآن لأبي القاسم الموسوي الخوئي ط ٢. مطبعة الآداب بالنجف ١٣٨٥ هـ/١٩٦٦ م.

(٤٧) البيان في غريب إعراب القرآن لأبي البركات ابن الأنباري تحقيق الدكتور

طه عبد الحميد طه ـ مصر ١٣٨٩ هـ/١٩٧٢ م.

(٤٨) تاريخ الأدب العربي لبروكلمان جـ ٣ ط ٢ ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار، حـ ٤ ـ ٥ ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب والدكتور يعقوب بكر ـ دار المعارف بمصر ١٩٧٥ م.

(٤٩) تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري للدكتور علي أبو المكارم ط ١ ـ القاهرة الحديثة ١٣٩١ هـ /١٩٧١ م.

(٥٠) تأويل مشكل القرآن لابن قتيبة شرح وتحقيق السيد أحمد صقر عيسى. البابي الحلبي بمصر.

(٥١) تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك تحقيق محمد كامل بركات ـ دار الكاتب العربي ١٣٨٧ هـ /١٩٦٧ م.

(٥٢) التصريف الملوكي لابن جني ط١ بمطبعة شركة التمدن بمصر ١٣٣١ هـ/١٩١٣ م.

(٥٣) التطور النحوي للغة العربية لبراجستراسر مطبعة السماح ١٩٢٩ م.

(٥٤) التعريفات لعلي بن محمد الجرجاني. مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر ١٣٥٧ هـ/١٩٣٨ م.

(٥٥) تفسير البيان للطوسي تحقيق أحمد حبيب العاملي / مطبعة النعمان ـ النجف ١٣٨٥ هـ/١٩٦٦ م.

(٥٦) تفسير الطبري تحقيق محمد محمود شاكر ـ دار المعارف بمصر ـ ١٣٧٤ هـ

(٥٧) تفسير القرآن العظيم ـ لابن كثير ـ دار إحياء الكتب.

(٥٨) تقويم الفكر النحوي للدكتور علي أبو المكارم ـ دار التراث ـ بيروت.

(٥٩) ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للرماني، وللخطابي ولعبد القاهر

الجرجاني. تحقيق محمد خلف الله. والدكتور محمد زغلول سلام. دار المعارف بمصر.

(٦٠) ثلاث رسائل في اللغة والنحو تحقيق الدكتور مصطفى جواد، ويوسف يعقوب مسكوني ـ دار الجمهورية ـ بغداد ١٣٨٨ هـ/١٩٦٩ م.

(٦١) الجمل للزجاجي ط ٢ ـ مطبعة كلنسيك ١٣٧٦ هـ/١٩٥٧ م.

(٦٢) الجمل لعبد القاهر الجرجاني تحقيق علي حيدر منشورات دار الحكمة بدمشق ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢ م.

(٦٣) جواهر الأدب في معرفة كلام العرب المنسوب لعلاء الدين بن علي الأربلي تقديم السيد محمد مهدي السيد حسن الموسوي الخراساني. المطبعة الحيدرية ١٣٨٩ هـ/ ١٩٧٠ م.

(٦٤) الجنى الداني في حروف المعاني للحسن بن قاسم المرادي تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة، والأستاذ محمد نديم فاضل المطبعة الصليبية ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣ م. دار الآفاق الجديدة.

(٦٥) ابن جني النحوي، للدكتور فاضل صالح السامرائي. مطابع دار النذير ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩ م.

(٦٦) الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ـ تحقيق الدكتور عبد العال سالم مكرم ـ دار الشروق ـ بيروت ١٩٧١ م.

(٦٧) ابن الحاجب النحوي آثاره ومذهبه لطارق عبد عون الجنابي ـ مطبعة أسعد. بغداد.

(٦٨) حجة القراءات لأبي زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة تحقيق الدكتور سعيد الأفغاني ـ مطابع الشروق ببيروت ـ ط ١ ١٣٩٤ هـ/١٩٧٤ م.

(٦٩) أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي، مطابع دار التضامن بغداد

ط ١ ١٣٨٥ هـ/١٩٦٦ م.

(٧٠) الخصائص لابن جني تحقيق محمد علي النجار جـ١ ١٣٧١ هـ /١٩٥٢ م حـ ٢ ١٣٧٤ هـ/١٩٥٥ م. حـ ٣ ١٣٧٦ هـ /١٩٥٦ م.

(٧١) خزانة الأدب ولب لباب لسان، لعبد القادر البغدادي تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر بالقاهرة ١٣٨٧ هـ/١٩٦٧ م.

(٧٢) الدر الدائر المنتخب من كنايات واستعارات وتشبيهات العرب للزمخشري تحقيق الدكتورة بهيجة الحسني مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٣٨٨ هـ /١٩٦٨ م ـ «مستل هذا المجلد السادس من مجلة المجمع العلمي العراقي» ـ

(٧٣) دراسات في اللغة للدكتور إبراهيم السامرائي ـ مطبعة العاني ـ بغداد ١٩٦١ م.

(٧٤) الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري للدكتور فاضل صالح السامرائي . مطبعة الإرشاد بغداد ١٣٩٠ هـ/١٩٧١ م.

(٧٥) الدرس النحوي في الأندلس بحث للدكتور مهدي المخزومي منشور بملحق مجلة الأجيال العدد الرابع أيلول ١٩٦٣ م.

(٧٦) الدرس النحوي في بغداد للدكتور مهدي المخزومي مطبعة السعدون بغداد. ١٩٧٤ م.

(٧٧) درة التنزيل وغرة التأويل للخطيب الاسكافي منشورات دار الآفاق الجديدة ـ بيروت ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣ م.

(٧٨) ابن درستويه تأليف عبد الله الجبوري ـ مطبعة العاني بغداد ١٩٧٤ م.

(٧٩) أ ـ ديوان العجاج بعناية وليم الورد ليبك ١٩٠٣ م. ب ـ ديوان العجاج رواية الأصمعي ـ تحقيق الدكتور عبد الحفيظ السطلي ـ المطبعة التعاونية بدمشق ١٩٧١ م.

(٨٠) الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي تحقيق الدكتور شوقي ضيف، دار الفكر العربي ط ١ ـ مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر ١٣٦٦ هـ/١٩٤٧ م.

(٨١) رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي تحقيق أحمد محمد الخراط مطبعة مجمع اللغة العربية بدمشق ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥ م.

(٨٢) روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني للآلوسي ـ تحقيق زهري النجار ـ دار القومية العربية للطباعة بالقاهرة ١٣٨٣ هـ/١٩٦٤ م.

(٨٣) سر صناعة الإعراب لابن جني حـ ١ تحقيق لجنة من الأساتذة ـ مطبعة البابي الحلبي بمصر ١٣٧٤ هـ/١٩٥٤ م.

(٨٤) شرح قطر الندى وبل الصدى لابن هشام الأنصاري تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط ١ ـ مطبعة السعادة بمصر ١٣٨٣ هـ/١٩٦٣ م.

(٨٥) شرح الكافية للرضي طبع أولنمشدر ١٣١٠ هـ.

● شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف للعسكري تحقيق عبد العزيز أحمد طبعة البابي ١٩٦٣ م.

(٨٦) شرح المفصل لابن يعيش ـ مطبعة المنيرة بمصر.

(٨٧) الصاحبي لابن فارس ـ تحقيق مصطفى الشويمي بيروت ١٩٦٣ م.

(٨٨) الصحاح في اللغة والعلوم للجوهري. إعداد وتصنيف نديم مرعشلي، وأسامة مرعشلي ـ دار الحضارة العربية ـ بيروت ١٩٧٤ م.

(٨٩) طبقات النحويين واللغويين للزبيدي تحقيق أبو الفضل إبراهيم ـ دار

المعارف بمصر ١٩٧٣ م.

(٩٠) الغيث المسجم في شرح لامية العجم للصفدي دار الكتب العلمية ـ بيروت ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥ م.

(٩١) فتح منزل المباني بشرح أقصى الأماني في البيان والبديع والمعاني ـ لأبي يحيى زكريا الأنصاري مطبعة الجمالية بمصر ١٣٣٢ هـ/١٩١٤ م.

(٩٢) فصول في فقه العربية ـ للدكتور رمضان عبد التواب دار الحمامي للطباعة بالقاهرة ١٩٧٣ م.

(٩٣) الفصول الخمسون لابن معطي تحقيق محمد محمود الطناحي. مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه بمصر.

(٩٤) فقه اللغة المقارن ـ للدكتور إبراهيم السامرائي دار العلم بيروت ١٩٦٨ م.

● القواعد الصرفية عرض ودراسة للدكتور علي أبو المكارم مطبعة القاهرة الحديثة بالقاهرة ١٣٩٠ هـ/١٩٧٠.

(٩٥) الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية لجرجي زيدان مراجعة وتعليق الدكتور مراد كامل. مطبعة الهلال ١٩٦٩ م.

(٩٦) في النحو العربي نقد وتوجيه للدكتور مهدي المخزومي ـ المطبعة العصرية بصيدا ـ لبنان ١٩٦٤ م.

(٩٧) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية للدكتور عبد العال سالم مكرم ـ مطابع دار المعارف بمصر ١٩٦٨ م.

(٩٨) كتاب إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب لياقوت تحقيق د. س. مرجليوت جـ ٣. ط ٢ مصر ١٩٢٧ م.

(٩٩) أ ـ كتاب الإقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ـ نشر دار المعارف

بحلب سوريا.
ب ـ الإقتراح في علم أصول النحو للسيوطي ـ تحقيق الدكتور أحمد محمد قاسم ط ١ مطبعة السعادة بالقاهرة ١٣٩٦ هـ/١٩٧٦ م.

(١٠٠) كتاب الأمالي لأبي علي القالي ط ١ ـ دار الكتب المصرية بالقاهرة ١٣٤٤ هـ/١٩٢٦ م.

(١٠١) كتاب جمهرة اللغة ـ لابن دريد ـ دار صادر ـ بيروت.

(١٠٢) كتاب الحلل في إصلاح الخلل من كتاب الجمل لابن السيد البطليوسي ـ تحقيق سعيد عبد الكريم ـ دار الطليعة ـ بيروت ١٩٨٠ م.

(١٠٣) الكتاب ـ لسيبويه ط ١ المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٦ هـ.

(١٠٤) كتاب شرح أبيات سيبويه لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس تحقيق الدكتور زهير غازي زاهد مطبعة الغدي الحديثة ـ النجف ط ١ ١٩٧٤ م.

(١٠٥) كتاب الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق التنزيل ـ ليحيى بن حمزة العلوي ـ مؤسسة النصر، طهران.

(١٠٦) كتاب الفوائد المشوق إلى علوم القرآن لابن القيم الجوزية.

(١٠٧) كتاب الفيروزج شرح الأنموذج ـ للشيخ محمد عسكر مطبعة المدارس الملكية ط ١ ١٢٨٩ هـ.

(١٠٨) كتاب اللامات للزجاجي تحقيق الدكتور مازن المبارك المطبعة الهاشمية بدمشق ١٣٨٩ هـ/١٩٦٩ م.

(١٠٩) كتاب مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب ـ تحقيق ياسين محمد السواس جـ ١ ـ ٢، مطبوعات مجمع اللغة بدمشق ١٣٩٤ هـ/١٩٧٤ م.

(١١٠) الكشاف للزمخشري ـ مطبعة مصطفى محمد ط ١ ١٣٥٤ هـ.

(١١١) ابن كيسان النحوي، للدكتور محمد إبراهيم البنا، دار الإعتصام بالقاهرة

ط ١ ـ ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥ م.

(١١٢) اللسان والإنسان ـ مدخل إلى معرفة اللغة ـ للدكتور حسن ظاظا ـ دار المعارف بمصر ١٩٧١ م.

(١١٣) آ ـ لسان العرب لابن منظور إعداد وتصنيف يوسف خياط ـ ونديم مرعشلي ـ طبع بيروت.

ب ـ لسان العرب لابن منظور طبعة مصورة من مطبعة بولاق حـ ١، حـ ١٠.

(١١٤) اللغة بين المعيارية والوصفية للدكتور تمام حسان مطبعة الرسالة ١٩٥٨ م.

(١١٥) اللغة العربية عبر القرون ـ للدكتور محمود فهمي حجازي دار الثقافة في القاهرة ١٩٧٨ م.

(١١٦) المباحث اللغوية في العراق ومشكلة العربية العصرية للدكتور مصطفى جواد ط ٢ ـ مطبعة العاني بغداد ١٣٨٥ هـ/١٩٦٥ م.

(١١٧) متشابه القرآن للقاضي عبد الجبار بن أحمد الهمذاني تحقيق الدكتور عدنان محمد زرزور ـ دار النصر ـ للطباعة بالقاهرة.

(١١٨) مجاز القرآن لأبي عبيدة، تعليق الدكتور محمد فؤاد ١٣٩٠ هـ/١٩٧٠ م.

(١١٩) مجمع البيان في تفسير القرآن للطبرسي ـ تهران ١٣٧٣ هـ.

((١٢٠) الممتع في التصريف، لابن عصفور تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة حـ ١، ط ٢ ـ دار القلم العربي بحلب ١٣٩٣ هـ/١٩٧٣ م.

(١٢١) المحاجات بالمسائل النحوية ـ للزمخشري تحقيق الدكتورة بهيجة باقر الحسني ـ مطبعة أسعد ـ بغداد ١٣٩٣ هـ/١٩٧٢ م.

(١٢٢) مدرسة الكوفة النحوية ومنهجها في دراسة اللغة والنحو للدكتور مهدي المخزومي ـ مطبعة البابي الحلبي وأولاده بمصر ط ٢ ١٣٣٧ هـ/١٩٥٨ م.

(١٢٣) مراتب النحويين لأبي الطيب اللغوي تحقيق أبو الفضل إبراهيم دار نهضة مصر الفجالة ـ بالقاهرة .

(١٢٤) المرتجل لأبي محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد بن الخشاب تحقيق علي حيدر ـ منشورات دار الحكمة بدمشق ١٣٩٢ هـ/١٩٧٢ م .

(١٢٥) المزهر في علوم للسيوطي ـ تحقيق أبو الفضل إبراهيم وآخرين ١٩٥٨ م .

(١٢٦) معاني الحروف للرماني تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل، مطبعة دار العالم العربي ـ القاهرة .

(١٢٧) معاني القرآن صنعة الأخفش الأوسط ـ تحقيق الدكتور فائز فارس ـ الكويت ١٤٠٠ هـ/ ١٩٧٩ م .

(١٢٨) معاني القراء للفراء تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، دار الكتب المصرية حـ ١ (١٣٧٤ هـ/١٩٥٥ م) و حـ ٢ ، حـ ٣ تحقيق الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ١٩٧٢ م .

(١٢٩) معاني القرآن وإعرابه للزجاج حـ ١ ـ ٢ شرح وتحقيق الدكتور عبد الجليل عبده شلبي منشورات المكتبة العصرية صيدا ـ بيروت.

(١٣٠) معترك الأقران في إعجاز القرآن ـ للسيوطي ـ تحقيق علي محمد البجاوي ـ دار الفكر العربي .

(١٣١) معجم مقاييس اللغة ـ لابن فارس ـ تحقيق عبد السلام محمد هارون ـ دار إحياء الكتب العربية ١٣٦٦ هـ.

(١٣٢) المعجم الـوسيط ـ اخـراج نخبـة من الأسـاتـذة ـ مـطبعـة مصـر ١٣٨٠ هـ/١٩٦٠ م.

(١٣٣) مغني اللبيب، لابن هشام الأنصاري ـ مطبعة المدني بمصر ـ تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد.

(١٣٤) المفصل في علم العربية للزمخشري نشره محمود توفيق مطبعة حجازي بالقاهرة.

(١٣٥) المقتضب ـ للمبرد ـ تحقيق ـ محمد عبد الخالق عضيمة ١٣٨٢ هـ/١٩٦٣ م.

(١٣٦) المقرب لابن عصفور تحقيق ـ الدكتور أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري. مطبعة العاني بغداد ط ١ ١٣٩١ هـ/١٩٧١ م.

(١٣٧) من أسرار اللغة للدكتور إبراهيم أنيس ـ الأنجلو المصرية ط ٥ ١٩٧٥ م.

(١٣٨) من كتاب الأصول في النحو لابن السراج تحقيق الدكتور عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان في النجف ١٩٧٣ م.

(١٣٩) المنصف لابن جني لكتاب التصريف للمازني. تحقيق إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين ط ١ ١٣٧٣ هـ/١٩٥٤ م.

(١٤٠) منهج الأخفش الأوسط في الدراسة النحوية لعبد الأمير الورد ـ منشورات مؤسسة الأعلمي للمطبوعات ـ بيروت ١٣٩٥ هـ/١٩٧٥ م.

(١٤١) منهج البلغاء وسراج الأدباء لأبي الحسن حازم القرطاجني تقديم وتحقيق محمد الحبيب بن الخوجة تونس ١٩٦٦ م.

(١٤٢) منهج الزمخشري في تفسير القرآن وبيان إعجازه للدكتور منير سلطان ـ مطبعة أطلس بالقاهرة ١٩٧٧ م.

(١٤٣) منهج الشيخ الطوسي في تفسير القرآن بحث مقدم من الشيخ محمد حسن آل ياسين قدمه للمؤتمر الألفي للشيخ الطوسي ـ طبع إيران .

(١٤٤) الموجز في النحو لابن السراج تحقيق مصطفى الشويمي بيروت ١٩٦٥ م.

(١٤٥) النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها للدكتور مازن المبارك دار الفكر ط ٢ ١٣٩١ هـ/١٩٧١ م.

(١٤٦) النوادر في اللغة لأبي زيد الأنصاري ـ دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ لبنان ١٣٨٧ هـ/١٩٦٧ م.

(١٤٧) همع الهوامع على شرح جمع الجوامع للسيوطي ط ١ ١٣٢٧ هـ.

الفهـرس